



المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

ميزانية 2022

رهينة صندوق النقد الدولي:

حول أسباب تخوف الرأي العام التونسي من اللجوء مجددا إلى الصندوق

د. عبد الجليل البدوي

فيفري 2022

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

ميزانية 2022

رهينة صندوق النقد الدولي: حول أسباب تخوف الرأي العام التونسي من اللجوء مجددا إلى الصندوق

د. عبد الجليل البدوي

فيفري 2022

فهرس

07	مقدمة
12	المحور الأول: تفاقم أزمة منوال التنمية
14	1. فشل الانتقال الليبرالي في تحقيق التنمية الشاملة والمستديمة
15	أ. استمرار هشاشة النسيج الاقتصادي
	أ.1. القطاع الخاص: ضعف المبادرة وتنامي السلوك الريعي ساهم
16	بقسط وافر في استمرار وهشاشة النسيج الاقتصادي
	أ.2. ضعف القطاع الخاص ومحدودية التوجه القطاعي للاستثمار
17	وتراجع التصنيع.
20	أ.3. التوجه الجهوي للاستثمار وتنامي الفوارق الجهوية
	أ.4. من الهشاشة الى تهميش المسألة الاجتماعية منذ بداية مرحلة
24	الانتقال الليبرالي.
	ب. التحويل المستمر والمتنامي لفائض الإنتاج إلى الخارج يمثل عائق
30	متفاقم لسيرورة التراكم وللمسار التنموي
	ج. التناقض المتنامي بين منظومة الإنتاج ومنظومة التعليم والتكوين
35	يمثل السبب الرئيسي في هدر الموارد البشرية.
36	د. منوال التنمية يمثل عرقلة أمام توسع السوق الداخلية
38	2. مرحلة الانتقال الديمقراطي زادت في تعقيد أزمة منوال التنمية.
	المحور الثاني ميزانية 2022: لا جديد على مستوى المنهجية ولا على
44	مستوى المحتوى
45	أ. الاستمرارية على مستوى المنهجية
	ب. على مستوى محتوى الميزانية نلاحظ هيمنة التمشي السائد لدى
50	الصندوق فيما يخص الموارد العمومية

50	ب.1. من الناحية المنهجية يقع التأكيد من طرف الصندوق على تجنب زيادة الموارد العمومية
53	ب.2. حصيلة نتائج العولة النيوليبرالية.
54	ب.3. اعطاء الأولوية للضغط على النفقات العمومية.
56	المحور الثالث: تحليل نقدي لأهم مقترحات الصندوق
57	أ- منظومة فكرية نيوليبرالية قائمة على فرضيات غير واقعية
58	أ.1. دروس الماضي الحاصلة لدى الرأي العام
60	أ.2. أهم فرضيات الفكر النيوليبرالي
64	ب- تعبئة الموارد وإدارة النفقات تفتقد لكل بعد تنموي واجتماعي وتعكس وصفات صندوق النقد الدولي.
64	ب.1. تعبئة الموارد وغياب البعد الاجتماعي
70	ب.2. توزيع النفقات بدون اعتبار البعد التنموي
71	ب.1.2. تطور كتلة الأجور بالوظيفة العمومية ودورها في احتداد أزمة المالية العمومية.
83	ب.2.2. التعامل مع الدعم من وجهة نظر اجتماعية مع تغييب دوره الاقتصادي.
88	ب.3.2. التعامل مع ملف المنشآت العمومية من منظور سلامة التوازنات المالية بدون اعتبار البعد التنموي وتقييم تجربة الخصخصة.
95	ب.4.2. في ميزانية 2022 ترشيد النفقات العمومية وقع على حساب الاستثمار العمومي والنفقات الاجتماعية.
99	الخاتمة
102	ملحق 1
105	ملحق 2

لأول مرة منذ استقلال البلاد التونسية يقع اعتماد قانون مالية وميزانية عمومية بدون أن يقع مناقشة مشاريع هذه الوثائق من قبل المؤسسات الدستورية ووسائل الاعلام والمنظمات المهنية والسياسية والمدنية قبل نشرها في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية. هذه الوضعية نتجت عن الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد منذ 25 جويلية 2021 والتي حتمتها رداءة المشهد السياسي وهزالة أداء النخب الحاكمة وانهيار الأوضاع الصحية والمالية والاقتصادية والاجتماعية في ظل غياب أي شعور بالمسؤولية وانعدام تام لأي افاق مستقبلية.

صحيح في السابق وقبل 2010 كانت النقاشات، حول المخططات والاختيارات والمشاريع الاقتصادية ووثائق الميزانية والمالية العمومية والاتفاقيات الدولية، في الغالب ذات صبغة صورية لأنها تقع في ظل نظام استبدادي غير ديمقراطي قامع للحريات ومدجن ومحاصر لكل المؤسسات والمنظمات والجمعيات.

لكن بعد 2010، ورغم انتشار الحريات واسترجاع استقلالية جل المنظمات والجمعيات، وقع تهميش الملفات الاقتصادية الكبرى في ظل استفحال الصراعات والتخمة السياسية التي كانت تهدف بالأساس الى التمويع والتمكن واقتسام الغنيمة على حساب القضايا التنموية والابعاد الاستراتيجية والحرص على ضمان سيادة القرارات الوطنية. وفي هذا الإطار أصبحت الاختيارات الاقتصادية خاضعة لمنطق الغنيمة ولهيمنة الاستحقاقات الانتخابية¹ والسياسية والحزبية الفئوية وذلك بدعم مالي وبتواطؤ من المؤسسات العالمية التي تترصد وتترقب مزيد انهيار الأوضاع المالية والاقتصادية حتى تتمكن من فرض املاءاتها وشروطها بسهولة على المنظومة الحاكمة والفاقدة لكل مصداقية وقدرة تفاوضية، سواء كان إزاء اللوبيات والقوى الداخلية

¹ عرفت فترة الانتقال الديمقراطي منذ 2011 وإلى حد الآن ستة محطات انتخابية: انتخابات رئاسية في مناسبتين (2014 و2019)، انتخابات تشريعية في ثلاثة مناسبات (2011 انتخاب مجلس تأسيسي و2014 و2019 انتخابات تشريعية) و انتخابات بلدية سنة 2018

الكومبرادورية والطفيلية أو إزاء الأطراف الخارجية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي الضامن الأساسي للاختيارات النيوليبرالية ولمصالح القوى الاقتصادية والمالية العالمية. وانطلاقاً من هذه الأوضاع المزرية والمنهارة على كل المستويات وقع اعتبار القرارات الاستثنائية التي أعلن عنها يوم 25 جويلية 2021 جريئة وشجاعة وحتمية ومثلت حدثاً هاماً وفرصة من شأنها أن تفتح المجال إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية للانحرافات السابقة. ومن هذا المنطلق، حظيت القرارات الاستثنائية بتأييد شعبي كبير خاصة وأن هذه القرارات ارتكزت على خطاب شعبي ساهم في تحقيق التفاف شعبي واضح حولها. ذلك أن الخطاب الشعبي هو خطاب سياسي يقوم على نقد النظام القائم وكل من يمثله كما أنه يتوجه بالأساس للطبقات الشعبية التي يعتبرها ضحية النظام القائم ويعدها بالخلّاص من الخصاصة والاحتياج والفقر والحرمان والاستغلال عبر الإطاحة والتخلص من المنظومة الحاكمة وقواها واختياراتها وممارساتها الفاسدة. لكن على إثر الإعلان عن ميزانية 2022 أصبح هذا الخطاب يمر بأزمة حادة نظراً للتناقض الصارخ بين الشعبوية السائدة والسياسات التقشفية اللاشعبية الواردة في الميزانية الحالية. هذا التناقض بين السياسي والاقتصادي أصبح يمثل العنصر المشترك بين مختلف المراحل التي مرت بها البلاد منذ الانطلاق الرسمي لمرحلة الانتقال الليبرالي إثر اعتماد برنامج الإصلاح الهيكلي سنة 1986. فقد تميزت هذه المرحلة بتناقض بين تمثلي تحرري للشأن الاقتصادي (الانخراط في المنظمة العالمية للتجارة، تحرير الأسعار والاستثمار والمبادلات التجارية الخارجية، إقامة منطقة تبادل حر مع الاتحاد الأوروبي، التقليل من وزن ودور الدولة وتشجيع دور السوق والقطاع الخاص الخ...) مقابل تمثلي استبدادي وقمعي على الصعيد السياسي. وقد استمر هذا التناقض في مرحلة الانتقال الديمقراطي بعد 2011 وذلك عبر هيمنة المنطق السياسي الأنّي القائم على إعطاء الأولوية للمستحقات الانتخابية والحزبية الفئوية والتي أدت إلى انتشار منطق الغنيمة والتركيز على الاستهلاك لتحقيق الانتعاش وذلك على حساب المنطق الاقتصادي وما يفترضه من تركيز على الاستثمار في العاجل ومن تحديد اختيارات استراتيجية تخدم المصالح التنموية المستقبلية.

والآن بعد 25 جويلية نسجل نفس التناقض بين الخطاب السياسي الشعبي والسياسات الاقتصادية التقشفية التي ستزيد حدتها في إطار الاتفاق المرتقب مع صندوق النقد الدولي. وهذا التناقض جعل رئيس الجمهورية نفسه يعلن بصراحة بعد التوقيع على ميزانية 2022 عن عدم رضاه على محتواها. وبالتالي بعد ستة أشهر فقط من بداية المرحلة التصحيحية أصبحت هذه المرحلة تشهد تراجعاً من تأييد ومساندة عارمة لقرارات 25 جويلية باعتبار أن الحدث يمثل بداية تصحيح مسار، إلى الاحتراز من الأمر عدد 117 المؤرخ في 22 سبتمبر 2021 على أساس ان احتكار كل السلط يهدد الانتقال الديمقراطي، إلى استياء وخيبة أمل إثر صدور ميزانية 2022 التي حافظت على نفس الاختيارات النيوليبرالية الفاقدة لكل بعد تنموي واجتماعي كما كرست هيمنة اللوبيات والمافيات والكنائس التي ستقود الى مزيد اللجوء الى التداين الخارجي والقبول بشروط صندوق النقد الدولي.

والجدير بالذكر ان الأزمة المالية والاقتصادية العميقة التي تمر بها تونس لم تكن نتيجة جائحة الكورونا رغم انها ساهمت في ارتفاع حدتها وانعكاساتها السلبية. ذلك أن الأزمة لها جذور هيكلية ناتجة عن طبيعة منوال التنمية القائم على اختيارات نيوليبرالية أدت الى تنامي فتور هذا المنوال منذ أواخر تسعينات القرن الماضي. كما كانت سببا رئيسيا في سقوط النظام السياسي القائم قبل 2011. من جهتها زادت السياسات الاقتصادية المعتمدة اثناء مرحلة الانتقال الديمقراطي في تعميق أزمة منوال التنمية نتيجة البحث الفاشل عن تحقيق الانتعاش الاقتصادي عبر التركيز على الاستهلاك على حساب الاستثمار والتصدير.

كل هذه القضايا سيقع معالجتها في المحور الأول من هذا البحث قصد ابراز العمق الهيكلي لأزمات المالية العمومية المتكررة أثناء كامل العشرية الفارطة التي قامت من جهة على التمسك بمنوال تنمية أصبح يمثل المصدر الأساسي لكل الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية² منذ بداية القرن الحالي ومن جهة أخرى على اعتماد سياسات

² على رأسها معضلة البطالة وتنامي الفوارق الاجتماعية والجهوية وتدهور كل الخدمات الاجتماعية الأساسية (صحة، تعليم، نقل، خدمات البلدية...) بجانب انتشار الفساد وتفكك المؤسسات وتراجع أداءها..... انظر عبد الجليل بدوي "أزمة المالية العمومية سنة 2020 و2021..." نشر المنتدى نوفمبر 2020.

قائمة على الاستهلاك كمحرك أساسي لتحقيق الانتعاش الاقتصادي. علما ان تحليل العمق الهيكلي للأزمات سيرز مسؤولية الاختيارات النيوليبرالية المملاة من طرف صندوق النقد الدولي الحريص على ضرب كل تمشي تنموي إرادي من خلال الاختيارات وعلى إزالة كل العراقيل أمام انتشار الرأسمال العالمي وضمان مصالح القوى المهيمنة من جهة كما سيرز مسؤولية النخب السياسية والقوى الاقتصادية الطفيلية التي أدت الى قبول هذه الاختيارات واستغلالها عبر اخضاع الاقتصاد الى السياسي. هذا الاخضاع قائم على احتكار كل السلط الأمنية والعدلية والتنفيذية والتشريعية بصفة غير ديمقراطية (قبل 2011) وبصفة ديمقراطية شكلية (بعد 2011) من أجل احتكار الثروة عبر انتشار الفساد وانتشار ثقافة الغنيمة وتدعيم المواقع الريعية في كل المجالات. ومن هذا المنظور أصبحت النخب السياسية والقوى الطفيلية مجرد أطراف محلية قائمة بالمناولة لحساب الغير مقابل بعض الفتات المهدد بالمصادرة في كل مرة تفشل الاختيارات النيوليبرالية التي وقع العمل بها على حساب المصالح الوطنية الآنية والمستقبلية. كما أنّ التعرض بالتحليل للعمق الهيكلي للآزمات من شأنه ان يكشف عن محدودية وخطورة أول تجربة كبرى منذ الاستقلال فيم يخص التعامل مع صندوق النقد الدولي في اطار برنامج الإصلاح الهيكلي سنة 1986. هذه التجربة التي أدت الى انتفاضات شعبية عارمة انتهت في مرحلة أولى سنة 2011 بالإطاحة بنظام احتكر الثروة والسلطة كما أدت في فترة ثانية يوم 25 جويلية على إثر تصاعد التحركات الشعبية خاصة في السنوات الأخيرة الى تجميد كل المؤسسات التي مكنت وساهمت كذلك في احتكار الثروة والسلطة وفي انهيار شامل لكل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية كما جعلت من تونس مزبلة لكل الفضلات. ومن هذا المنظور أصبحت للتونسي الذي لم يفقد الذاكرة تجربة تاريخية مع صندوق النقد الدولي ساهمت في تغذية مخاوفه من اللجوء مرة أخرى الى هذا الصندوق.

أما المحور الثاني سيتعرض بالتحليل الى محتوى ميزانية الدولة لسنة 2022 الذي يؤكد على استمرار هيمنة اللوبيات والمافيات والكنائطرية التي تمكنت من الدفع نحو مزيد اللجوء الى التداين العمومي خاصة الخارجي منه وتفادي اعتماد إجراءات

استثنائية من شأنها أن تخضعها الى المساهمة بقسط وافر لتعبئة أقصى ما أمكن من موارد عمومية ذاتية. علما أن اختيار الاستمرار في اللجوء الى موارد التداين يحتم ابرام اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي والخضوع لإملاءاته وشروطه اللاشعبية والتي لا يهملها البعد التنموي والاجتماعي ولا متطلبات الحفاظ على سيادة القرارات الوطنية. كل ما يهملها هو التوازنات المالية التي تمكن من ضمان استرجاع الديون الخارجية ولو كان ذلك على حساب المصالح الشعبية والوطنية.

وفي هذا الإطار سنواصل التناول بالتحليل في محور ثالث الأسباب الرئيسية التي تجعل الرأي العام التونسي يتخوف من اللجوء مجددا الى صندوق النقد الدولي طمعا في تجاوز الأزمة المالية والاقتصادية الحالية وفتح آفاق تنمية واعدة رغم فشل تجربة برنامج الاصلاح الهيكلي. ولمعرفة الاسباب العميقة لهذا التخوف الحالي سنتناول بالتحليل النقدي لمنهجية الإصلاحات المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي فيم يخص أهم الاشكاليات (كتلة الأجور، الدعم، المنشآت العمومية) قصد ابراز اهمالها الكامل للمشاكل التنموية والاجتماعية والبيئية التي يفترضها اعتماد منوال تنمية مستدام وعادل وديمقراطي والذي يقع الحديث عنه بإطناب في كل المحافل الدولية وفي عديد البرامج الحزبية التونسية لكن بدون العمل والحرص على تكريسه على أرض الواقع عبر البحث عن بديل تنموي قادر على تحقيق ذلك. ووصفة صندوق النقد الدولي بعيدة كل البعد عن طموحات الشعب التونسي في تحقيق مثل هذه التنمية المستدامة والعادلة والديمقراطية لان الهاجس الوحيد لهذا الصندوق هو تحسين التوازنات المالية الكلية في إطار التشبث بالاختيارات النيوليبرالية والحرص على مصالح الاطراف الاقتصادية والمالية المقيمة بالتراب التونسي وضمنان تسديد الديون الخارجية المتحصل عليها من الأسواق المالية العالمية بضمنان أو بدون ضمان ومن المؤسسات المالية العالمية بما فيها الصندوق ومن الدول المقرضة الغنية المختلفة. التي تدعي مناصرتها للتجربة الديمقراطية التونسية لكن مقابل وفي إطار التشبث بالاختيارات النيوليبرالية الضامنة لمصالحها الاقتصادية والجيوسياسية.

المحور الأول:

تفاقم أزمة منوال التنمية أصبح يمثل السبب
الرئيسي في استنفال أزمة العالمية
العمومية

تشهد تونس منذ تسعينات القرن الماضي أزمة متصاعدة لمنوال التنمية السائد أثناء فترة الانتقال الليبرالي التي بدأت بصفة رسمية مع اعتماد وتطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي سنة 1986. وقد ساهم هذا البرنامج في تحسين نسبي للتوازنات المالية الكلية، لكنه أخفق بصفة واضحة في تحسين التوازنات الحقيقية. التي سجلت مزيدا من التدهور مع اعتماد سياسات اغراق مختلفة ومتصاعدة في إطار التشبث بنفس المنوال مع الحرص على مواصلة تحقيق نفس نسق النمو (4-5%) أثناء الفترة 1990-2010.³ وهذا الإخفاق كان سببا رئيسيا في انهيار المنظومة السياسية الحاكمة أمام التحركات الشعبية العارمة التي عرفتها تونس في الفترة المتراوحة بين 17 ديسمبر 2010 و14 جانفي 2011.

ورغم اعتراف الجميع بضرورة البحث عن بديل تنموي الا ان المنظومة السياسية الحاكمة أثناء فترة الانتقال الديمقراطي واصلت العمل بنفس المنوال التنموي منذ بداية فترة 2011 مع اعتماد سياسات انتعاش اقتصادي قائمة على تدعيم الاستهلاك على حساب الاستثمار العمومي والتصدير. وقد أدت هذه الاختيارات الى فشل ذريع على مستوى النمو الذي لم يتجاوز في المعدل السنوي 1.6% أثناء كامل فترة 2011-2019 بالإضافة الى انهيار شامل للتوازنات الكلية الحقيقية (ارتفاع البطالة والفوارق الاجتماعية والجهوية وسوء استغلال الموارد الطبيعية الخ...).

مع ظهور جائحة كورونا في بداية سنة 2020 زادت الأوضاع تدهورا على كل المستويات في ظل أزمة مالية عمومية حادة وغياب مشروع جدي عاجل لإنقاذ الاقتصاد ومشروع مستقبلي أجل لتوضيح المسار التنموي. وهذا الغياب يتضح جليا من خلال الميزانية العمومية لسنة 2022 التي استمرت في التشبث بنفس الاختيارات التنموية ونفس السياسات التقليدية الفاشلة مكرسة بذلك تواصل اشتغال موازين القوى السائدة لصالح هيمنة اللوبيات والمافيات والكنائطرية. وسنحاول في هذا المحور الأول التعرض بسرعة لأهم الإشكاليات المذكورة. ففي نقطة أولى سأكتفي بالتركيز على

³ عبد الجليل بدوي (2018) "اي برنامج انقاذ عاجلا واي بديل تنموي اجلا" نشر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أوت

التعريف الدقيق بالمنوال القديم وبأهم مكوناته وسلبياته إلى جانب تقديم أهم معالم ما يمكن أن يكون بديلا تنمويا. وفي نقطة ثانية سيقع تحليل الأسباب التي أدت إلى مزيد تعقيد أزمة منوال التنمية في مرحلة الانتقال الديمقراطي أثناء العشرة الأخيرة.

1- فشل الانتقال الليبرالي في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة

منذ انطلاق مرحلة الانتقال الديمقراطي تعالت الأصوات المناادية بإرساء بديل تنموي بدون العمل على بلورته. والغريب في الأمر أن أغلب المنادين بالبديل لا يقدمون تعريفا واضحا وعلميًّا للمنوال القديم ولا تشخيصا معمقا للأسباب التي تدفع إلى تجاوزه والبحث عن بديل له. والحديث عن بديل يتطلب دراسات معمقة حول تشخيص المنوال الحالي للتأكيد على ضرورة تجاوزه وحول محتوى ما يمكن أن يكون بديلا تنمويا واعداء. وقد كنا قد ساهمنا بدراسة في هذا المجال تحت عنوان: "أي برنامج انقاذ عاجل وأي بديل تنموي أجل" وقع نشرها سنة 2018 من قبل المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية كما أشرفنا أخيرا على انجاز دراسة أكثر توسعا وتفصيلا في إطار نشاط المنتدى تحت عنوان "من أجل بديل تنموي عادل، مستدام وديموقراطي: نحو إعادة إحياء تونس الخضراء" وقع إصدارها سنة 2020 وتوزيعها بداية سنة 2021.

وبإيجاز يمكن القول إن المنوال التنموي القديم الذي مازال معمولا به إلى اليوم هو منوال قائم أولا على نمط نمو توسعي يحقق أساسا الزيادة في الثروة والإنتاج بفضل الزيادة في استعمال عناصر الإنتاج (مال ويد عاملة وموارد طبيعية...) بدون تحقيق زيادة عالية أو كافية في إنتاجية هذه العناصر سواء كانت جزئية أو كلية. وثانيا
هذا النمط قائم في إطار تقسيم دولي للعمل يكتفي باستعمال الامتيازات التفاضلية التقليدية القارة المتمثلة من جهة في استغلال الموارد الطبيعية الباطنية و تجميعها غالبا جزئيا (مثل إقامة صناعات كيميائية لتثمين الفسفاط) والموارد الطبيعية السطحية (مثل البحر والشطوط والصحراء... واستغلالها في المجال السياحي) ومن جهة أخرى استغلال يد عاملة منعدمة أو قليلة الكفاءة تشتغل بأجور ضعيفة في إطار أنشطة

صناعية قائمة على أجزاء بسيطة من سلاسل الإنتاج مثل الخياطة في قطاع النسيج والأسلاك الكهربائية في قطاع الكهرباء والميكانيك وبعض قطع غيار الطائرات والسيارات في ميدان الإلكترونيك وبعض المنتجات في قطاع الصناعات الغذائية (زيت الزيتون، مصبرات بحرية، وفلاحية...). ثالثا هذا المنوال قائم على منظومة حوكمة مركزية بيروقراطية غير ديمقراطية وتشاركية. أثبتت عجزها على حسن التصرف في الموارد بكل مكوناتها بجانب عجزها المتصاعد على إدارة الإنتاج عند الوفرة (سوء استغلال المواسم الفلاحية ذات الإنتاج العالي) إضافة الى عجزها على مواجهة قلة الإنتاج (تسديد مستحقات الباخرة المحملة بالحبوب والراسية بميناء صفاقس أكثر من شهر) وإدارة كل الأزمات عموما مع تفشي الفساد واكتساحه كل المجالات بما فيها البيئية. والكل يذكر قضية النفايات الإيطالية الخطيرة التي دخلت التراب التونسي بتواطؤ من مسؤولين من وزارة البيئة والمصالح الجمركية وقمع محاكمة وسجن بعضهم ولا زال البحث مستمر عن زعيم العصابة الذي يعمل لحساب المافيا الإيطالية.

هذا المنوال القائم على نمط نمو توسعي هادر للموارد بكل أصنافها ونمط اندماج عالمي خاضع للمصالح الرأسمالية العالمية ومنظومة حوكمة فاسدة وغير رشيدة أصبح غير مقبول ومطلوب تجاوزه لأسباب ملموسة، كثيرة ومتعددة سنحاول تناول أهمها بأكثر تفاصيل:

أ- استمرار هشاشة النسيج الاقتصادي والاجتماعي

المنوال التوسعي ساهم بقسط كبير في استمرار هشاشة النسيج الاقتصادي والاجتماعي المتمثلة في محتوى هذا النسيج وفي ضعف قدرته على خلق الثروة ومواطن الشغل الكافية والقارة وتطوير المسألة الاجتماعية بكل مكوناتها. وقصد إبراز أهم اختلالات وهشاشة هذا النسيج سنتعرض بعجالة الى أهم خصوصيات النسيج الاقتصادي والاجتماعي ودور أهم الأطراف الاقتصادية.

أ.1. القطاع الفاص: ضعف المبادرة وتنامي السلوك الربحي ساهم بقسط وافر في استمرار وهشاشة النسيج الاقتصادي

من أبرز خصوصيات هذا القطاع يمكن التأكيد على ما يلي

- نسبة مرتفعة للعاملين المستقلين (indépendants) الذين يشتغلون لحسابهم الخاص بدون تشغيل أجراء. وهذه النسبة ما فتئت ترتفع حيث مرت من 81 % سنة 2002 الى 86.5 % سنة 2018 بالتوازي مع تراجع نسبة المؤسسات الصغيرة جدا (Micro entreprises) التي تشغل أقل من 5 أجراء (جدول 1).

جدول عدد 1: تطور توزيع المؤسسات الفاصّة حسب الحجم

2018		2016		2010		2002		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
713468	97	720639	97	578912	96.8	399391	96.2	المؤسسات الصغيرة جدا والمستقلين
77897	10.5	70113	09	62118	10.3	62822	15.2	مؤسسات صغيرة جدا
635571	86.5	650526	88	516794	86.5	336569	81	مستقلين
18040	2.1	16115	2.1	15240	2.5	12673	3	المؤسسات الصغرى
2629	0.3	2485	0.3	2619	0.4	2336	0.5	المؤسسات المتوسطة
20669	2.5	18600	2.5	17859	2.3	15009	3.6	المؤسسات الصغرى والمتوسطة
906	0.11	815	0.11	826	0.13	712	0.17	المؤسسات الكبرى
735043	100	740054	100	597597	100	415112	100	المجموع

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء: تعداد المؤسسات الخاصة سنة 2019

■ نسبة مرتفعة للمؤسسات غير المنتجة للثروة المادية. ذلك أن المؤسسات العاملة في الصناعة والفلاحة والصيد البحري لا تتجاوز نسبتها 12 % من مجموع المؤسسات سنة 2018 مقابل 13 % سنة 2002. في نفس الوقت تشهد المؤسسات العاملة في أنشطة التجارة وإصلاح وصيانة وسائل النقل والتجهيزات المنزلية ومختلف أنشطة الخدمات ارتفاع نسبتها حيث بلغت 82.2% سنة 2018.

■ إلى جانب هذه الهشاشة الهيكلية يجب الإشارة الى ازدواجية النسيج الاقتصادي القائم على تواجد اقتصاد منظم واقتصاد موازي من جهة وشركات مقيمة (On shore) وأخرى غير مقيمة (Offshore) من جهة أخرى. علما أن الاقتصاد الموازي

أصبح ينتشر بسرعة مرتفعة في ظل فتور متصاعد لمنوال التنمية وهشاشة مستمرة للقطاع الخاص وتراجع متفاقم لأداء المؤسسات العمومية متسببا بذلك في منافسة غير شريفة وفي تنامي الصعوبات لدى المؤسسات المنتمية للقطاع المنظم. أما فيما يخص المؤسسات غير المقيمة فرغم مساهمتها الهامة نسبيا في خلق مواطن الشغل ونمو الإنتاج والتصدير⁴ فإن علاقاتها بالنسيج الاقتصادي المحلي تكاد تكون منعدمة ومنحصرة في خلاص الأجراء العاملين بأجور ضعيفة وبعض الفواتير (كهرباء، ماء، نقل...) المحدودة نتيجة تمتعها بعدد الإعفاءات والامتيازات⁵. مثل هذه الهيكلة المزدوجة للنسيج الاقتصادي أدت الى ضعف وتفكك هذا النسيج نتيجة غياب سلسلات الإنتاج (filières) وقلة المشاريع الكبرى المهيكلية للنسيج الاقتصادي. إلى جانب غياب التوازن في التوزيع الجغرافي للمؤسسات نظرا لوجود أكثر من 80% منها على الشريط الساحلي. علما أن مؤسسات القطاع الخاص قائمة على الملكية العائلية في أغلب الحالات وعلى ضعف الموارد المالية وعلى حوكمة أبوية وهيمنة الأنشطة ضعيفة القيمة المضافة والإنتاجية.

أ.2. ضعف الاستثمار الفاص ومدودية التوجه القطاعي للاستثمار ساهم في تراجع التصنيع

رغم الانتشار السريع للقطاع الخاص في مستوى ارتفاع نسبته في القيمة المضافة لمختلف القطاعات ورغم تراجع دور الدولة وارتفاع حجم المؤسسات التي وقعت خوصصتها منذ 1986 كما سنتعرض الى ذلك لاحقا ورغم أهمية الامتيازات السخية التي يحظى بها هذا القطاع ورغم ارتفاع نسبة نصيب القطاع الخاص من الثروة فإن النتائج المسجلة خاصة في ميدان الاستثمار بقيت "مخيبة للأمال بالرجوع الى الإجراءات العديدة التي وقع اعتمادها من طرف الدولة لتحفيز الاستثمارات الخاصة" حسب تصريح البنك العالمي سنة 2000 الذي يعتبر أن تحقيق نسق نمو مستدام للنتائج المحلي

⁴ هذه المؤسسات تساهم في خلق حوالي 35% من مواطن الشغل بالقطاع المنظم وأكثر من 65% من الصادرات

⁵ تتسبب هذه المؤسسات في نقص عال جدا للموارد العمومية نتيجة الامتيازات الجبائية والمالية التي تصل الى حوالي 1مليار دولار سنويا حسب البنك العالمي كما تتمتع حسب مجلة الصرف بالحق في عدم جلب قيمة صادراتها الى البلاد والاحتفاظ بها في البنوك الأجنبية

الخام ب 7 % في المعدل سنويا يتطلب نسق نمو الاستثمار الخاص ب 12 % في المعدل سنويا. لكن منذ الدخول في مرحلة الانتقال الليبرالي سنة 1986 لم يتمكن الاقتصاد التونسي في ظل المنوال التنموي التوسعي من تحقيق مثل هذه النسب على المدى المتوسط والطويل. والجدير بالملاحظة ان التحسن المسجل لنسبة مساهمة الاستثمار الخاص من جملة الاستثمار الوطني بين 1997 و2010(انظر جدول 2)، بجانب انه لم يرتق الى المستويات المسجلة في البلدان المذكورة في الجدول، فان هذا التحسن هو في الحقيقة تحسن مدعم من خلال عديد الامتيازات والبرامج من أهمها:

■ الارتفاع المشط لقيمة الامتيازات الجبائية والمالية التي سنتعرض لها لاحقا بأكثر تفاصيل.

■ الدور الهام الذي قام به برنامج تأهيل المؤسسات. حيث ان أثناء العشرية الأولى التي تلت العمل بهذا البرنامج(1996-2005) نلاحظ ان 62% من الاستثمار الخاص المحلي قد وقع إنجازه في إطار هذا البرنامج مقابل 16% فقط خارج البرنامج و22% ناتج عن الاستثمار الخاص الخارجي.

■ علما انه إذا استثنينا الاستثمار الخاص في السكن (الذي لا يساهم في تطوير النسيج الاقتصادي بالإضافة ان جانب منه موجه للمضاربة العقارية) مع استثناء كذلك النفقات الناتجة عن برنامج تأهيل المؤسسات من مجمل الاستثمارات فان نسبة الاستثمارات الخاصة من مجمل الاستثمارات تصبح لا تتجاوز 39.2% في الفترة 2006-2010 أي بفارق 19 نقطة أقل من النسبة المتداولة في الاحصائيات الرسمية والبالغة 60%. مع العلم ان نسبة الاستثمارات المباشرة الأجنبية من مجمل الاستثمارات قد بلغت 18% في نفس الفترة المذكورة. هذا التطور في مجال الاستثمار يدل على ان استمرارية عمل منوال التنمية التوسعي أصبحت منذ مدة رهينة تواصل الامتيازات الجبائية والمالية التي تمثل دعما مباشرا تحت غطاء تحفيز الاستثمار إلى جانب برنامج تأهيل المؤسسات الذي ساهم في تحريك الاستثمار الخاص المترقب دائما لمزيد من الدعم ومزيد المواقع الربعية نتيجة فقدانه للمبادرة والمراهنه في اغلبية الحالات. كما ان هذا التطور وقع كذلك بفضل تنامي الاستثمارات الاجنبية المنجزة في إطار تقسيم

دولي تقليدي للعمل لا يساهم في توسيع وتنوع وتمتين النسيج الاقتصادي بقدر ما ساهم في تنامي تحويل الفائض الاقتصادي خارج البلاد التونسية، كما سنتعرض الى ذلك لاحقا، علما ان تنافسية مثل هذا الاقتصاد وقع كذلك دعمها عن طريق توشي سياسات اغراق متنوعة ادت الى ارهاق كل الاطراف الاقتصادية والاجتماعية⁶.

جدول 2: تطور نسبة الاستثمار الفاص من مجمل الاستثمارات

تونس	تركيا	تايلاند	بولونيا	المغرب	مصر	كوريا الجنوبية
50.4	78.5	67.7	86.6	70.4	68.4	-
62.8	84.9		91.4	78.1	74.5	80.3
1997						
2010						

المصدر: إحصائيات البنك العالمي

وإلى جانب ضعف الاستثمارات الخاصة (جدول 2) وبالرجوع الى الأهداف المرسومة، وبالمقارنة مع البلدان المنافسة في منطقة البحر الأبيض المتوسط كالمغرب وتركيا ومصر... والتي التحقت بالاتحاد الأوروبي كبولونيا وكذلك التي تعتبر بلدان صاعدة ككوريا الجنوبية وماليزيا وتايلاند... فإن التوجه القطاعي للاستثمارات (جدول 3)

جدول 3: تطور نسبة الاستثمارات الجمالية والتوزيع القطاعي للاستثمارات

الفترة	1971-1981	1982-1991	1992-2001	2002-2010	2011-2015	2016-2020
(1) نسبة الاستثمارات الجمالية	26%	24.1%	24.6%	23.6%	21.2%	14.5%
(2) التوزيع القطاعي للاستثمارات:						
أ) الفلاحة والصيد البحري	16.5	14.4	12.8	8.4	7.3	7
ب) الصناعات المعملية	8.8	13.6	13.4	11.6	11.5	11.1
ج) الصناعات غير المعملية	13.9	18.2	13.7	17.4	16.1	18.1
مجموع أ+ب+ج	39.2	47.5	39.9	37.4	34.9	36.2
د) قطاع الخدمات السلعية	36.5	32.1	36	36.3	32.5	32.1
هـ) السكن	10.9	12.5	14.1	15.8	18.5	16.6
التجهيزات العمومية	13.3	7.9	10	10.5	14.2	15.1
المجموع العام	100	100	100	100	100	100

المصدر: بنك المعطيات الإحصائية للمعهد التونسي للتنافسية والدارسات الكمية، كراس الإنتاجية عدد 4، حوصلة للفترة 1961-2020

⁶ انظاري برنامج انقاذ... (مرجع مذكور سابقا)

أصبح يقع على حساب القطاعات المنتجة للثروة المادية من جهة ومركز بالأساس في الأنشطة الموجهة للسوق الداخلية خاصة بالنسبة للاستثمارات المحلية والتي مازالت تحظى بأكثر حماية جمركية وبأكثر دعم من طرف الدولة... ومثل هذا السلوك يعتبر سلوك ريعي ينم عن ضعف المبادرة والمراهنة والإقدام من طرف القطاع الخاص الذي بقي قطاع يعيش ويتمعّش من الدولة وفي ظلها.

أن هذا المنوال قاد الى إرساء نسيج اقتصادي مفكك، قليل التنوع مزدوج المكونات ضعيف القيمة المضافة والإنتاجية والتنافسية ومبذر لكل الموارد خاصة الطبيعية منها والنادرة كالطاقة والماء والأرض لأن توسع الإنتاج يقع بفعل توسيع استعمال عناصر الإنتاج بالأساس وليس بفعل ارتفاع الإنتاجية وتنوع الإنتاج وتحسن جودة الخدمات الخ...

3. أ. التوجه الجهوي للاستثمار وتنامي الفوارق الجهوية

إلى جانب السلوك الريعي للاستثمار الخاص والتوجه القطاعي لهذا الاستثمار على حساب التصنيع بالخصوص والقطاعات المنتجة للثروة المادية عموما يجب كذلك الإشارة الى أن التوجه الجهوي للاستثمار الخاص قد ساهم كذلك في تنامي الفوارق الاجتماعية. وهذه النتائج مترقبة في ظل منوال تنموي قائم على المنطق السلعي ومنطق الربح العاجل وتخلى الدولة عن التمشي الإرادي في مجال التنمية واعتبار أن القطاع الخاص يمكن أن يحل محلها للنهوض بالتنمية وبالجهات الداخلية مقابل تقديم الامتيازات والحوافز الجبائية والمالية. إلا أن التجربة تشير أن النتائج المسجلة كانت ولازالت بعيدة كل البعد عن توقعات الفكر النيوليبرالي المؤسس لتفكيك الدولة ولضرب التمشي التنموي الإرادي. والنتائج المخيبة للأمال وقع تسجيلها رغم المجهود الذي قامت به الدولة في مجال الاستثمار العمومي. ذلك أن معدل الاستثمارات العمومية بالمناطق الداخلية بلغت 3705 دينار للفرد الواحد خلال الفترة 1992-2010 مقابل 2857 دينار بالمناطق الساحلية. وهذا الفرق الذي يدل على وجود تمييز ايجابي لفائدة المناطق الداخلية وقع العمل به قبل أن يقع إدراجه في دستور 2014 لم يكف لجذب وتحفيز الاستثمار الخاص على الانتصاب بالمناطق الداخلية. حيث انه في نفس

الفترة نلاحظ وجود تفاوت عكسي في الاستثمارات الخاصة التي بلغ معدلها 2100 دينار للفرد الواحد بالمناطق الداخلية مقابل 5647 دينار بالمناطق الساحلية⁷

وقد استمر هذا التفاوت العكسي في الفترة الأخيرة أثناء المخطط 2016-2020. حيث بلغ المعدل الوطني لنصيب الفرد من الاستثمارات الخاصة المنجزة 2989 دينار مع فارق كبير بين أعلى معدل مسجل بولاية المنستير الذي بلغ 6529 دينار وأدناه المسجل بولاية قفصة والبالغ 1358 دينار⁸. كما أن معدل نصيب الفرد بالنسبة للثمانية ولايات الأخيرة من حيث مؤشر التنمية الجهوية (سيدي بوزيد، قبلي، باجة، سليانة، القيروان، القصرين، الكاف وقفصة) بلغ 2017 دينار مقابل 3590 دينار كمعدل نصيب الفرد الواحد في الثمانية ولايات الأولى في الترتيب (المنستير، بن عروس، المهدية، زغوان، نابل، سوسة، منوبة، تطاوين) بالنسبة لنصيب الفرد من الاستثمارات العمومية المنجزة في نفس الفترة 2016-2020 فقد بلغ في المتوسط 1374 دينار. كما أنه باستثناء ولايتي جندوبة والمهدية فان بقية الولايات المدرجة ضمن الـ 16 ولاية ذات المؤشر التنموي الأضعف فقد فاقت فيها جملة الاستثمارات للفرد المعدل الوطني البالغ 1374 دينار.

وقد نتج عن هذا التوزيع الجهوي للاستثمارات توزيع ترابي غير متوازن للمؤسسات الخاصة. حيث نجد تونس في أعلى الترتيب بـ 127.6 مؤسسة اقتصادية لكل ألف ساكن سنة 2016 تليها الولايات الساحلية. أما في آخر الترتيب نجد ولاية القصرين بمعدل 34.3 مؤسسة اقتصادية لكل ألف ساكن ومن قبلها بقية الولايات الداخلية.

إلى جانب ضعف عدد المؤسسات في الجهات الداخلية نسجل كذلك ضعف نسبة المؤسسات المشغلة لعدد يفوق 10 أشخاص. هذا الضعف نلاحظه على المستوى الوطني حيث أن نسبة المؤسسات المشغلة لأكثر من 10 أشخاص لا تفوق 1.6% من

⁷ انظر عبد الجليل بدوي (2018) "الجهات الضحية نتاج للاختيارات التنموية" وثيقة لدعم الطلب لدى هيئة الحقيقة والكرامة من طرف المنتدى ومنظمة محامين بدون حدود حتى يقع اعتبار ولاية القصرين جهة ضحية من جملة الجهات التي عاشت التهميش والإقصاء المنظم انظر كذلك وثيقة (الجزء الثاني) بعنوان "نحو بلورة استراتيجيات تنمية جهوية بديلة" قام بإنجازها مجموعة من الخبراء لفائدة المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في إطار برنامج بحث شامل بعنوان "أي بديل تنموي عادل، مستدام وديمقراطي: نحو إعادة إحياء تونس الخضراء" وقع نشره من طرف المنتدى سنة 2020.

⁸ التقرير حول التوزيع الجهوي للاستثمار الملحق بالمصاحب لقانون المالية لسنة 2022.

مجموع المؤسسات مقابل 0.5% في ولاية قبلي و0.4% في القيروان الخ.. و2.5% في بن عروس و2.3% في تونس و2.3% في صفاقس الخ...

ضعف الاستثمارات وعدد المؤسسات الخاصة وحجمها في المناطق الداخلية واكبه قلة المناطق الصناعية والحرفية وضعف حجمها وضعف البنية التحتية والمرافق الاجتماعية والثقافية⁹.... كل هذه العوامل نتج عنها أوضاع اجتماعية تتميز بارتفاع نسب البطالة والفقر والامية... كل هذه العوامل الاقتصادية والاجتماعية جعلت من الجهات الداخلية لا فقط غير قادرة على جذب الاستثمارات بل كذلك وبالخصوص جهات طاردة للموارد البشرية عبر تنامي النزوح والهجرة الصادرة عن هذه الجهات.

كما يجب التأكيد هنا على ان مبدأ التمييز الإيجابي لا يكفي وحده للنهوض بالجهات الداخلية لعدد الأسباب:

- هذا التمييز كان معمولا به قبل 2014 ولم ينتج عنه تغيرا ملموسا لوضع الجهات الداخلية. كل ما نتج عنه هو الحد في أحسن الحالات من تدهور الأوضاع أكثر مما هي عليه.
- ضعف الاستثمارات العمومية والخاصة واكبه ضعف انجاز الاستثمارات المبرمجة. ذلك ان نسبة انجاز الاستثمارات العمومية لم تتجاوز 54% اثناء المخطط 2016-2020 مع فوارق كبيرة بين نسبة لا تفوق 29% بسليانة ونسبة 86% بأريانة. وهذه الفوارق ناتجة عن انتصاب الاستثمار الخاص في الولايات الساحلية الذي ينتج عنه بالضرورة طلب ملح للاستثمارات العمومية خاصة في مجال البنية التحتية لكل أنواعها. وبالتالي أصبح الاستثمار الخاص هو الجاذب للاستثمار العمومي رغم ان هذا الأخير واصل العمل بالتمييز الإيجابي لكن في حدود لا ترتقي الى حاجيات الجهات الداخلية. كما ان ضعف نسبة انجاز الاستثمارات العمومية خاصة في الجهات الداخلية من شأنه ان يؤثر سلبا على نسبة انجاز الاستثمار الخاص التي لم تتجاوز 73% في المخطط 2016-2020 على المستوى الجهوي.

⁹لأكثر معطيات انظر المراجع سألقة الذكر

■ ان التمييز الإيجابي لا يمثل وحده حلا للتنمية الجهوية في غياب تمثلي ارادي للتنمية الشاملة والمستدامة. نظرا ولأنه في غياب هذا التمثلي أصبحت نسبة الاستثمارات الجمليية (خاص وعام) من الناتج المحلي الخام عاجزة على تجاوز 25%. علما انه لتحسين التوازنات الكلية الحقيقية (تحسين مستوى التشغيل، التقليل من الفوارق الاجتماعية والجهوية، الحفاظ على مصالح الأجيال القادمة، حسن استغلال الموارد الطبيعية والحفاظ على بيئة سليمة...) يجب تحقيق على الأقل نسبة استثمارات بـ 30% تمكن من تحقيق نسبة نمو الناتج المحلي بأكثر من 7% على المدى المتوسط والطويل.

لكن في ظل تفكك الدولة وغياب تمثلي ارادي نتيجة التخلي عن السياسات القطاعية فإنه من الصعب تحقيق تنمية جهوية تسمح بتقليل حقيقي للفوارق الجهوية. علما ان التمثلي الارادي من خلال التخطيط والسياسات القطاعية قد مكن سابقا من توزيع جغرافي للمؤسسات العمومية أكثر توازنا عبر بعث عديد الاقطاب الصناعية في الجهات (تكرير النفط ومصنع الفولاذ ومركز صيانة وصناعة السفن بولاية بنزرت، معمل السكر بباجة، الحلفاء بالقصرين، النسيج بين عروس والمنستير والميكانيك بسوسة، الصناعات الغذائية بولاية نابل والمهدية، الصناعات الكيماوية بصفاقس وقابس الخ....) كما مكن من تنوع النسيج الاقتصادي (النسيج، السياحة، الميكانيك، مواد البناء، الصناعات الغذائية...) وبعث مؤسسات كبرى تساهم في هيكلة النسيج الاقتصادي.

■ في إطار الاختيارات النيوليبرالية الدافعة الى أكثر اندماج في السوق العالمية عبر إعطاء الأولوية للتصدير واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاكتفاء بالتموقع في إطار تقسيم دولي تقليدي للعمل فإنه أصبح من الصعب جدا تحقيق توازن ديناميكي وواعد لتقليل الفوارق الجهوية. لأن إعطاء الأولوية للتصدير ولاستقطاب الاستثمارات الأجنبية بالخصوص قادت الى حد الآن بعد قرابة حوالي 45 عام من الدخول في مرحلة الانتقال الليبرالي الى استمرار الفوارق الجهوية واحتدادها في عديد الحالات.

أ.4. من الهشاشة الى تهميش المسألة الاجتماعية منذ بداية مرحلة الانتقال

الليبرالي

إلى جانب هشاشة النسيج الاقتصادي، عرفت كذلك المسألة الاجتماعية بكل مكوناتها تحول نوعي هام خلال مرحلة الانتقال الليبرالي يتضح من خلال المقارنة بين فترة ما قبل سنة 1986 وما بعدها. حيث أن المسألة الاجتماعية كانت تحتل مكانة محورية في منوال التنمية قبل 1986 لأنها كانت تمثل إحدى المكونات الأساسية للطلب الداخلي الذي كان يمثل بدوره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي¹⁰

وفي هذا الإطار كانت مرحلة ما قبل 1986 تتميز بنوع من تقنين المسألة الاجتماعية في إطار مأسسة علاقات التأجير (institutionnalisation du rapport social) وذلك من خلال العناصر التالية:

- تشغيل أجراء القطاع المنظم بالخصوص صلب عقود غير محددة المدة إلى جانب تشديد الإجراءات القانونية لخلق حد أدنى من التوازن في العلاقات المهنية بين المؤجر والأجير تحد من تسريح العمال عبر الرفع من تكلفة التسريح أي الإحالة على البطالة.
- انتداب الأغلبية الساحقة (قرابة 80%) من حاملي الشهادات العليا من طرف الوظيفة العمومية والمؤسسات العمومية نظرا لهشاشة النسيج الاقتصادي المتكون أكثر من 90% من مؤسسات لا تشغل أجراء على رأسها مستقلين (indépendants) ومن مؤسسات صغيرة وصغيرة جدا تشغل أقل من 10 أجراء ومن عدد محدود من المؤسسات التي تشغل أكثر من 10 أجراء (انظر جدول 1).
- اعتماد امتيازات جبائية ومالية لتحفيز الاستثمار الخاص مع ربط هذه الامتيازات بعدد مواطن الشغل الذي يقع بعثها من طرف المستفيد بالامتيازات.
- الحرص على الحفاظ على المقدرة الشرائية لدخل الأجراء عبر تنظيم مفاوضات اجتماعية بين الدولة ومنظمة الأعراف (UTICA) والمنظمة العمالية (UGTT) كل سنة تقريبا لتعديل الأجور بكل أصنافها بما فيها الأجر الأدنى (SMIG) على قاعدة ربط الأجور

¹⁰ Abdeljalil Bedoui (2013) "Dynamique de croissance et dynamique de l'emploi" publié par le FTDES à l'occasion de la tenue du Forum social Mondial à Tunis en 2013

بالأسعار ونمو الإنتاج المحلي الخام للحفاظ على القدرة الشرائية وكذلك على نسبة الأجور من الإنتاج. بجانب ذلك وقعت عديد الزيادات الخصوصية المرتفعة لبعض المهن الحساسة كالطب والتعليم العالي الخ...

كما وقع إقرار إجراءات ومقاييس تسمح من الرفع من مستوى جريات التقاعد خاصة في الوظيفة العمومية وفي عديد الأسلاك الخصوصية (نواب البرلمان، سياسيين، إطارات سامية...)

■ الحرص على تعميم التغطية الاجتماعية من طرف مختلف الصناديق الاجتماعية وشركات التأمين والتعاونيات الخ... التي تمكن منخرطها من خدمات مختلفة (تأمين على المرض، على الحوادث المهنية، على عطل الإنجاب والأمومة... ينتج عنها ضمان ما يمكن اعتباره بالأجر غير المباشر (salaire indirect) بجانب خدمات أخرى مثل بعض المنح لحماية الأسرة عند الطلاق في حالة الامتناع عن دفع المنحة القانونية وإسناد القروض الجامعية للطلبة ولاقتناء سيارة أو مسكن...

كل هذه الإجراءات ساهمت في دعم الاستهلاك والطلب الداخلي كمحرك أساسي للنمو الذي كانت نسبته مستمرة ومستقرة في المعدل السنوي حول 5% تقريبا على طول المدة ما قبل 1986 ولم تتراجع هذه النسبة إلا أثناء الأزمة الحادة التي ميزت النصف الأول من ثمانينات القرن الماضي.

كما أن المسألة الاجتماعية قبل 1986 ساهمت في تدعيم النسيج الاجتماعي عبر التأسيس لعقد اجتماعي غير معلن صراحة وغير مقنن إجمالا (إلا فيم يخص جانبه المهني) من جهة وعبر التطور المستمر للطبقة الوسطى التي لعبت دورا هاما اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا في المسار التنموي وفي إشعاع التجربة التونسية في محيطها القريب (شمال افريقيا والعالم العربي) والبعيد (القارة الافريقية بالخصوص)

ولكن رغم هذه الحصيلة التي لا يستهان بها بالمقارنة مع عديد التجارب العربية والإفريقية بالخصوص بقيت المسألة الاجتماعية هشة نظرا إلى أن منوال التنمية في حد ذاته منذ بدايته كان قائما على منظومة تمويل هشة تعتمد الموارد الريعية غير المتجددة

(موارد طبيعية من نפט، الى حدود التسعينات، وفسفاط...) والأداءات الجمركية المرتبطة بالتوريد بالأساس والتي كانت تمثل نسبة هامة من الموارد العمومية الذاتية قبل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الممضى سنة 1995، وموارد خارجية ناتجة عن التداين الخارجي والتي لا يمكن اللجوء إليها خارج حدود معينة بالإضافة إلى أن هذا المنوال يعتمد على نمو توسعي غير مستند الى أسس وحركية تراكمية صلبة¹¹ والتي تسببت في اندلاع أزمة حادة في أوائل الثمانينات أدت إلى أزمات اجتماعية خطيرة (أزمة الخبز بعد رفع الدعم 1984 وأزمة نقابية سنة 1985) انتهت باللجوء إلى صندوق النقد الدولي والخضوع الى شروطه، عبر اعتماد برنامج اصلاح هيكلية سنة 1986 تطلب تطبيقه نظام سياسي (انقلاب 1987) قادر على محاصرة الحريات وتدجين كل مكونات المجتمع السياسي والمدني وتوفير الظروف لفرض الاختيارات النيوليبرالية الواردة في برنامج الإصلاح الهيكلي، والتي أدت بالمسألة الاجتماعية الى التحول من الهشاشة الى التهميش عبر تفكيك الإطار المؤسس والمقنن لعلاقات التأجير (salarial Rapport) وذلك نتيجة الدخول في مرحلة الانتقال الليبرالي منذ 1986.

في هذه الفترة فقدت المسألة الاجتماعية دورها المحوري وتحولت من احدى العناصر الهامة إلى جانب الاستثمار، في تكوين وتطور الطلب الداخلي الذي كان يمثل المحرك الأساسي في دفع النمو والحفاظ على نسقه، لتصبح بعد 1986 مجرد متغير تعديلي (Variable d'ajustement) للدورة الاقتصادية. وهذا التحول الجوهرية في مكانة ودور المسألة الاجتماعية نتج عن الاختيارات الجديدة الواردة في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي التي أدت الى ضرب كل تمشي ارادي في المجال التنموي. حيث ان منوال التنمية في فترة الانتقال الليبرالي أصبح قائما على الانصهار أكثر في العولمة النيوليبرالية والاعتماد أكثر على التصدير وعلى جلب الاستثمارات الخارجية المباشرة وعلى تحقيق أكثر تنافسية لتدعيم الانصهار والتصدير واستقطاب الاستثمارات الخارجية. إلى جانب ذلك أصبح هذا المنوال طبقا للمنظومة الفكرية النيوليبرالية (انظر المحور

¹¹ Abdeljalil Bedoui(2021) 'des limites du rôle de l'Etat dans le développement économique de la Tunisie : les leçons d'une analyse comparative avec les pays asiatiques émergents" publié par les Editions Universitaires Européennes

الثالث لهذه الدراسة) يعطي الأولوية لمقاومة التضخم المالي (ارتفاع الأسعار) على حساب مقاومة البطالة التي تحولت الى هدف ثانوي خلافا للخطاب السياسي السائد. وفي إطار انخراط منوال النمو التوسعي في التقسيم الدولي للعمل التقليدي المكتفي باستغلال الامتيازات التفاضلية القارة والقائمة على استغلال وتثمين الموارد الطبيعية الباطنية والسطحية من جهة واستغلال اليد العاملة القليلة الكفاءة والمشتغلة بأجور ضعيفة. من جهة اخرى فإن المسألة الاجتماعية بكل مكوناتها أصبحت مهمشة ومطالبة بالقيام بدور المتغير التعديلي للدورة الاقتصادية التي من جهتها أصبحت خاضعة لمنطق السوق وتقلباته. وفي هذا السياق وقع الحرص على التفكيك التدريجي لكل مكونات المسألة الاجتماعية:

- وأول هذه المكونات هو التشغيل الذي أصبح لا يحتل صدارة الأولويات (الأولوية أصبحت لمقاومة التضخم) وبالتالي وقع استهدافه عبر مراجعة تقنيته في مناسبتين، الأولى سنة 1994 والثانية سنة 1996 (في الفترة المتميزة بتدجين الاتحاد العام التونسي للشغل) قصد ادخال اكثر مرونة على التشغيل حتى يتسنى للمستثمرين التخلص من الأجراء بأكثر سهولة وبأقل تكاليف عند انكماش الدورة الاقتصادية وذلك لتمكين المؤسسة الاقتصادية من المحافظة على نفس المردودية المالية وتحميل الأجراء لوحدهم (نظرا لعدم وجود منحة بطالة) سلبيات تراجع النشاط الاقتصادي.
- كما أدت مراجعات مجلة الشغل الى تنامي ظاهرة العقود المحددة الأجل (Contrat à durée déterminée CDD) إلى جانب انتشار ظاهرة التشغيل بدون عقود (جدول 4) خلافا لما كان معمول به في فترة ما قبل 1986 التي كانت تتميز بانتشار عقود التشغيل غير محددة المدة (Contrat à durée indéterminée CDI) وبارتفاع نسبي لتكاليف تسريح العمال التي يتحملها المؤجر.

جدول عدد4: توزيع المشتغلين حسب نوع عقد الشغل ومكان العمل

المجموع	النسبة		المجموع	بالآلاف		
	منطقة غير حضرية	منطقة حضرية		منطقة غير حضرية	منطقة حضرية	
40.5	24.1	46.7	1304.7	215.1	1089.6	عقد عمل بدون تحديد المدة
16.3	15.7	16.5	524.6	139.7	384.9	عقد عمل لمدة محدودة
43.2	60.2	36.7	1393.8	537	856.3	بدون عقد عمل
-	-	-	72.9	17.2	55.7	غير مصرح به
100	100	100	3296.0	909.5	2386.5	المجموع

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

- وقد نتج عن هذه المراجعات لمجلة الشغل تحويل هذه المجلة من حامية لحقوق الشغلين ومحافظة على توازن العلاقات المهنية الى مجلة حامية لمصالح المؤسسة الاقتصادية والمستثمرين كما أكد ذلك العميد ناجي البكوش في بحث رائع سنة 2001¹²
- وفي نفس هذا التوجه وقع التخلي على ربط الامتيازات الجبائية والمالية الموجهة لدعم الاستثمار بعدد مواطن الشغل التي يقع بعثها من طرف المستثمر المستفيد بالامتيازات. حيث ان مقاومة البطالة أصبحت لا تحظى بالأولوية الأولى في الترتيب.
- إلى جانب تحقيق مرونة أكبر في ميدان التشغيل وقع كذلك إعادة النظر في نسق ومقاييس تعديل الأجور. وفي هذا المجال وقع فك الربط بين الأجور والأسعار وتعويضه بربط الأجور بالإنتاجية والاقتصار على مراجعة الأجور كل ثلاثة سنوات مع مواصلة مراجعة الأجر الأدنى لكن بنسب ضعيفة قصد تعميق الفوارق بين مختلف أصناف الأجراء والحد من الدور المرجعي للأجر الأدنى عند تعديل أصناف الأجراء الأخرى.
- والجدير بالملاحظة ان تدجين المنظمة الشغيلة في فترة الانتقال الليبرالي والاقتصار على تنظيم مفاوضات اجتماعية كل ثلاثة سنوات قد أطلق العنان للسلطة التنفيذية لتمير أهم الاختيارات والإصلاحات الواردة في برنامج الإصلاح الهيكلي خاصة منها التي تخص ادخال المرونة على التشغيل والأجور ليصبحا متغيرات تعديلية للدورة

¹² Naji Baccouche(2001) « l'environnement de l'entreprise à l'heure de l'internationalisation de l'économie : le cas de la Tunisie Institut arabe des chefs d'entreprise(IACE).Tunis »

الاقتصادية وكذلك الاصلاحات التي تهم خصوصية المؤسسات العمومية التي أصبحت في العشرية الأخيرة "خط أحمر" وتلك التي تخص اصلاح المنظومة الجبائية لفائدة الاستثمار وعلى حساب الأجراء، الذين اصبحوا من أكثر ضحايا ارتفاع العبء الجبائي في ظل خضوعهم للخصم من المورد وارتفاع الامتيازات الجبائية لفائدة القطاع الخاص المحلي والخارجي، وإقرار تخفيضات متتالية للأداءات على الشركات وتراجع مجانية الخدمات الاجتماعية الأساسية في الميدان الصحي (تنامي القطاع الخاص وتكاليف خدماته بالتوازي مع انهيار خدمات القطاع العام) والتعليمي (تكاليف الدروس الخصوصية وتراجع جودة التعليم العمومي بالتوازي مع تنامي الاقبال على المؤسسات الخاصة) وفي قطاع النقل (شيخوخة أسطول النقل وضعف صيانتته) إلى جانب محدودية خدمات منظومة الحماية الاجتماعية الخ... وهذا التراجع المستمر للقطاع العام في المجالات الاجتماعية الحيوية هو ناتج عن تهميش مكانة المسألة الاجتماعية في الحركة الاقتصادية بالتوازي مع تراجع نسبة النفقات العمومية الموجهة للصحة والتعليم ومختلف التحويلات الاجتماعية كما سنرى ذلك لاحقا.

• ومن النتائج الكارثية لتهميش المسألة الاجتماعية في ظل تراجع التمشي التنموي الارادي واكتساح المنطق السلعي (Logique marchande) لكل مجالات الحياة بما فيها الصحة والتعليم والثقافة هو ان الاجتماعي أصبح في خدمة الاقتصادي وليس العكس أي ان تدهور المسألة الاجتماعية وتآكل المكاسب الاجتماعية أصبح يعتمد قصد انتعاش النمو الاقتصادي. وبدوره الاقتصادي أصبح منحصر في تكديس الربح العاجل الذي أصبح محتكرا من طرف فئات قليلة يتضاءل عددها بصفة مستمرة كما تشير الى ذلك كل البحوث حول تنامي الفوارق الاجتماعية وتأثير انتشار المنطق السلعي على كل الكائنات الحية بدون استثناء وعلى البيئة والمناخ¹³.

¹³ R.fehri « la composante bleue du développement durable » étude publiée par le FTDES en 2020.

ب- التمويل المستمر والمتنامي لفائض الإنتاج الى الخارج مثل عائقا متفاقما لسيرورة التراكم وللمسار التنموي

إن هذا المنوال يقود في إطار التقسيم الدولي الحالي للعمل إلى هدر متضاعف وخطير لفائض الإنتاج وتحويله الى الأقطاب الاقتصادية الخارجية عبر عديد المسالك القانونية:

ب.1. دور المؤسسات غير المقيمة في تحويل الفائض الاقتصادي

يجب الإشارة الى ان مجلة الصرف تمكن المؤسسات غير المقيمة من الاحتفاظ بموارد مبيعاتها في الخارج عند التصدير ذلك ان قانون الصرف للبنك المركزي ينص على ان "الشركات غير المقيمة والمصدرة كليا غير ملزمة باسترجاع مداخيل التصدير الى البلاد التونسية.

بجانب الفائض الاقتصادي الهام الذي يقع تحويله بفضل هذا الامتياز المخرب للاقتصاد الوطني يجب كذلك الإشارة إلى استعمال التبادل التجاري الناتج عن أنشطة المؤسسات غير المقيمة للتستر على الحجم الحقيقي لعجز الميزان التجاري التونسي. ذلك العجز الذي يمثل السبب الرئيسي للجوء المتنامي إلى التداين الخارجي وإلى انهيار قيمة الدينار. وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم ان اللجنة الإحصائية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة صادقت بالإجماع على نظام الحسابات القومية لعام 2008 الذي ينص في باب حساب السلع والخدمات على ان "السلع التي يتم نقلها من اقتصاد بلد معين الى اقتصاد آخر في إطار المناولة بدون تغيير للملكية الاقتصادية لهذه السلع لا تحسب على مستوى التوريد والتصدير. ولا يحتسب إلا سعر الخدمات الصناعية المتفق عليه. رغم ذلك فإن السلط التونسية بتواطؤ مع الاتحاد الأوروبي والمؤسسات العالمية تمتنع على تطبيق نظام الحسابات الجديد قصد التستر على العجز التجاري الحقيقي ومغالطة الرأي العام الداخلي. ذلك ان المبادلات التجارية في النظام العام المقيم المنشورة من طرف المعهد الوطني للإحصاء تشير الى وجود عجز تجاري خطير يصل الى مستوى 31.1 مليار دينار سنة 2019 و 23.76 مليار دينار سنة 2020 بنسبة

تغطية للواردات بالصادرات لا تفوق تباعا 26.4% و 31.1% لكن للتستر على هذا الوضع يقوم المعهد الوطني للإحصاء باحتساب مبادلات السلع التابعة للملكية مؤسسات غير مقيمة ومصدرة كليا قصد التقليل من مستوى العجز الحقيقي بطريقة تتضارب مع توصيات نظام الحسابات القومية المصادق عليها بالإجماع سنة 2008. بهذه الطريقة الدامجة لكل المبادلات التجارية في النظام العام المقيم والنظام غير المقيم يصبح العجز التجاري في حدود 19.4 مليار دينار سنة 2019 و 12.7 مليار دينار سنة 2020. والمعلوم ان مجموع العجز التجاري في النظام العام المقيم قد بلغ 218 مليار دينار بين سنة 2011 و 2020 بمعدل 21.8 مليار دينار سنويا مقابل 81 مليار دينار بين 2001-2010 بمعدل 8.1 مليار دينار سنويا. وقد قاد تنامي هذا العجز الى ارتفاع هام للمديونية منها نسبة هامة نتيجة انهيار الدينار. وعلى سبل المثال بين سنة 2014 و 2019 ارتفعت المديونية الخارجية من 24.7 مليار دينار الى 58.4 مليار دينار بزيادة 33.7 مليار دينار من بينها 17 مليار دينار أي بنسبة 50.4% نتيجة مباشرة لانهيار قيمة الدينار التونسي في نفس الفترة.

ب.2. دور الاستثمارات المباشرة الفاروقية في تفويل الفائض الاقتصادي

أثناء مرحلة الانتقال الليبرالي وفي إطار تدعيم اندماج تونس في العولمة النيوليبرالية أصبح جلب واستقطاب الاستثمارات المباشرة الأجنبية إلى جانب تدعيم التصدير من الركائز الأساسية لتحقيق أكبر اندماج ممكن. وتفيد التجربة التونسية ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد توجهت الى أنشطة اقتصادية طبقا للتقسيم الدولي للعمل التقليدي الذي يمثل الإطار العالمي للمنوال التنموي التوسعي. حيث ان نسبة مرتفعة من هذا الاستثمار (جدول 6) توجه نحو اكتشاف واستغلال الموارد الطبيعية الباطنية خاصة البترول والغاز من جهة ونحو الأنشطة المستعملة بكثافة ليد عاملة قليلة الكفاءة تشتغل بأجور متدنية. وبذلك قد ساهم هذا الاستثمار في الحد من حجم النسيج الاقتصادي وقلة تنوعه واستمرار تفككه وهشاشته خاصة وان نسبته من جملة الاستثمارات الوطنية تجاوزت 10% منذ بداية الثمانينات وارتفعت الى 18.2% في أواخر العشرية الأولى من القرن الحالي (جدول 7).

جدول 6: توزيع الاستثمارات المباشرة الأجنبية حسب القطاعات في فترة 1988-2005

مليون دينار: م د

القطاع	بتروك وغاز		الصناعات المعملية		سياحة وخدمات	
	%	الجملة (م د)	%	الجملة (م د)	%	الجملة (م د)
1997-1988	81,2	2569,8	6,4	203,8	4,6	146,7
1998-2005	36,6	2450,8	43,1	2885,3	4,2	283,9
2007-2010	59	5844	24,9	2474	4,5	451

المصدر: تقرير البنك المركزي التونسي BCT

جدول 7: تطور الاستثمارات المباشرة الأجنبية ونسبتها من مجموع الاستثمارات

1961	1966	1971	1976	1981	1986	1991	1996	2002	2007
1965	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2001	2005	2010
4,9	9,5	20,3	50	70,6	96,7	472,3	688	985	2478,5
النسبة (%)	6,6	6,7	6,4	10,1	5	12,4	9,2	12,5	18,2

المصدر: تقرير البنك المركزي التونسي BCT

كما نلاحظ بالرجوع الى الجدول 8 ان المعدل السنوي لحجم الاستثمارات الأجنبية قد ارتفع بنسبة 16.8% بين العشرية 2000-2010 والعشرية 2011-2020. وهذه النسبة هي أقل من النسب المسجلة في العشريتين الأولى من انطلاق مرحلة الانتقال الليبرالي. لكن مقابل تراجع نسق تطور الاستثمارات الأجنبية المتوسطة وطويلة المدى في العشرية الأخيرة نسجل ارتفاع نسق المعدل السنوي لتحويل المربح المتأتية من الاستثمارات الأجنبية ليلعب 61% بين العشريتين الأخيرتين (جدول 8). كما نسجل تفهقر النتيجة الصافية (الفارق بين حجم دخول الاستثمارات الأجنبية وحجم خروج المربح) من نتيجة إيجابية بلغت 441 م د سنويا في العشرية 2000-2010 الى نتيجة سلبية بلغت 89 م د سنويا في العشرية 2011-2020.

وهذا التطور السريع في تحويل الفائض ساهم بنسبة هامة في تراجع نسبة الادخار والاستثمار الوطني من الناتج المحلي الخام الذي ميز العشرية الأخيرة.

الجدول 8: تطور معدل دفول الاستثمارات الأجنبية وفروج مرائب هذه الاستثمارات

2020-2011	2010-2000	(مليون دينار)
2110.4	1805.61	1. المعدل السنوي لحجم دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة
2197.28	1364.71	2. المعدل السنوي لحجم خروج مرائب الاستثمارات الأجنبية المباشرة
-86.88	+440.9	3. النتيجة الصافية (1-2)
د 21972.8 م	د 15011.8 م	الحجم الجملي لخروج المرائب

المصدر: ميزان الدفوعات منذ سنة 2000، البنك المركزي التونسي

ب.3. دور التداين الفاريجي ضي تفهيل الفائض عبر تسديد فدمات الدين

حسب اخر دراسة نشرت من طرف Capital économies قد بلغت الديون الخارجية 97% من الناتج المحلي الخام في الثلاثي الثاني من 2021. وقد ساهمت الدولة بحوالي 50% من قيمة الديون الخارجية، تليها المؤسسات بـ 26% والبنوك بـ 14%. كما يتضح من خلال جدول تسديد الدين أن الديون الخارجية قصيرة الأجل تبلغ 10.7 مليار دولار أي ما يمثل حوالي 26% من الناتج المحلي.

وبالرجوع الى مجموع عجز الميزان التجاري والديون الخارجية قصيرة المدى فإن حاجيات التمويل الخارجي ستبلغ سنة 2022 ما يقارب 165% من احتياطي العملة لدى البنك المركزي مما يجعل هذه النسبة من أعلى نسب البلدان النامية. وهذه الوضعية الكارثية تزامنت مع تراجع الاستثمارات المباشرة الأجنبية التي لم تتجاوز نسبتها 1.6% من الناتج المحلي الخام مقابل 4.2% سنة 2010 وحوالي 2% في المعدل السنوي أثناء العشرية الأخيرة.

وتنامي حاجيات التمويل في ظل ضعف المدخرات من العملة واستحالة الخروج الى السوق المالية العالمية نظرا لبلوغ مردود الرقع السيادية أكثر من 13% بتجاوز أكثر

من 5 نقاط على الأقل المستوى الأقصى الذي يجعل الاتجاه نحو السوق العالمية غير محبذ وخطير جدا سوى كان هناك اتفاق او بدون اتفاق مع الصندوق النقد الدولي.

والجدير بالملاحظة ان الديون العمومية الخارجية بلغت حوالي 72 مليار دينار سنة 2021 مقابل حوالي 36 مليار دينار ديون داخلية. أي ان مجمل الديون العمومية بلغت سنة 2021 مستوى 107844 م د وبالتالي الديون العمومية الخارجية قد مثلت حوالي 67% من مجموع الديون العمومية. ورغم هذه المستويات الخطيرة تشير ميزانية 2022 الى استمرار ارتفاع التداين العمومي الذي سيبلغ حجمه حسب التوقعات 114142 م د مع استمرار اللجوء الى التداين الخارجي الذي سيرتفع من 12150 م د سنة 2021 الى 12652 م د مقابل تراجع التداين الداخلي من 8120 م د سنة 2021 الى 7331 م د سنة 2022. علما ان اللجوء المستمر الى التداين الخارجي المتنامي لم يساهم في تدعيم الاستثمار وخلق الثروة، وبالتالي فإنّ اللجوء الى التداين الخارجي، غير المسؤول، يزيد من حدة أزمة المالية العمومية من جهة ومن ارتفاع خدمة الدين التي تساهم في تفاقم تحويل الفائض الاقتصادي الى الخارج من جهة اخرى. وبالرجوع الى الجدول 9 نلاحظ ارتفاعا سريعا للمعدل السنوي للقروض في العشرية الأخيرة مقارنة بالعشرية السابقة حيث ارتفع هذا المعدل بقرابة 3 مرات مما انجر عنه مضاعفة خدمة الدين من عشرية الى أخرى. وحسب هيئة الحقيقة والكرامة أكثر من 80% من القروض المتحصل عليها في الفترة 2016/2011 وقع استعمالها لتسديد ديون غير شرعية (Dette odieuse) وقع التصرف فيها من طرف النظام السابق غير الديمقراطي الذي لم يوظفها لخدمة المصلحة العامة بل لخدمة مصالح العائلة الحاكمة وأذبالها. ومن هذا المنطلق توجهت الهيئة الى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي تطالبهم بالتعويض بصفتهم مخترقين للحقوق الإنسانية الأساسية.

بجانب التحويل المتنامي للفائض الاقتصادي عن طريق المسالك القانونية التي ذكرناها سابقا يجب كذلك الإشارة إلى تنامي هذا التحويل عن طريق المسالك غير القانونية التي سبق أن تعرضنا إليها بأكثر تفاصيل في دراسة السنة الماضية حول ميزانية 2020 – 2021.

جدول 9: معدل تطور القروض الفارضية متوسطة وطويلة المدى ومعدل تطور فدية

الدين		
2020-2011	2010-2000	
6937.4	2406.36	1. معدل القروض
5328.6	2785.27	2. خدمة الدين
4108.1	1994.27	الاصل
1220.5	790	الفائدة
1608.8	-378.909	3. النتيجة الصافية

المصدر: ميزان الدفوعات منذ سنة 2000، البنك المركزي.

ج- التناقض المتنامي بين منظومة الإنتاج ومنظومة التعليم والتكوين يمثل السبب الرئيسي في هدر الموارد البشرية

في إطار هذا المنوال التوسعي وقع تسجيل تطور منظومة الإنتاج في اتجاه معاكس لتطور منظومة التعليم والتكوين. ذلك أن منظومة الإنتاج تتوسع على أساس استغلال يد عاملة قليلة الكفاءة وضعيفة الأجر وفي المقابل فإن منظومة التعليم والتكوين تسجل تصاعد أعداد حاملي الشهادات العليا والمطالبين بالشغل والأجر المناسب لمستوى تضحياتهم وتكوينهم. عدم التلاقي يشهد تعمق متنامي ينتج عنه بالضرورة ارتفاع نسبة بطالة حاملي الشهادات العليا ويقود الى تبذير خطير للموارد البشرية التي تحملت المجموعة الوطنية تضحيات وتكاليف عالية من أجل تكوينها بدون أن يقع الحرص على استغلالها لفائدة التنمية الوطنية. كما ينتج عنه تعطيل المصعد الاجتماعي وإحباط العزائم وبث اليأس في المستقبل. هذا الوضع نتج عنه تنامي هجرة منظمة للكفاءات وهجرة سرية للشباب من مختلف الأعمار والاختصاصات والمستويات العلمية. علما انه في نفس الوقت أصبحت منظومة التعليم والتكوين تشهد تراجعاً خطيراً لجودة ومستوى التكوين مما يجعلها غير قادرة على إعادة انتاج الكفاءات والشباب بنفس المستوى والجودة. وهكذا يصبح الاقتصاد في حلقة مفرغة لا يمكن له

التوسع إلا عبر مزيد الاندماج العالمي في نفس إطار التقسيم الدولي التقليدي مع مزيد خسارة الفائض الاقتصادي.

د - منوال التنمية يمثل عرقلة أمام توسع السوق الداخلية

التفكك الذي يتميز به النسيج الاقتصادي والنتائج عنه ضعف الاندماج القطاعي بالإضافة الى تفكك النسيج الترابي نتيجة ضعف البنية التحتية إلى جانب تراجع حجم الطبقة الوسطى وتنامي الفوارق الاجتماعية كان سببا هاما في عدم توسع السوق الداخلية. وهذا الوضع أصبح يستغل من طرف الخطاب النيوليبرالي كمعطى للبحث على اعتماد التصدير كأولوية خاصة في مرحلة الانتقال الليبرالي والدفع نحو مزيد الاندماج في السوق العالمية. والحال ان استمرار ضعف حجم السوق الداخلية لا يمثل مجرد معطى بسيط بل هو نتيجة اختيارات قادت الى تفكك النسيج الاقتصادي والترابي. لكن يجدر الإشارة الى ان هذا الجانب لا يقع تناوله بالتحليل من طرف أدبيات المؤسسات العالمية ومنظومة الفكر النيوليبرالي التي تكتفي بالتحديث عن ضيق السوق الداخلية كمعطى لا يستحق التحليل.

لكل هذه الأسباب المتمثلة في هدر الموارد المالية عن طريق تحويل الفائض إلى الخارج والموارد الطبيعية نتيجة للصبغة التوسعية للنمو والموارد البشرية نتيجة للتناقض المتصاعد بين منظومة الإنتاج ومنظومة التكوين ولاارتفاع هجرة الكفاءات التونسية ومحدودية السوق المحلية نتيجة لضعف الاندماج الاقتصادي والقطاعي ولضعف الاندماج الترابي فإن منوال التنمية الحالي أصبح محدود الأفق التنموية وبالتالي غير قادر على مواكبة التحولات ورفع التحديات. وبعبارة أخرى أزمة هذا المنوال التوسعي أصبحت تمثل سببا رئيسيا لاندثار كل مقومات التنمية وتعقد كل الاشكاليات المطروحة. ولتجاوز هذا المنوال يجب العمل على إعادة النظر في نمط التنمية ونمط الاندماج العالمي ومنظومة الحوكمة بصفة شاملة ومتكاملة. ولتحقيق ذلك يجب توفير عديد الشروط من ضمنها إعادة النظر في فهمنا وتعاملنا مع عديد المفاهيم والمسلمات النيوليبرالية المكبلة للإرادة الجماعية والنافية للمصالح وللسيادة الوطنية مع اعتماد تمثلي إرادي براغماتي ينطلق من الحرص على تحقيق المصالح والسيادة الوطنية خاصة

في المجال الغذائي والطاقي والمائي والصحي بالاعتماد على سياسات قطاعية واضحة
المعالم وبرامج استراتيجية طموحة قائمة على التجديد بفضل تدعيم التكوين والإرشاد
والبحث العلمي.

من أهم الشروط كذلك إعادة ترتب علاقات الدولة بالمجتمع على أساس
تدعيم المواطنة واحترام معادلة قائمة على الحقوق مقابل الواجبات (عوض الولاء
مقابل الامتيازات) في إطار إرساء علاقات تعاقدية بين الدولة ومختلف مكونات المجتمع.
إعادة ترتب علاقات الدولة مع الاقتصاد في اتجاه التخلي عن مبدأ حياد الدولة وإعادة
العمل بالسياسات القطاعية لتمتين وتنويع واندماج النسيج الاقتصادي في إطار
الانتقال الى نمط تنمية مكثف Intensif واقتصاد أخضر ومستدام يعيد إحياء تونس
الخضراء من جهة واعتماد سياسات إعادة توزيع المداخيل والثروة نشيطة قادرة على
النهوض بالمسألة الاجتماعية بكل مكوناتها من تشغيل وخدمات اجتماعية (صحة،
تعليم، نقل ومسكن) وحماية اجتماعية الخ...

إلى جانب ذلك يجب إعادة ترتب علاقات الدولة بالمحيط الوطني (Espace) في
اتجاه بناء ديمقراطية محلية توفر المناخ لبناء تنمية محلية كأحدى مكونات روافد
التنمية الوطنية الشاملة. أما العلاقة مع المحيط العالمي فيجب أن تعتمد البحث عن
تجاوز التقسيم الدولي للعمل القائم على خدمة مصالح الرأسمال العالمي وذلك عبر بناء
امتيازات تفاضلية حركية وإرساء دبلوماسية نشيطة تهدف الى تنويع الأسواق والبحث
عن شركاء قادرين على المساهمة في دفع التنمية الوطنية والرفع من مستوى الموارد
ال بشرية ومستوى البحث العلمي والتحكم في التكنولوجيا. أما في ما يخص العلاقة مع
المجال Environnement يجب أن تقوم في إطار الانتقال الى اقتصاد أخضر يحرص على
مقاومة التلوث وحسن استغلال وتثمين الموارد الطبيعية وتدعيم أنشطة الرسكلة في
كل المجالات والعمل بكل قوة على تنمية الطاقات البديلة (شمس، رياح...) والرفع من
حجم الموارد المائية والحرص على تحقيق السيادة الغذائية عبر التخلي عن المفهوم
التجاري للأمن الغذائي القائم على الاكتفاء بتحقيق توازن الميزان التجاري الغذائي
بدون الحرص على إعطاء أولوية مطلقة للتحكم في إنتاج مكونات الأكلات الرئيسية

القائمة على التقاليد الغذائية المحلية (الحبوب بكل أنواعها الصالحة لاستهلاك الإنسان والحيوان، البقوليات les légumineuses، الخضروات، الحليب واللحوم...)

والجدير بالملاحظة أن كل ما ورد من ملاحظات لا يمثل وصفا جاهزة بل مجرد مقترحات يمكن أن تساهم في بلورة بديل تنموي قادر على حلحلة أهم الاشكاليات ورفع عديد التحديات.

2- مرحلة الانتقال الديمقراطي زادت في تعقيد أزمة منوال التنمية:

مرحلة الانتقال الديمقراطي تميزت بحكم البلاد من طرف أنظمة يمينية قائمة على تحالف بين الجناح المحافظ الممثل من طرف حركة النهضة واتباعها والجناح الليبرالي الممثل من طرف عدة أطراف سياسية (من أبرزها حسب الفترات حزب المؤتمر، التكتل، النداء، تحيا تونس، قلب تونس...) مع هيمنة مطلقة للجناح المحافظ مباشرة في فترة 2011-2013 أو عن طريق المناولة السياسية في الفترات الأخرى أثناء العشرية الماضية. ولفرض هيمنته كان الجناح المحافظ يحرص دائما في المجال السياسي أولا على اختراق وفرقة حلفائه وثانيا على تحسين تموقعه وتمكنه من دواليب الدولة. أما في المجال الاقتصادي فقد حرص الجناح المحافظ من جهة على التشبث بنفس منوال التنمية واختياراته النيوليبرالية والاكتفاء بمحاولة اطعام هذا المنوال بمسحة دينية عبر عديد الإجراءات¹⁴ ومن جهة أخرى العمل على تحقيق الانتعاش الاقتصادي عبر التركيز على تدعيم الاستهلاك على حساب الاستثمار العمومي والصادرات.

وهذا النوع من الاختيارات الاقتصادية غير بريء ويهدف من جهة الى مغازلة وكسب رضى وثقة القوى الخارجية من خلال التشبث بنفس الاختيارات النيوليبرالية رغم ما أدت اليه من تفاقم أزمة التنمية في البلاد ومن جهة أخرى اختيار التركيز على

¹⁴ بعث بنوك وشركات تامين اسلامية، العمل بالصكوك الاسلامية محاولة اعادة احياء الاحباس، بعث عديد الجمعيات الخيرية والثقافية قصد تعبئة الأنصار وبث تعاليم الاسلام السياسي تحت غطاء النهوض بالمسألة الاجتماعية، والمناداة بتدعيم الاقتصاد الاجتماعي التضامني

الاستهلاك علاوة على تناغمه مع عقلية الغنيمة السائدة آنذاك تحت عنوان التعويضات فإن هذا التركيز يساعد على كسب الأنصار وتوسيع التحالفات قصد دخول الانتخابات المتتالية¹⁵ بأكثر حظوظ النجاح لتدعيم التموقع والتمكن من دواليب الدولة قصد توظيفها في تحقيق مشاريع لا علاقة لها بالتنمية.

علما أن منطق الغنيمة هو منطق شامل للسلطة السياسية ولثروة أي للسلطة المادية والمالية، وفي البلدان النامية عموما وفي تونس بالخصوص غالبا ما يقع اكتساب الثروة المادية والمالية في ظل السلطة السياسية عبر المصاهرة أو الولاء أو الانتماء الى شبكات اللوبيات والمافيات المتعاملة مع السلط القائمة. وبالتالي يصبح الارتقاء المباشر الى السلطة السياسية أو القرب منها أو العيش في ظلها شرطا من الشروط الأساسية للتحصل على الثروة المالية والمادية والمواقع الريعية في الأغلبية الساحقة من الحالات. وفي هذا الإطار غالبا ما يصبح الحوار والتوافق الوطني فرصة لتجديد شرعية القوى الحاكمة واعادة ترتيب التحالفات وتوزيع المنافع والغنائم والمكاسب باسم ما يسمى بالمحاصصة الحزبية. والجدير بالملاحظة ان ثقافة الغنيمة لها جذورا تاريخية في المجتمعات الاسلامية كما انها من الناحية الاقتصادية تمثل امتدادا للاقتصاد الريعي حيث ان الغنيمة والريع كلاهما قائم في المجال السياسي على المعادلة التي تعتمد الولاءات الحزبية والسياسية مقابل الامتيازات الاقتصادية والمالية. وفي هذا الإطار يصبح المنطق الاقتصادي خاضعا للمنطق السياسي وخادما لأهداف حزبية وسياسية فتوية على حساب البعد التنموي والمصلحة العامة. ومن هذا المنظور وفي مجال الحوكمة تصبح العشرية الأخيرة تمثل امتدادا للفترات السابقة على مستوى استمرار السلوك الريعي واستفحاله عبر انتشار منطق الغنيمة والهياكل والأنشطة الموازية غير المنتجة للثروة المادية وتراجع ثقافة العمل واكتساح الفساد لكل مجالات الحياة. والقطع مع هذا الوضع المعرقل لكل تمشي تنموي يتطلب ارساء بديل تنموي مستدام ديمقراطي وعادل قائما على تأسيس نظام ديمقراطي يمكن من ترسيخ المواطنة على

¹⁵ انتخابات المجلس التأسيسي سنة 2011، انتخابات تشريعية ورئاسية سنة 2014، انتخابات بلدية سنة 2018، انتخابات تشريعية

ورئاسية سنة 2019

أساس تطوير الحقوق مقابل الواجبات وارساء نظام سياسي يضمن التداول على السلطة والتنافس الجدي لخدمة الشأن العام والتشريك الفعلي للمواطن عبر تدعيم المجتمع المدني وبناء ديمقراطية محلية صلبة حتى لا تصبح الديمقراطية صورية ومجرد مسلسل من محطات انتخابية تسند صكوك على بياض وتشرع للنهب والابتزاز وتقاسم الغنائم والمكاسب.

وفي هذا السياق عرفت فترة الانتقال الديمقراطي في إطار تدعيم الاستهلاك ارتفاعا مفرطا غير مسبوق لحجم التشغيل في الوظيفة والمؤسسات العمومية في فترة زمنية وجيزة. ذلك أنه حسب تصريح وزير الشؤون الاجتماعية السابق¹⁶ قد وقع انتداب 97 ألف من طرف القطاع العام (وظيفة عمومية ومؤسسات عمومية) أغلبها في الوظيفة العمومية في إطار العفو التشريعي العام والولاءات الحزبية في فترة حكم الترويكا بقيادة حركة النهضة مقابل انتداب 55 ألف سنة 2011 بالخصوص في إطار تسوية الأوضاع المهنية لعمال المناولة وانتداب 63.7 ألف في سنوات 2014 و2015 مع إيقاف العمل بالانتداب في القطاع العام (إلا في حالات معينة يقع تحديدها في قوانين المالية) بعد أن وقع توخي تمثلي تقشفي اثر امضاء اتفاق قرض سنة 2016 مع صندوق النقد الدولي. اجمالا فقد وقع انتداب إضافي لـ 197 ألف موظف في الوظيفة العمومية في فترة 2011-2017 منهم 155.7 ألف اثناء الفترة المتراوحة بين 2011-2014.

من جهة أخرى وبالتوازي مع ارتفاع عدد المشتغلين بالوظيفة العمومية فقد وقع تسجيل تغير في تركيبة هذه الوظيفة العمومية حيث ارتفعت الشريحة المنتمية الى صنف أ1 من 63.5 ألف سنة 2010 الى 85.9 ألف سنة 2014 كما ارتفع عدد الشريحة المنتمية لصنف أ2 من 85.7 ألف لسنة 2010 الى 124.1 ألف سنة 2014 مقابل شبه استقرار لصنف أ3¹⁷.

¹⁶ محمود بن رمضان (2016) "تونس وأزمته الاقتصادية الكبرى": طرق الخلاص " نص باللغة الفرنسية من نشر منتدى خير الدين ص15"

¹⁷ لأكثر تفاصيل انظر المرجع المذكور أي برنامج انقاذ عاجلا.... ص49 و50

علما أنه لمزيد ضمان الولاء الحزبي والسياسي شهدت المرحلة كذلك ارتفاع الخطط الوظيفية كالوزراء وكتاب الدولة وكتاب عامين والمديرين والمديرين العامين وارتفاع عدد المنتدبين في دواوين الوزراء تحت عناوين مختلفة: ملحقين بالدواوين، مكلفين بمهام، مستشارين ناطقين رسميين الخ... إلى جانب ارتفاع عدد الامنيين الحاملين لشارات رتب عالية (نجوم وشعارات) منهم من هو مكلف بتنظيم حركة المرور. والجدير بالذكر أن الخطط الوظيفية تحظى بامتيازات عينية هامة مثل المسكن في بعض الحالات والسيارات الوظيفية مع ضمان الصيانة في عديد الحالات ووصولات البنزين في كل الحالات. وحسب بعض التقديرات تصل قيمة هذه الامتيازات الى 2 مليار دينار أي حوالي 714.3 مليون دولار امريكي.

ورغم هذه التطورات الكمية والنوعية فقد شهدت الوظيفة العمومية تراجعاً في أدائها وانتشار الفساد صلحها كما تسببت في ارتفاع كتلة الأجور من 8.5 مليار دينار سنة 2010 الى 14.352 مليار سنة 2017 و19.2 مليار سنة 2020 وذلك بالتوازي مع تقلص نسق النمو السنوي مما أدى الى ارتفاع نسبة كتلة الأجور من الناتج المحلي الخام الى مستوى 14.9 % سنة 2019 مقابل 10.8 % سنة 2010.

ولم يقتصر توزيع الغنائم على الانتدابات العشوائية وإسناد الخطط الوظيفية وتقديم الامتيازات العينية بل شمل كذلك إسناد الامتيازات الجبائية والمالية وتخفيض الضرائب تحت عنوان تحفيز الاستثمار الخاص. وحسب تقرير النفقات الجبائية¹⁸ والامتيازات المالية الملحق بمشروع قانون المالية لسنة 2021 قد فرطت الدولة في 5644 مليون دينار أي 4.96 % من قيمة الناتج المحلي الإجمالي سنة 2019 في شكل امتيازات جبائية ومالية. علما أن هذا التقرير وقع نشره لأول مرة كملحق لمشروع قانون المالية لكن رغم أهميته لم يحظ باي اهتمام من طرف نواب الشعب. ورغم تسجيل نمو الاقتصاد الوطني انكماشا حادا ب 9.2 % سنة 2020 (وهو أدنى مستوى يسجله النمو

¹⁸ يمثل الإنفاق الجبائي وسيلة من وسائل الإنفاق العمومي دون صرف أموال لكن من خلال التخلي على موارد جبائية. ويمكن للنفقات الجبائية أن تتخذ إحدى الأشكال التالية: الإعفاء من الضريبة أو الأداء-الطرح أو الخصم من أساس الضريبة أو الأداء - التخفيض من نسبة الضريبة أو الأداء - التخفيض من الاعتماد الضريبي - تأجيل أجل دفع الضريبة أو الأداء

منذ استقلال البلاد التونسية في 1956) فقد بلغ حجم الامتيازات الجبائية والمالية الممنوحة خلال هذه السنة 4927 مليون دينار أي حوالي 4.21% من قيمة الناتج المحلي الخام و10.4% من حجم ميزانية الدولة. وحسب التقرير الأخير¹⁹ حول النفقات الجبائية والامتيازات المالية تتوزع هذه الامتيازات كما يلي:

- 4225 م د بعنوان امتيازات جبائية ممنوحة مما يمثل حوالي 3.6% من الناتج المحلي الخام و8.95% من ميزانية الدولة و18.06% من مجموع الموارد الجبائية.
- 702 م د بعنوان امتيازات مالية مصروفة مما يمثل حوالي 0.6% من قيمة الناتج المحلي الخام و1.5% من حجم ميزانية الدولة.

إلى جانب الامتيازات الجبائية والمالية يجب الإشارة كذلك الى التخفيضات المتتالية للضريبة على الشركات التي أدت الى تنامي الفوارق الجبائية بين مختلف الفئات الاجتماعية كما يتبين ذلك من خلال تطور مكونات المداخل الجبائية المباشرة وتوزيعها بين الأداء على الدخل والضريبة على الشركات حيث كان هذا التوزيع يتميز بالتساوي تقريبا في الفترة بين 2010 و2014: المداخل الجبائية المباشرة في هذه الفترة كانت متكونة بنسبة 51% من الأداءات على الدخل و49% من الضريبة على الشركات. إلا انه منذ 2015 وقع إقرار تخفيضات متتالية في الضريبة على الشركات: تخفيض من 30% الى 25% في قانون المالية لسنة 2014 الفصل 18 وقع العمل به انطلاقا من سنة 2015. وتخفيض من 25% الى 15% وقع المصادقة عليه في الفصل الإضافي عدد 3 لمشروع قانون المالية لسنة 2021. بعد هذه التخفيضات أصبحت مساهمة الضريبة على الشركات لا تمثل إلا 28% من جملة المداخل الجبائية المباشرة مقابل مساهمة ب 72% للضريبة على الدخل ليصبح الضغط الجبائي يتركز على الأداء على الدخل وبالخصوص على دخل الأجراء الخاضعين الى الخصم من المورد. وحسب قانون المالية التكميلي ومشروع قانون المالية لسنة 2022 سوف تستقر نسبة الضريبة على الشركات في حدود 28%.

¹⁹ الصادر في جانفي 2022

كل هذه الامتيازات الجبائية والتخفيضات الضريبية لم تحد من ظاهرة التهرب الجبائي ولم يكن لها اي مردود ايجابي حيث تراجعت نسبة الادخار من 22% سنة 2010 الى 6% سنة 2020 ونسبة الاستثمار من الناتج المحلي الخام من 24% سنة 2010 الى 13% سنة 2020 ونسبة النمو من 4.4% كمعدل سنوي في الفترة 2001 – 2010 الى حوالي 1.6% في الفترة 2011 – 2019. كل ما نتج عن توزيع الغنائم هو ضعف الموارد الذاتية العمومية وتنامي الفوارق الجبائية وارتفاع نسق تهريب الاموال وعجز الميزانية العمومية وارتفاع المديونية العمومية خاصة منها الخارجية.

كل هذه الاختيارات والسياسات مثلت العمق الهيكلي للالزمة الاقتصادية الشاملة المتميزة بهشاشة كبيرة للنسيج الاقتصادي والاجتماعي وبتراجع خطير لأداء كل المؤسسات في ظل تقزيم وتفكيك ممنهج للدولة منذ بداية مرحلة الانتقال الليبرالي والذي زاد حدة أثناء فترة الانتقال الديمقراطي²⁰. وظهر جائحة كورونا في هذه الاوضاع ساهم بقسط وافر في احتداد أزمة المالية العمومية سنة 2020 والمستمرة الى حد الآن في غياب آفاق واضحة لإنجاز ميزانية 2022. كما ساهم في الكشف عن الاختلالات الهيكلية وضعف الدولة أمام تغول القوى الطفيلية.

²⁰عبد الجليل البدوي(2020)

المحور الثاني:

ميزانية 2022: را جديد را على مستوى
المنهجية ورا على مستوى المحتوى

أ- الاستمرارية على مستوى المنهجية

منذ 2011 أصبحت الميزانيات العمومية تضبط بدون بوصلة لا اقتصادية ولا اجتماعية وتقتصر فقط على تحقيق التوازنات بين الموارد والنفقات العمومية في إطار منطق محاسباتي يحرص بالأساس على الضغط على حجم العجز والحد من نسبته من الناتج المحلي الخام طبقاً للمقاييس المعتمدة من طرف صندوق النقد الدولي. وميزانية 2022 لم تخرج عن هذا السياق حيث تميزت بالخصوصيات التالية:

أ.1. كالعادة وقع ضبط قانون المالية والميزانية العمومية بدون مرجعية اقتصادية اطارية في غياب مخطط يضبط الأهداف الاقتصادية على المدى المتوسط (5سنوات) ووثيقة تضبط الأهداف المستقبلية على مدى 10 سنوات وما فوق. مثل هذه المرجعيات الاطارية ضرورية حيث تمثل البوصلة الضامنة لتحقيق البعد التنموي للميزانيات السنوية وعدم الاقتصار على المنطق المحاسباتي كما تضمن استمرارية وتراكمية العمل التنموي مع الاخذ بعين الاعتبار التطورات الهامة التي يمكن أن تحدث في الأثناء والتي قد تحتم ادراج بعض التعديلات على الأهداف أو مراحل أو نسق المسار التنموي. وهذا الخلل الجوهرى ميز كامل العشرية الفارطة رغم وجود المخطط 2016-2020 الذي وقع التصويت عليه بعد أكثر من سنة من انطلاقه وبدون اعتماده كمرجعية من طرف مختلف الميزانيات التي وقع ضبطها أثناء الفترة المذكورة.

أ.2. بالإضافة الى هذا الخلل الجوهرى كانت الميزانيات العمومية تعتمد منطق محاسباتي قائم على فرضيات غير واقعية أدت في كل مرة الى ضرورة انجاز قانون مالية تكميلي رغم أن مثل هذه القوانين تقع بصفة استثنائية أثناء المسيرة التنموية. الا أنها في تونس أصبحت عادة غير حميدة أدت الى تهميش عمل الوزارات ذات الصبغة المالية والاقتصادية كما أدت الى فقدان هذه الوزارات كل مصداقية. علما أن مثل هذا الوضع هو ناتج بالأساس عن قرارات واختيارات سياسية تهدف الى الإعلان عن أهداف طموحة وعن إرادة سياسية قصد اسداء نوع من الشرعية على طبقة سياسية حاكمة فاقدة لكل مصداقية في الداخل والخارج.

والجدير بالملاحظة ان مرحلة الانتقال الليبرالي منذ اعتماد برنامج الإصلاح الهيكلي سنة 1986 قد تميزت بتفكيك مؤسساتي وقع في اطاره التخلي عن التخطيط والفصل بين المالي والتنموي والقطاعي وهذا الوضع قاد الى وزارة مالية منفصلة عن وزارة التنمية وعن الوزارات ذات الصبغة القطاعية كالزراعة والصناعة والمناجم والتجارة. كما أنّ هذا التفكيك يعكس التخلي عن التمشي الارادي في مجال التنمية والحرص فقط على الرفع من نسبة النمو على حساب التنمية وتحقيق أكثر اندماج للاقتصاد التونسي في العولمة النيوليبرالية على حساب الاندماج الوطني قطاعيا وترابيا والاندماج الإقليمي مغاربيا وعربيا وافريقيا وتحسين التوازنات المالية الكلية عبر الضغط المستمر على عجز الميزانية العمومية وعجز الميزان التجاري والميزان الجاري والحد من المديونية العمومية وذلك على حساب التوازنات الحقيقية التي تهم بالخصوص التقليل من البطالة ومن الفوارق الاجتماعية والجهوية ومن تبذير الثروات الطبيعية والعمل على بناء تنمية مستدامة عادلة وديمقراطية .

أ.3. والملاحظ في هذا المجال أن الميزة الوحيدة لميزانية 2022 تتمثل في كونها اعتمدت فرضيات أكثر واقعية نسبيا في بعض الحالات مقارنة مع الميزانيات السابقة جدول 10.

جدول عدد 10: الفرضيات والأهداف في ميزانية 2022

معدل سعر الصرف المتوقع مقابل الدولار الأمريكي	سعر برمبل النفط المتوقع بالدولار الأمريكي	العجز المنتظر باعتبار الهبات والمصادرة	النمو المتوقع	حجم الميزانية
دولار واحد يساوي 2.920 دينار	75 دولار	8548 م د أي 6.2% من الإنتاج المحلي الجملي	2.6%	57291 أي 41.4% من الإنتاج المحلي

المصدر: مشروع ميزانية الدولة لسنة 2022

هذه الواقعية تخص بالأساس نسبة النمو وسعر برمبل النفط كما سنوضحه فيما يلي:

أ.1.3. اعتماد نسبة نمو لا تتجاوز 2.6%: وفي الحقيقة هذه النسبة

تعكس غياب مشروع جدي لانعاش الاقتصاد، كما أخذت بعين الاعتبار المتغيرات

المناخية وانعكاساتها السلبية على الإنتاج الفلاحي إلى جانب الواقع المتأزم لكل منظومات الإنتاج الفلاحي أيضا أخذت بعين الاعتبار استمرار التحركات الاحتجاجية وتأثيرها على استغلال عديد الثروات الطبيعية، واستفحال هشاشة النسيج الاقتصادي وتنامي الصعوبات المالية لعدد المؤسسات²¹ إلى جانب انتشار متغير جديد من فيروس كورونا على النطاق الوطني والعالمي و تأثيراته المرتقبة على مستوى نسق النمو والتبادل التجاري العالمي. علما أنّ النمو العالمي الذي سجل قفزة هامة في نسقه والذي مر من سلبى (3.1%) سنة 2020 الى ايجابي 5.9% سنة 2021 نتيجة انتشار التلاقيح وتراجع الفيروس أصبح الآن مهددا في ظل انتشار سريع للمتحول الجديد أوميكرون. هذا التطور أدى الى مراجعة التوقعات الاقتصادية لسنة 2022 بالنسبة للنمو الذي سيكون في حدود 4.9%، الشي الذي سيجعل من الصعب المراهنة على التصدير كمحرك هام للنمو في تونس بالنسبة لسنة 2022 على الأقل.

أ.3.2. اعتماد سعر برميل النفط في مستوى 75 دولار للبرميل: وهذا المستوى رغم أنّه دون المستوى المسجل الى حد الآن الاّ أنّه يعتبر متناغما مع أكثر وأهم التحاليل الواردة في المجال الطاقى والتي تأخذ بعين الاعتبار الاحتياطي النفطي في أكبر البلدان المصنعة، ومواقف البلدان المنتجة وظروف الإنتاج في مختلف البلدان المنتجة للنفط وموجة البرد المرتقبة وأفاق النمو العالمي في ظل الموجة الجديدة لانتشار جائحة الكورونا الخ... ورغم هذه التوقعات التي تستند الى معطيات موضوعية تبقى هناك عناصر اخرى يصعب توقعها بالتحديد. خاصة تلك التي لها علاقة بالصراعات السائدة في عديد المناطق المنتجة للنفط والغاز مثل إيران ومنطقة الخليج عموما والصراع الروسي الغربي حول أوكرانيا والوضع في ليبيا... كل هذه المناطق يمكن ان تشهد، على الأقل بعضها، توترات عنيفة تفضي الى ارتفاع هام لا يمكن الا ان يؤثر بصفة كارثية على التوازنات المبرمجة.

²¹ حوالي 130 ألف مؤسسة اقتصادية أعلنت الإفلاس الكلي منذ بداية جائحة كورونا بالإضافة الى أكثر من 460 ألف مؤسسة أخرى تمثل حوالي 50% من النسيج الاقتصادي مهددة بالإفلاس إلى جانب 240 من المؤسسات المصدرة كليا والمتضررة من الفصل 14 من قانون المالية لسنة 2022 التي تهدد بمغادرة البلاد

أ.3.3. اعتماد سعر صرف الدولار بالرجوع الى معدل الأشهر الأخيرة

لسنة 2021 وخلافا للسنتين الفارطتين التي وقع خلالها عدم ضبط هذه الفرضية. لكن في هذا المجال تعتبر هذه الفرضية غير واقعية، لأنها قائمة على تحسين قيمة الدينار التونسي مقابل الدولار بنسبة 1.3% وفق معدل الصرف الى موفي نوفمبر 2021 كما ورد في التقرير حول "مشروع" ميزانية الدولة لسنة 2022. والحال أن كل المؤشرات لا تدل على أن هذا التحسن سيستقر ويستمر بل العكس هو الصحيح نتيجة العمق الهيكلي لأزمة المالية العمومية كما وقع تحليله في المحور الأول. إلى جانب غياب الحلول القادرة على تجاوز هذا العمق. ذلك أنّ الحلول والإجراءات الواردة في مشروع ميزانية الدولة هي إجراءات تندرج في نفس الإطار التنموي المتأزم وتعتمد نفس السياسات العامة السابقة، القائمة على دعم الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، تيسير حصول المؤسسات على التمويلات وتنفيذ نسبة فائض القروض لتشجيع المشاريع الفردية، مع تشجيع الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة ودعم الرقمنة ومقاومة التهرب الجبائي. كما أنه بالرجوع الى ورقة العمل 20/167 الصادرة عن صندوق النقد الدولي في أوت 2020 والتي تعرضت الى تقييم السياسة النقدية التونسية المتبعة منذ 2011 "قد أوصى الصندوق البنك المركزي التونسي بإعطاء الأولوية لمقاومة التضخم المالي وعدم التركيز على تحقيق استقرار سعر الصرف لترك السوق تحدده على قاعدة العرض والطلب". ونعلم أنه منذ الحصول على الاستقلالية أصبح البنك المركزي يعتبر توصيات الصندوق بمثابة الأوامر التي يجب أن تطبق. كما أنه بالرجوع الى سعر الصرف المعمول به في السوق الموازية يتضح أنّ سعر صرف الدينار مرشح الى أكثر تراجع في المستقبل القريب خاصة أن السياسات القائمة على إعطاء الأولوية لمقاومة التضخم تمثل الاتجاه المهيمن لدى الاقتصاد الكلي في الفكر النيوليبرالي في إطار ما يسمى inflation targeting.

أ.4. إلى جانب غياب المرجعية الاقتصادية الاطارية والتشبت بنفس

الإطار والمنوال التنموي واعتماد فرضيات غير واقعية ونفس الإجراءات والسياسات التقليدية الحريضة فقط على الحد من العجز وتحقيق التوازن بين الموارد والنفقات

العمومية يجب كذلك الإشارة الى أن ميزانية 2022 كرسست من الناحية الاجتماعية والسياسية هيمنة المافيات واللوبيات والكنائرية التي تمكنت من دفع السلط القائمة الى الاستمرار في اللجوء الى التداين العمومي وخاصة الخارجي الذي سيقود حتما الى الرضوخ الى الاملاءات وشروط صندوق النقد الدولي المهددة لسيادة القرار الوطني ولكل تمشي ارادي في المجال التنموي.

والجدير بالذكر أنه من الناحية المنهجية وخاصة لدى الدول الحريضة على صفتها الاجتماعية والطامحة لترسيخ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، غالبا ما يقع استعمال الميزانية العمومية لتصحيح موازين القوى السائدة في اتجاه المزيد من التوازن والاعتدال، قصد منع تغول وهيمنة بعض الشرائح الاجتماعية على حساب شرائح أخرى، والذي من شأنه ان يخل من تماسك النسيج الاجتماعي ويقود الى توتر الأوضاع الاجتماعية والسياسية وتدهور مناخ الأعمال والأفاق التنموية. وفي هذا الإطار تحرص الدولة الاجتماعية (Etat Social) على تدعيم الطبقة الوسطى والحد من الفوارق الاجتماعية والجهوية والجنديرية عبر اعتماد سياسات نشيطة في مجال إعادة توزيع الثروة والمداخل تقوم على توزيع عادل للأعباء وللضغط الجبائي بين مختلف الشرائح الاجتماعية والمهنية وتوزيع عادل للنفقات العمومية في اتجاه النهوض بالمسألة الاجتماعية بكل مكوناتها من صحة وتعليم وتكوين وحماية اجتماعية ونقل وبنية تحتية والحفاظ على بيئة نقيّة الخ...الأ أنّ ما حصل مع ميزانية 2022 هو تكريس وتثبيت لموازن القوى السائدة عبر الامتناع عن اعتماد إجراءات استثنائية تمكن من توزيع عادل للأعباء قصد الخروج من أزمة المالية العمومية بنسيج اجتماعي، أكثر توازنا وتماسكا، لتوفير ظروف ومناخ أعمال محفزين أكثر على تحقيق الانتعاش الاقتصادي. وغياب هذه الإجراءات الاستثنائية قاد بالطبع الى استمرار اللجوء الى التداين العمومي قصد غلق الميزانية السنوية بدون توفير الحلول التي من شأنها أن تعالج بصفة دائمة أزمة المالية العمومية المتكررة منذ سنوات.

أ.5. في غياب المرجعية الاقتصادية والبعد الاجتماعي بمفهومه الشامل الذي يتجاوز الإجراءات الترقية والتفريقية المشتتة والمقتصرة على بعض الفئات الاجتماعية يصبح المنطق البيروقراطي والمحاسباتي هو الوحيد المهيمن أثناء عملية بناء ميزانية الدولة. وفي إطار الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد فقد طغى هذا المنطق بصفة مطلقة، ذلك أن اعداد ميزانية 2022 وقع في إطار اجتماعات بيروقراطية تهدف الى التحكيم بين مشاريع ميزانيات الوزارات المختلفة في ظل اقضاء المنظمات المهنية والقوى السياسية وفي غياب البعد التنموي والاجتماعي والحرص الوحيد على بعث رسائل الى الخارج تحظى برضاء صندوق النقد الدولي وتطمئن في الداخل القوى المهيمنة باسم البحث عن تحسين مناخ الاعمال وتشجيع الاستثمار.

ب- على مستوى معنوي الميزانية نلاحظ هيمنة التمشي السائد لدى صندوق النقد الدولي فيما يخص الموارد العمومية

ب.1. من الناحية المنهجية يقع التأكيد من طرف الصندوق على تجنب زيادة الموارد العمومية

على مستوى محتوى الميزانية نلاحظ أن كل الإجراءات والأهداف المرسومة تعكس التمشي السائد لدى صندوق النقد الدولي فيما يخص املاءاته في مجال معالجة أزمة المالية العمومية التي أدت الى ارتفاع غير مسبوق على مستوى حجم العجز ونسبته من الناتج المحلي الخام (جدول 11).

والتمشي المنطقي للحد من حجم ونسبة عجز الميزانية العمومية يفترض في المدى القصير العمل بالتوازي على الضغط على النفقات العمومية من جهة والرفع من الموارد العمومية الذاتية من جهة أخرى. كما يفترض لتحقيق استمرار تحسن التوازنات المالية العمل على توفير الظروف الملائمة للانتعاش الاقتصادي الذي يبقى العنصر الأساسي الذي من شأنه أن يمكن من ارتفاع حجم الثروة والإنتاج ومن توسيع القاعدة الجبائية للخروج من أزمة المالية العمومية على المدى المتوسط. وتحقيق الانتعاش الاقتصادي وقت الأزمات الاقتصادية يمر بالضرورة عبر الرفع من الطلب الداخلي في ظل أزمة عالمية شاملة حادة لا تسمح بالمرهنة الكبيرة على التصدير. كما أنّ الرفع من

الطلب الداخلي يجب أن يركز خاصة على الرفع من الاستثمار العمومي ليلعب دور القاطرة الدافعة للاستثمار الخاص. ذلك أنه اثناء الازمات كل الدراسات المقارنة تفيد أولاً أن الاستثمار الخاص ينكمش لأن المخاطر وعدم اليقين بالمستقبل ترتفع وثانياً أن مردود مزيد الإعفاءات الضريبية والتقليص من الضرائب على الشركات يبقى ضعيف جداً وغير مجدي. وهذه النتائج أكدتها التجربة التونسية اثناء كامل العشرية الفارطة. وبالتالي يبقى الحل الأمثل لتحقيق الانتعاش الاقتصادي هو الرفع بصفة هامة من الاستثمار العمومي لتجاوز الأزمة المالية والاقتصادية على المدى المتوسط. هذا التمشي المنطقي لا يلتقي مع التمشي المعتمد من طرف صندوق النقد الدولي والمكرس من طرف الميزانية التونسية لسنة 2022 ومن قبلها الميزانيات السابقة. ذلك أن التمشي النيوليبرالي يركز بالأساس على جانب الضغط على النفقات خاصة نفقات التأجير والدعم والتحويلات الاجتماعية ضعيفة المردود الإنتاجي الآني. كما أنه يتجنب الحث على الرفع من الموارد الجبائية خاصة تلك التي تخص مرابيح الشركات والقطاع الخاص مع غض الطرف عن زيادات الضرائب غير المباشرة. هذا التمشي لا يساعد على النهوض بالاستثمار العمومي ويعكس الاختيارات الاستراتيجية النيوليبرالية:

• الهادفة الى تقزيم حجم الدولة والحد من دورها التنموي والتعديلي للدورة الاقتصادية. ولتحقيق ذلك يعمل صندوق النقد الدولي على تجنب الإجراءات التي تزيد من موارد الدولة قصد فتح المجال أوسع لانتشار المنطق السلعي وتوسع القطاع الخاص.

• المنادية بتقليص نسبة الضرائب على المداخيل خاصة مرابيح الشركات. لأن الفكر النيوليبرالي يقوم على مقولة أن نسب الضرائب المرتفعة تقلص من حجم الضرائب حسب الاقتصادي الأمريكي Arthur Laffer صاحب مقولة (Les taux tuent les totaux) اي أن نسب الضرائب المرتفعة لا تقود الى ارتفاع حجم الضرائب لأنها لا تحفز على الاستثمار وغالبا ما تقود الى ارتفاع ظاهرة التهرب الجبائي.

• كما يعتبر هذا الفكر أن التقليص من الضرائب والزيادة من الإعفاءات والامتيازات الضريبية لفائدة الشركات من شأنها أن تخلق ما يسمى بـ Economie de

Ruissèlement اقتصاد الجريان القائم على اعتبار ان الامتيازات والتخفيضات الجبائية ستقود أليا الى تحفيز الاستثمار الخاص وخلق أكثر ثروة ومواطن شغل وتوزيع أكثر مداخيل وبالتالي تحقيق الرفاه وفرحة الحياة لكل المواطنين على المدى البعيد. لكن الدراسات المقارنة تفيد أغلبها بأن تقليص نسبة الضرائب على الشركات وارتفاع الامتيازات الجبائية لم تقود بصفة آلية الى ارتفاع الاستثمارات ونسق خلق الثروة بل قادت بالعكس الى ارتفاع الفوارق الجبائية والاجتماعية ومزيد احتكار السلطة والثروة لفائدة أقلية ضئيلة. كما سنرى ذلك في ما يلي:

الجدول عدد 11: تطور بعض المؤشرات ذات العلاقة مع أزمة الهاليت العمومية

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
-13015	-4059.7	-5055.4	-5986.8	-5510.4	-4069.3	-4074.3	-5207.4	-3852.9	-2127	-650.2	عجز الميزانية العمومية(1)
-11.7 %	-3.6 %	-4.8 %	-6.1 %	-6.1 %	-4.8 %	-5 %	-6.9 %	-5.5 %	-3.3 %	-1.0%	• النسبة من الناتج
23.8%	25.4%	23.2%	21.9%	20.8%	21.9%	23.1%	21.7%	21.1%	21.1%	20.1%	نسبة الضغط الجبائي من الناتج المحلي الخام
97706	82554	82294.8	67830	55920.6	46922	41054.4	34986.8	31418	28779.5	25639.9	حجم المديونية العمومية
88.0%	72.5%	77.9%	70.2%	62.4%	55.4%	50.8%	46.6%	44.7%	44.6%	40.7%	• النسبة من الناتج
-	75908	78205	62857	49460	42009	36512	31499	28678	25348	23582	حجم المديونية الخارجية
-	66.7%	74.3%	65.2%	55.1%	49.6%	45.2%	41.9%	40.8%	39%	37.4%	• النسبة من الناتج
-	9265	6894	6872	4477	3243	2979	3325	4071	3737	3269	خدمة الدين الخارجي
-	16.5%	13.5%	16.3%	12.5%	9.6%	8.2%	9.4%	11.9%	11.9%	10.5%	• النسبة من الصادرات

المصدر: تقارير مختلف للميزانية العمومية

(1) العجز حسب المقاييس العالمية أي بدون اعتبار الخصخصة والاعانات الخارجية ومداخيل المصادرة

ب.2. فصيلة نتائج العولمة النيوليبرالية

آخر تقرير للمركز العالمي لدراسة الفوارق الصادر في ديسمبر 2021²² يؤكد على الارتفاع المستمر للفوارق الاجتماعية في أغلب بلدان العالم، حيث أن 10% الأكثر ثراء في العالم يتحصلون على 52% من الدخل العالمي بينما لا يتحصل 50% الأكثر فقرا الا على 8.5% من الدخل العالمي. كما يشير هذا التقرير الى أن 10% الأكثر ثراء يمتلكون 76% من الثروة (Patrimoine) بينما في المقابل لا يمتلك 50% الأكثر فقرا الا على 2% من هذه الثروة. كما يلاحظ التقرير تناسي الفوارق منذ عقود. لذلك فان الثراء أصبح حكرا على قلة قليلة ولم يعم الأغلبية كما يروج لذلك الفكر النيوليبرالي الذي يواصل التأكيد على أن الرفاه سيعم في المدى البعيد كل الناس ويطالب الفقراء بالتريث خلافا للفكر الكينزي (keynésien) الذي يذكر: "أننا في المدى البعيد سنكون كلنا موتى (A long termes nous serons tous morts) وفي هذه الحالة يرى البعض أن ما تبقى لنا الا ان نأمل في الفوز بمكان في الجنة! وبالتالي يصبح نصيب الفقراء موكول الى عالم الغيب الافتراضي في كل الحالات.

بالإضافة الى انعدام تحقيق تعميم الرفاه فقد تسبب الثراء الفاحش في تشويه المحيط والبيئة وتدهور ظروف حياة البشرية. ذلك أن نفس التقرير يشير الى أن 10% الأكثر ثراء هم وراء 48% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بينما لا يساهم 50% الأكثر فقرا الا بـ 12% من الانبعاثات.

اجمالا يؤكد التقرير المشار اليه على ثلاثة ظواهر أساسية:

■ **الظاهرة الأولى:** تخص الفوارق بين البلدان التي رغم تراجعها أثناء العقدين الأخيرين نتيجة الحركية الاقتصادية المسجلة في البلدان الصاعدة (Pays émergents) استمرت مرتفعة بصفة ملحوظة داخل هذه البلدان. وفي هذا الصدد يشير التقرير على سبيل المثال أن نصف الفقراء في البرازيل كبلد صاعد يتحصلون على دخل 29 مرة أقل

²² تقرير صادر عن World Inequality Lab في ديسمبر 2021 ساهم في الاشراف عليه اقتصاديين متميزين في مجال البحوث حول الفوارق

الاجتماعية مثل Emmanuel saez, Gabriel zucman, Lucar chancel, Thomas piketty

من دخل 10 % الأكثر ثراء. في المقابل بفرنسا نصف الفقراء يتحصلون على دخل 7 مرات أقل.

■ **الظاهرة الثانية:** تتمثل في تنامي ثراء الخواص على حساب الدول والمالية والملكية العمومية. ذلك أنه في الفترة ما بين 1995 و2021 "نسبة الممتلكات التابعة لـ 0.01% الأكثر غنى في العالم والذي يبلغ عددهم 520.000 شخص مرت من 7 % الى 11%". وبفضل السياسات الجبائية السخية فقد ارتفعت قيمة ممتلكات 52 شخص الأكثر ثراء في العالم بمعدل 9.3% سنويا منذ 1995. وبالتالي فإن "نسبة الممتلكات العمومية في البلدان الغنية أصبحت منعدمة او سلبية مما يدل أن مجمل الثروة أصبحت بين أيادي القطاع الخاص. هذا الوضع زاد حدة في ظل أزمة كوفيد 19 حيث لجأت الدول الى التداين لدى القطاع الخاص بنسبة مثلت من 10% الى 20% من الدخل المحلي الخام". وذلك قصد دعم العائلات والمؤسسات المتضررة على تجاوز الأزمة وعلى توفير الظروف المناسبة لانتعاش الاقتصاد.

■ **الظاهرة الثالثة:** تخص الفوارق الجندرية التي استمرت مرتفعة رغم التحسن الطفيف المسجل في الثلاثة عقود الفارطة حيث ارتفعت نسبة دخل المرأة من الدخل العالمي من 34.7 % سنة 1990 الى 36.6 % سنة 2020. هذه الأوضاع تؤكد مرة أخرى نتائج التقرير الأخير الصادر عن منظمة Oxfam سنة 2021.

ب.3. العرص على مواصلة تفكيك الدولة و ضرب النمشي الارادي بجانب تفول الأطراف المهيمنة فارجيا ومعليا قاد الى إعطاء الأولوية للضغط على النفقات

في ظل التثبيت بالاختيارات النيوليبرالية وتغول الأطراف المهيمنة خارجيا وداخليا والرافضة لكل إجراءات استثنائية تمكن من تعبئة أقصى ما يمكن من موارد عمومية اضافية وتوزيع عادل للأعباء والحد من اللجوء الى التداين فقد وقع اعتماد سياسة تقشفية قائمة على الضغط على النفقات العمومية عبر تجميد الزيادة في الأجور في القطاع العام بين سنتي 2022/2024 الى جانب تجميد الانتدابات في الوظيفة العمومية والقطاع العام. كما أن هذه السياسة تتضمن أيضا التراجع التدريجي عن

دعم المحروقات الى أن يبلغ سعرها الحقيقي موفي سنة 2026 كما تتضمن الترفيع في معالم استغلال الكهرباء والغاز ووضع منظومة الكترونية تسمح بالتسجيل والتصرف في التحويلات المالية للفئات المعنية بتلقي التعويض عن التخلي التدريجي عن دعم المواد الغذائية الأساسية بداية من سنة 2023. كما تنص السياسة التقشفية الواردة في وثيقة برنامج الإصلاحات المقدمة لصندوق النقد الدولي على التخلي عن الديون العمومية المتخلدة بذمة المؤسسات العمومية ومراجعة سياسة الدولة فيما يخص مساهماتها في رؤوس أموال المؤسسات العمومية "غير الاستراتيجية" وصولاً الى العمل على التفويت فيها بداية من 2022. كل هذه الاختيارات سنحاول تحليل محتواها ومحدوديتها وابعادها من منظور تنموي واجتماعي لمزيد الكشف عن أسباب مخاوف الرأي العام من اللجوء الى اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي.

المحور الثالث:

تعليل نقدي لأهم مقترحات الصندوق
المتواصلة منذ 2016 والتي تفص معالجة
أزمة المالية العمومية التونسية المزمنة

علاقات تونس مع صندوق النقد الدولي هي علاقات قديمة على أساس ان تونس هي عضوا بهذا الصندوق من جملة 190 عضوا حاليا. وأكبر اتفاق وقع بين تونس وصندوق النقد الدولي كان سنة 1986 بعد الأزمة الاقتصادية الحادة التي مرت بها البلاد في النصف الأول من ثمانيات القرن الماضي. وفي إطار هذا الاتفاق وقع التزام تونس بتطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي الذي أسس لبداية مرحلة انتقال ليبرالي شاملة لكل المجالات والقطاعات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية. وقد وقع هذا الاتفاق بعد ان وقع ضرب الاتحاد العام التونسي للشغل سنة 1985 وسجن قياداته الشرعية وتنصيب قيادة موالية للسلطة القائمة التي كانت تمهد من جهة لإبرام الاتفاق مع صندوق النقد الدولي سنة 1986 ومن جهة أخرى لإنجاز الانقلاب على بورقيبة سنة 1987 قصد ضمان التطبيق الفعلي لهذا الاتفاق من طرف سلطة جديدة ماسكة بكل الأجهزة الأمنية ومتابعة باستمرار لكل مؤسسات ودواليب الدولة. وقد أدى هذا الانتقال الليبرالي الى النتائج الاقتصادية والاجتماعية التي تعرضنا اليها في المحور الأول في ظل وبفضل نظام سياسي استبدادي تمكن من مضايقة كل الحريات وتدجين كل السلط والتنظيمات قصد تحقيق انجاز البرنامج والاتفاق مع الصندوق من جهة وتمكين احتكار السلطة والثروة من طرف لوبيات ومافيات جديدة ترعرعت في ظل الاستبداد وانتشار الفساد وانتهى دورها مع تراجع أداء منوال التنمية التوسعي وتنامي الغضب الشعبي الذي أدى الى وضع حد للنظام القديم بدون ان يضع حد لتراجع أداء منوال تنمية متأزم وعاجز على ان يحقق طموحات الشعب المنتفض المناادي بالتشغيل والحرية والكرامة الوطنية.

أ- منظومة فكرية نيو ليبرالية قائمة على فرضيات غير واقعية

وقد حصلت للرأي العام التونسي فكرة وانطبعا حول مصير العلاقة مع صندوق النقد الدولي في مرحلة أولى من خلال التجربة الميدانية الكبرى ونتائجها المسجلة أثناء مرحلة الانتقال الليبرالي التي بدأت بصفة مبرمجة وشاملة منذ تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي سنة 1986. كما تأكدت نتائج هذه التجربة في مرحلة ثانية منذ الاتفاق الحاصل مع صندوق سنة 2016 وما نتج عنه من مزيد تفكك الدولة إثر منح

استقلالية البنك المركزي بمقتضى قانون سنة 2016 ومن تخلى عن تحقيق الانتعاش الاقتصادي واعتماد تمثلي تقشفي. بجانب هذه الانطباعات والدروس الميدانية يجب كذلك التذكير بمحدودية المنظومة الفكرية النيوليبرالية من وجهة نظر تنمية واجتماعية التي من المفروض ان تمثل الهاجس المحوري في البلدان النامية الطامحة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. هذا التذكير ضروري لتجاوز الانطباع وتحديد موقف بناء من العلاقة مع صندوق النقد الدولي نظرا ان هذا الاخير يعتمد وينطلق من المنظومة الفكرية النيوليبرالية لتحديد مقترحاته واملاءاته وشروطه خلال تعامله مع البلدان أثناء أزماتها.

أ.1. دروس الماضي الصالحة لدى الرأي العام

انطلاقا من هذه المرحلة الأولى في مسار الانتقال الليبرالي ونتائجها السلبية الواردة في المحور الأول أصبحت للرأي العام التونسي ما يكفي من نتائج عايشها على أرض الواقع ومن دروس لا تتطلب المرور عبر الجامعات للحكم على الدور الذي يقوم به صندوق النقد الدولي، وعلى النتائج السلبية المتمثلة بالخصوص في تفاقم اختلالات التوازنات الكلية الحقيقية عبر:

- ارتفاع البطالة خاصة لدى حاملي الشهادات العليا وتعطل المصعد الاجتماعي.
- تنامي تهميش التشغيل في إطار ادخال المزيد من المرونة الى درجة ان التشغيل أصبح لا يمنع من النزول تحت عتبة الفقر بالنسبة لشرائح عريضة.
- تراجع الخدمات الاجتماعية الأساسية من تعليم وصحة ونقل وتحمل العائلات نسبة متصاعدة من النفقات للتحصل على هذه الخدمات في ظل انتشار المنطق السلبي وتراجع نسبة النفقات العمومية المرصودة لمثل هذه الخدمات.
- سوء استغلال الموارد الطبيعية وتفاقم العجز الغذائي والمائي والطاقي وارتفاع فواتيرها وانعكاساتها السلبية على المقدرة الشرائية.
- تنامي الفوارق الاجتماعية والجهوية في ظل احتكار السلطة والثروة وما ادت اليه من تراجع حجم الطبقة الوسطى وتهميش الجهات الداخلية.

• مضايقة الحريات وتدجين الاعلام والمؤسسات والمنظمات وتغول المافيات العائلية وانتشار الفساد الخ...

والمعلوم ان هذه النتائج السلبية وقعت في ظل تحسن نسبي للتوازنات الكلية المالية واستمرار نسق النمو البالغ حوالي 5% كمعدل سنوي أثناء الفترة 1986-2010. لكن هذا التحسن وقع تسجيله بفضل الدعم المتنامي والامتيازات الجبائية والمالية المجحفة وتوزيع المواقع الريعية... كما ان هذا التحسن وقع احتكاره من طرف أقلية ضئيلة وضالة ليس لها ما يميزها إلا قربها من السلطة السياسية وانخراطها في الشبكات الصاعدة للمافيات واللوبيات وتعبيرها المستمر عن الولاءات والمبايعات لمواصلة نهجها للثروات في إطار تشبثها ودفاعها على نفس الاختيارات النيوليبرالية واستماتتها في الدفاع عما تعتبره مكتسبات تحرص دائما على تهريبها الى الخارج.

وهذه الحصيلة السلبية منعت تونس من مراجعة اختياراتها التنموية في الوقت المناسب قصد تحقيق تدعيم واستمرار مسارها التنموي مع أكثر توازن لنسيجها الاقتصادي والاجتماعي والترابي وأكثر اشعاع على محيطها القريب والبعيد. كما ان نفس هذه الحصيلة هي التي أدت الى تخوف واحتراز الرأي العام الذي أصبح:

أولاً- يعلم الدور الرئيسي لهذا الصندوق المتمثل في نشر الفكر النيوليبرالي وصيانة مصالح القوى العالمية النافذة. والسكوت على تجاوزات القوى المحلية الطفيلية ما دامت قابلة لاختياراته واملاءاته.

ثانياً- يعرف ان توصيات الصندوق تهدف جميعها الى ضرب كل تمشي ارادي في مجال التنمية عبر تقزيم الدولة وتفكيك مؤسساتها قصد فسخ المجال لانتشار المنطق السلعي والرأسمال العالمي.

ثالثاً- على علم بوصفات الصندوق التي تخص معالجة أزمات المالية العمومية. هذه الوصفات التي تعتمد سياسات تقشفية من شأنها تحميل الشرائح الشعبية العريضة

ذات الدخل المحدود وكذلك الطبقة الوسطى²³ فاتورة تسوية أوضاع المالية العمومية على حساب البعدين الاجتماعي والتنموي.

رابعاً- على علم بان القروض المسندة من طرف الصندوق هي قروض مشروطة بتطبيق سياسات إصلاحية تشمل الاختيارات الاستراتيجية التنموية وعديد المجالات الحيوية تحت غطاء برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي.

خامساً- يعرف ان خيارات واصلاحات وبرامج الصندوق تقوم على منظومة فكرية ذات بعد أيديولوجي تعتمد فرضيات بعيدة عن الواقع وتهدف بالأساس الى ضرب مقومات كل تمثلي ارادي في مجال التنمية وذلك لفائدة القوى المهيمنة عالميا والأطراف الطفيلية المحلية التي تكتفي بالفتات في إطار المناولة في بعض القطاعات المنتجة وكممثلين تجاريين لعديد العلامات التجارية العالمية مساهمين بذلك في تفاقم هشاشة النسيج الاقتصادي الوطني وانسداد كل أفاق تنموية حقيقية. وهذه المنظومة الفكرية النيوليبرالية تقوم على فرضيات نيوليبرالية غير واقعية ومتناقضة مع النتائج المسجلة على أرض الواقع في كل الميادين الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

أ.2. أهم فرضيات الفكر النيوليبرالي

من أهم هذه الفرضيات اعتبار الأسواق قادرة لوحدها على التنظيم المحكم والناجع للدورة الاقتصادية وتحقيق أعلى نسق نمو ممكن مع أقل اختلالات كلية مالية وحقيقية. وفي هذا المجال يتناسى هذا الفكر أن الأسواق لا تمثل معطى نازلا من السماء بل هي من صنع الإنسان ويختلف حجمها ووضعها وأداؤها في الزمان والمكان.

كما يقوم هذا الفكر على فرضية أخرى مفادها أن الفاعلين الاقتصاديين قادرون على التحصيل على كل المعلومات الكافية التي تجعل منهم أصحاب سلوك عقلاني يمكنهم من أخذ القرارات الصائبة والناجعة والضامنة لحركية اقتصادية نشيطة. وفي هذا المجال كذلك يتناسى هذا الفكر أن هناك مبادلات لا تمر عبر

²³ التي تمثل المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والعنصر الرئيسي لتوازن النسيج الاجتماعي

الأسواق كما أن الفاعلين الاقتصاديين لا يتحصلون على كل المعطيات التي تمكنهم من أخذ القرارات الناجعة في كل الحالات. وان السوق هي مؤسسة ككل المؤسسات يقع توظيفها لتحقيق مكاسب عامة وجماعية إذا كان هناك تمشي تنموي ارادي ومكاسب فردية وفئوية إذا غاب هذا التمشي الارادي.

إلى جانب ذلك تفترض هذه المنظومة الفكرية احترام مبدأ حياد الدولة الذي يقع تكريسه على أرض الواقع عبر تقزيم حجم الدولة وتضييق مجال تدخلها وتفكيك مؤسساتها²⁴ قصد عدم الإخلال بمنطق وحركة الأسواق وبالسلوك العقلاني للفاعلين الاقتصاديين. وفي هذا المجال كذلك يتناسى هذا الفكر أن البلدان المصنعة والمهيمنة الان هي بلدان حققت تنميتها في ظل حماية جمركية لأسواقها الداخلية وتدعيم متنوع للمسار التنموي ووجود مؤسسات احتكارية كبرى لا علاقة لها بالأسواق التنافسية. كما أن البلدان الصاعدة حديثا ككوريا الجنوبية وغيرها تمكنت من تحقيق قفزتها التنموية بفضل دعم وسند عالي من طرف الدولة²⁵.

كما تعتبر هذه المنظومة الفكرية أن الأولوية في مجال السياسات الاقتصادية يجب أن تخص مقاومة ظاهرة التضخم المالي وليس ظاهرة البطالة. وبالتالي تصبح الأولوية تتمثل في اعتماد سياسات نقدية نشيطة قائمة على استقلالية كاملة للبنوك المركزية عوض اعتماد سياسات عمومية نشيطة قائمة على تدعيم الطلب العمومي والاستثمار العمومي بالخصوص طبقا لتوصيات الفكر الكينزي الذي كان مهيمننا سابقا والذي أدى إلى ما يسمى بدولة الرفاه. ومع دخول هذه الدولة في أزمة حادة في ظل تزامن التضخم والبطالة مع ركود اقتصادي في سبعينات القرن الماضي برز الفكر النيوليبرالي وأصبح هو المهيمن إلى هذا اليوم.

²⁴ عبد الجليل بدوي (2020) "أزمة المالية العمومية سنة 2020 و2021" نشر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية نوفمبر 2020.

²⁵ Abdeljalil Bedoui (2021) "les limites du rôle de l'état dans le développement de la Tunisie ; les leçons d'une analyse comparative avec les pays asiatiques émergents" publié par les Editions Universitaires Européennes 2021.

ومنذ أن وقع التطبيق العملي لهذا الفكر النيوليبرالي في أوائل ثمانينات القرن الماضي باعتماد برامج الإصلاح الهيكلي وقع تسجيل النتائج التالية:

- غياب بروز بلدان صاعدة جديدة من قائمة البلدان التي خضعت لتطبيق شروط واملاءات الصندوق نتيجة قبولها بضرب كل تمثلي تنموي إرادي لديها.
- تكرار الأزمات العالمية التي تأخذ حيناً صبغة قارية (الأزمة الآسيوية الحادة سنة 1997 مثلاً) وأحياناً صبغة وطنية (اليونان والأرجنتين وتركيا... على سبيل المثال) لتصبح في بعض الحالات أزمة دولية مهددة لأركان المنظومة الرأسمالية (مثل أزمة 2008/2007 التي لم تمح بعد مخلفاتها إلى حد الآن).
- تنامي الفوارق العالمية بصفة غير مسبوقة في تاريخ الإنسانية كما تعرضنا إلى ذلك سابقاً.
- انحصار السياسات التنموية في البلدان النامية الخاضعة لبرامج الإصلاح الهيكلي على:

- تحسين اندماجهم العالمي على حساب اندماجهم الوطني قطاعياً وترابياً واندماجهم الإقليمي لتحسين قدراتهم التفاوضية.
- تحسين توازناتهم الكلية المالية على حساب توازناتهم الحقيقية التي تتمثل في الحد من ظاهرة البطالة (نظراً أن الأولوية أصبحت تخص مقاومة التضخم) والفوارق الجهوية والاجتماعية والجنسية وحسن استغلال الثروات الطبيعية والعمل على الحفاظ على بيئة سليمة ...
- الاهتمام بتحقيق أكبر نسق نمو على حساب تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة والعدالة.
- الاستمرار في تقزيم وتفكيك الدولة على أساس الاعتقاد بأن القطاع الخاص والسوق قادران لوحدهما على تعديل الدورة الاقتصادية وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وأمام تناقض النتائج المسجلة على أرض الواقع مع فرضيات الفكر النيوليبرالي وتوصيات وشروط صندوق النقد الدولي تعالت الأصوات حتى من طرف الليبراليين النزهاء للتنديد بهذا الفكر وكشف هشاشة منظومته الفكرية وبعده الأيديولوجي والعقائدي. ومن أبرز المساهمين والمواظبين في هذا المجال يمكن ذكر الاقتصادي جوزيف ستيغليتز Joseph Stiglitz²⁶ المتحصل على شهادة نوبل في الاقتصاد سنة 2001²⁷ والمتميز بمعرفته الجيدة والدقيقة لمؤسسات بروتون وودس Breton Wood نظرا لكونه اشتغل بالبنك العالمي كمستشار اقتصادي أول وكرييس مساعد في نفس البنك الذي كان ينسق بصفة عضوية ومستمرة مع صندوق النقد الدولي لتحديد المواقف والاختيارات والسياسات في مجال التنمية والعلاقات الدولية الاقتصادية والمالية والنقدية بالأساس.

وقد ارتفعت الأصوات حتى من داخل مؤسسة صندوق النقد الدولي نفسه²⁸ لتكشف محدودية سياسات التقشف الهادفة الى تقليص عجز الميزانية والمديونية العمومية مع التأكيد أنه في عديد البلدان لم تفض هذه السياسات إلى زيادة النمو بقدر ما أدت إلى الركود الاقتصادي وتعميق البطالة والفوارق الاجتماعية وهو ما تؤكدته التجربة التونسية منذ 2011 الى اليوم. كما أدت الى ضرب كل تمشي ارادي في مجال التنمية قصد فسخ المجال لاحتكار السلطة والثروة من طرف أقلية ما فتئ عددها يتضاءل مع ارتفاع الفوارق والتهميش والاقصاء.

²⁶ من أهم منشوراته (2002) la grande désillusion (2006) ، Un autre monde: Contre le fanatisme du marché ، les prix des
peuple pouvoir et profits (2019) ، la grande fracture (2015) ، inégalités (2012)

²⁷ تحصل على هذه الشهادة مع الاقتصاديين George Akerlof و Michael Spence من أجل بحوثهم حول أداء الأسواق في ظل اختلال
المعلومات والمعطيات

²⁸ النص المنشور من طرف Ostry (J.O) و P.Loungani و D.Furceri بمجلة Finance et Développement من اصدار صندوق النقد الدولي في

جوان 2016

ب- تعبئة الموارد وإدارة النفقات تفتقد لكل بعد تنهوي واجتماعي وتعكس وصفات صندوق النقد الدولي

شهدت جملة موارد الدولة وتكاليفها ارتفاعا هاما بالأسعار الجارية في الفترة من 2019 الى 2021 نتيجة جائحة كورونا حيث سجلت ارتفاعا بـ 15.5% بين سنة 2019 و2020 ثم ارتفاعا بـ 13.7% بين فترة 2020 و2021. وهذا الارتفاع نتج عنه تنامي حجم الدولة مقارنة بنسبة نمو الناتج المحلي الخام الذي عرف من جهته انكماشاً حاداً سنة 2020 بلغ 9.2%- وتطور بطيء بين 2020 و2021 لم يتجاوز 3%.

من جهاتها ميزانية 2022 بالمقارنة مع ميزانية 2021 سترتفع بنسبة 3.2% فقط مقابل ارتفاع متوقع للناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية الذي سيتجاوز في كل الحالات 8% بالأسعار الجارية. وبذلك تكون ميزانية 2022 ميزانية إعادة العمل بالتمشي التقشفي الذي ساد خاصة منذ 2016 وبالتمشي التراجعي لحجم الدولة بالمقارنة مع نسق تطور الناتج المحلي المرتقب لسنة 2022. وهذا التمشي التقشفي يتأكد أكثر مع مواصلة البحث عن الحد من نسبة عجز الميزانية (بدون احتساب الهبات والمصادرة) من الناتج المحلي التي من المرتقب أن تبلغ 6.7%- لسنة 2022 مقابل 8.3%- محينه سنة 2021 و9.6%- مسجلة سنة 2020 و3.4%- سنة 2019. علماً أن اختيار السياسات التقشفية يندرج في توجه استراتيجي يهدف الى محاصرة كل تمشي ارادي في مجال التنمية عبر تقزيم وتفكيك الدولة²⁹.

ب.1. تعبئة الموارد وغياب البعد الاجتماعي

لقد حرصت ميزانية الدولة على تحسين نسبة الموارد العمومية الذاتية من مجموع الموارد العمومية لكن هذا المجهود كان دون ما تتطلبه الازمة المالية الحادة للمالية العمومية ودون ما يجب إنجازه على مستوى إنعاش الاقتصاد وما يتطلبه النهوض بالمسألة الاجتماعية.

التحسن النسبي يظهر عبر ارتفاع نسبة مداخيل الميزانية (مداخيل جبائية + مداخيل غير جبائية + هبات) من جملة موارد الدولة التي ستبلغ 67.4% حسب ميزانية

²⁹ يمكن الرجوع لأكثر تفاصيل في هذا المجال في بحثنا حول «أزمة المالية العمومية سنة 2020 و2021.....11 نوفمبر 2020

2022 مقابل 62 % خلال سنتي 2020 و2021. لكن رغم هذا التحسن تبقى نسبة اللجوء الى موارد التداين خاصة الخارجي مرتفعة جدا. حيث من المتوقع أن تبلغ نسبة موارد الخزينة 32.6% من جملة موارد الدولة. علما أن موارد الخزينة متكونة بالأساس من موارد الاقتراض التي ستبلغ 19983 مليون دينار سنة 2022 مقابل 20270 م د متوقعة سنة 2021. مع الإشارة ان الاقتراض الخارجي سيرتفع سنة 2022 ليبلغ 12652 م د مقابل 12150 سنة 2021 ويمثل 63.3 % من جملة موارد الاقتراض مقابل حوالي 60 % سنة 2021.

ونتيجة للجوء المفرط للتداين العمومي الذي يمثل أكثر من ثلث موارد الدولة فقد شهدت الدفوعات المتعلقة بخدمة الدين ارتفاعا هاما لتتجاوز قيمتها 14.9 مليار دينار أي ما يمثل 26.8 % من نفقات الدولة سنة 2021 و11.9 % من الناتج الداخلي الخام في نفس السنة مقابل 11.1 مليار دينار و9.4 % من الناتج سنة 2020. ومن المرتقب تواصل النسق التصاعدي لخدمة الدين العمومي الذي تضاعف بأربع مرات منذ سنة 2010 متجاوزا 107.8 مليار دينار سنة 2021 اي 85.6 % من الناتج الداخلي مقابل 38.8 % سنة 2010. لهذه الأسباب أكد المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية على ضرورة الاعتماد على الذات والحد قدر الإمكان من اللجوء الى الاقتراض الخارجي (انظر الملحق عدد 1). وقد تقدم المنتدى بمقترحات عملية في هذا الشأن عبر اعتماد إجراءات استثنائية تمكن من حلحلة الازمة المالية العمومية مع توفير ما يكفي من الموارد لتحقيق الانتعاش الاقتصادي حسب خطة زمنية وأولويات قطاعية (انظر ملحق عدد 2).

والجدير بالملاحظة أن التحسن المسجل في نسبة الموارد العمومية الذاتية قد نتج بالأساس عن ارتفاع المداخيل الجبائية وبالخصوص الاداءات غير المباشرة التي تتميز بإثقال كاهل أصحاب الدخل الضعيف والمتوسط مقارنة مع أصحاب الدخل المرتفع (جدول 12).

جدول عدد 12: تطور المدافيل الجبائية بمساب م.د

2022 ق.م	2021 ق.م	2020	2019	
14570	13214	12068	12648	1. الاداءات المباشرة
10459	9510	8945	8813	- الضريبة على الدخل
7079	6510	5813	5488	• المرتبات والأجور
3380	3000	3133	3325	• موارد أخرى
1123	1011	510	1121	- الشركات البترولية
2989	2693	2613	2714	- الشركات غير البترولية
20521	17602	15079	16252	2. الاداءات غير المباشرة
1856	1343	1228	1284	- المعاليم الديوانية
9976	8700	7201	7797	- الاداء على القيمة المضافة
3930	3466	2889	2872	- معلوم الاستهلاك
4758	4093	3761	4299	- أداءات ومعاليم مختلفة
35091	30816	27147	28901	جملة المداخيل الجبائية

المصدر: ميزانية الدولة لسنة 2022، ديسمبر 2021.

ذلك ان نسبة نمو الاداءات غير المباشرة ارتفعت سنة 2021 بـ 16.7 % مقارنة بسنة 2020 وسترتفع مجددا بـ 16.6 % سنة 2022. هذا النمو جعل نسبة الاداءات غير المباشرة التي كانت تمثل 55.5 % من جملة المداخيل الجبائية أصبحت تمثل 57.1 % سنة 2021 وسترتفع الى 58.4 % سنة 2022. والمعلوم ان هذا الارتفاع سيتحمله مباشرة المستهلك وبالخصوص ضعفاء الدخل كما ذكرنا. علما ان ارتفاع حجم الاداءات غير المباشرة سيبلغ 2919 م د نتيجة ارتفاع المعاليم الديوانية بـ 513 م د والأداء على القيمة المضافة بـ 1276 م د ومعلوم الاستهلاك بـ 464 م د والأداءات ومعاليم مختلفة بـ 665 م د.

مقابل ارتفاع نسبة الاداءات غير المباشرة من جملة المداخيل الجبائية وقع بالطبع تراجع نسبة الاداءات المباشرة التي من المفروض ان ترتفع هذه النسبة في إطار نسب ضرائب تصاعدية تسمح بتحقيق أكثر عدالة جبائية قصد الحد من الفوارق الاجتماعية. لكن إلى جانب تراجع نسبة الاداءات المباشرة في السنوات الأخيرة تجدر الإشارة الى التوزيع غير العادل لعبء هذه الاداءات بين مختلف الشرائح الاجتماعية.

حيث يجب التأكيد على المنحى التصاعدي لنسبة الضريبة على الدخل من مجمل الاداءات المباشرة. هذه النسبة التي كانت تبلغ 69.6 % أصبحت تفوق 70 % منذ ذلك الوقت (74 % سنة 2020، 72 % سنة 2021 و 71.8 % متوقعة سنة 2022). علما ان حجم الضريبة على الدخل واصل الارتفاع بصفة مستمرة حتى في سنوات الجائحة خلافا للضريبة على كل الشركات البترولية وغير البترولية التي سجلت تراجعاً ملحوظاً سنة 2020 بجانب تراجع نسبتها من جملة الاداءات المباشرة التي مرت من 30.3 % سنة 2019 الى 25.8 % سنة 2020. ورغم بلوغها 28 % سنة 2021 الا انها لم تسترجع المستوى الذي كانت عليه سنة 2019.

ولمزيد التحقيق في التوزيع غير العادل للضريبة المباشرة على دخل الأشخاص الطبيعيين يمكن الرجوع الى الجدول 13 الذي يخص معطيات سنة 2021 والذي يمكن الإشارة الى الملاحظات التالية:

- أولاً مساهمة الاجراء تمثل 68.4 % من جملة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين رغم ان الاجراء يمثلون حوالي 70 % من المشتغلين ورغم ان نصيبهم من الناتج المحلي الخام اثناء كامل العشرية 2010-2020 لم يتجاوز في المعدل سنويا 40%. في المقابل كل الفئات الأخرى غير الاجراء بكل اصنافهم (انظر الجدول 13) لا يمثلون إلا نسبة 31.6 % من مجموع المشتغلين الا ان نصيبهم من الناتج المحلي الخام كان يمثل حوالي 56 % اثناء العشرية المذكورة.
- ثانيا ان مساهمة اجمالي المداخيل العقارية وارباح الاستغلال الفلاحي والصيد البحري والضريبة التقديرية وارباح المهن غير التجارية (المهن الحرة المختلفة) والارباح الصناعية والتجارية لا تفوق نسبتها 4.6 % من الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين.
- ثالثا الضريبة التقديرية التي تهم حوالي 400.000 مواطن لا تساهم في الضريبة على الدخل إلا بنسبة لا تفوق 0.5 % إلى جانب المداخيل العقارية التي لا تفوق مساهمتها 0.7 % وأرباح المهن الحرة التي لا تتجاوز مساهمتها 1.2% ...

جدول عدد 13: الإيرادات على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية

بحساب الدينار

رقم الفصل	1. الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين	%	التقديرات
11-01	المرتبات والاجور والجرايات والايادات العمرية	68.4%	6 510 000 000
11-02	مكافأة، عمولة، وساطة، أجور ظرفية واكرية	6%	578 000 000
11-03	فوائد الإيداعات بالحسابات الخاصة بالادخار لدى البنوك	3.6%	345 000 000
11-04	مداخيل الأوراق المالية ورؤوس الأموال المنقولة	8.4%	803 000 000
11-05	إتاوة لغير المقيمين	0.6%	58 000 000
11-06	تسبقات على مواد الاستهلاك الموردة	0.01%	1 000 000
11-07	تسبقات على الصفقات العمومية (خصم على المصارف >1000 دت)	3.7%	355 000 000
0811	الأرباح الصناعية والتجارية	1.8%	175 000 000
11-09	أرباح المهن غير التجارية	1.2%	115 000 000
11-10	الضريبة التقديرية	0.5%	56 000 000
11-11	أرباح الاستغلال الفلاحي أو الصيد البحري	0.4%	40 000 000
11-12	المداخيل العقارية	0.7%	70 000 000
11-13	ضرائب أخرى على دخل الأشخاص الطبيعيين	4.2%	404 000 000
	جملة 1	100%	9 510 000 000
	2. الضريبة على الشركات		
12-01	الضرائب على أرباح الشركات البترولية	27.3%	1 011 000 000
12-02	الضرائب على أرباح الشركات غير البترولية	39.5%	1 462 000 000
12-03	تسبقات على الصفقات العمومية (خصم على المصارف >1000 دت)	8%	296 000 000
12-04	تسبقات على مواد الاستهلاك الموردة	9.6%	358 000 000
12-05	مكافأة، عمولة، وساطة، أجور ظرفية واكرية	0.02%	1 000 000
12-06	مداخيل الأوراق المالية ورؤوس الأموال المنقولة	9.3%	344 000 000
12-07	الإتاوة المدفوعة لغير المقيمين	0.6%	25 000 000
12-08	المداخيل العقارية	0.3%	13 000 000
12-09	أداءات أخرى على الشركات	5.2%	194 000 000
	جملة 2	100%	3 704 000 000
	جملة الصنف الأول		13 214 000 000

المصدر: الرائد الرسمي للجمهورية التونسية 16 نوفمبر 2021، عدد 105، صفحة 2710

رغم هذا التوزيع غير العادل للعبء الجبائي المباشر ورغم الأزمة الحادة التي يمر بها الاقتصاد التونسي ورغم انهيار الوضع المالي للمالية العمومية يواصل رجال الأعمال التشبث بالمواقع الريعية المكتسبة ومواصلة طلب المزيد. حيث تعتبر هذه الفئة ان قانون المالية 2022 لا يتضمن إجراءات من شأنها دفع الاستثمار وتحقيق الانتعاش الاقتصادي باستثناء بعض الإجراءات الرامية الى مساندة المؤسسات في مواجهة تداعيات وباء كورونا. كما يعتبر رجال الاعمال ان الاجراء الأكثر ضررا في قانون المالية لسنة 2022 يتعلق بحذف نظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة لشركات التجارة الدولية وللمؤسسات والخدمات المصدرة.

وفي كل المناسبات يؤكد رجال الاعمال على تخوفاتهم من نية تعميم توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة على المؤسسات الصناعية المصدرة كليا ومن إمكانية إعادة النظر في المعدلات الضريبية على ارباح الشركات التي أصبحت نسبتها لا تتجاوز 15 % وفي الضريبة على الأرباح المتأتية من الأسهم التي لا تتجاوز نسبتها 10%. ومن هذا المنطلق يطالب رجال الأعمال الدولة بتأكيد واضح على التزامها بالمحافظة على المكاسب الجبائية المسجلة لفائدة رجال الأعمال.

دائما حول توزيع الاداءات المباشرة وفيما يخص الضريبة على الشركات يمكن سياقة الملاحظات التالية:

- أولا الضريبة على الشركات لا تمثل الا 28 % من الضرائب المباشرة مقابل 72 % بالنسبة للضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين. هذا المستوى المتدني هو نتيجة التخفيضات المتتالية لنسبة الضرائب على الشركات اثناء العشرية الفارطة.
- ثانيا أكثر من ربع الضريبة على الشركات (27.3 %) متأتية من الضرائب على أرباح الشركات البترولية والتي تمثل 7.6 % من مجموع الضرائب المباشرة مقابل على التوالي 39.5 % و 11 % بالنسبة للضرائب على أرباح الشركات غير بترولية. (جدول13).
- ثالثا رغم ما تتمتع به الشركات من امتيازات جبائية ومالية مجحفة ومن تخفيضات متكررة لنسبة الضرائب على الشركات وقع التعرض لها سابقا فان رجال

الأعمال التونسيين يستغلون كل الفرص كما أشرنا الى ذلك سابقا للتذمر من بعض الإجراءات المحدودة الواردة بميزانية 2022 التي يعتبرونها تمس من المكاسب الحاصلة التي لا يمكن المساس بها مهما كانت الظروف المالية والاقتصادية التي تمر بها البلاد.

اجمالا فان ميزانية 2022 على مستوى تعبئة الموارد تكشف مواصلة تحميل الفئات الشعبية الضعيفة والمتوسطة فاتورة الأزمة المالية الحادة الناتجة عن فشل منوال التنمية الحالي وعن اختيارات اقتصادية زادت من أزمة هذا المنوال كما تعرضنا الى ذلك في المحور الأول إلى جانب غياب الإرادة والجرأة من طرف السلطة الحاكمة التي كشفت عجزها عن مواجهة المافيات واللوبيات والكنائس لإجبارهم كمستفيدين من العقود السابقة على المساهمة في اخراج البلاد من أزمتها المالية الحادة.

إلى جانب التعبئة غير العادلة للموارد المتمثلة في الرفع بالأساس من الضرائب غير المباشرة واستمرار التوزيع غير العادل للضرائب المباشرة بين مختلف الفئات الاجتماعية سنتعرض في ما يلي الى توزيع النفقات العمومية والإجراءات المبرمجة³⁰ في الوثيقة المرسلة الى صندوق النقد الدولي لطلب الدخول في مفاوضات معه.

ب.2. توزيع النفقات بدون اعتبار البعد التنموي

على مستوى النفقات العمومية الواردة في ميزانية 2022 نلاحظ الحرص الكبير على سلامة "التوازنات المالية" طبقا "لتوصيات" صندوق النقد الدولي وذلك عبر أولا التحكم في كتلة الأجور واعادة هيكلة الوظيفة العمومية، ثانيا اصلاح منظومة الدعم وثالثا التقليل من نفقات الاستثمار وترشيد النفقات الاخرى خاصة تلك المرتبطة بالمسألة الاجتماعية ورابعا اعتماد اجراءات متفرقة وطفيفة موجبة لبعض الشرائح الاجتماعية الضعيفة والفقيرة من باب التعويض عن رفع الدعم وارتفاع الضرائب غير المباشرة. كل هذه الاجراءات تنطلق فقط من الحرص على سلامة التوازنات المالية مع اهمال كلي وخطير للبعد التنموي. حيث أن هذه الاجراءات من شأنها تعطيل كل محركات التنمية الداخلية على مستوى الاستهلاك وعلى مستوى الاستثمار بدون ضمان

³⁰ Programmes de reformer pour une sortie de crise

التصدير الذي لا يمكن أن يحل محل الطلب الداخلي خاصة في ظل استمرار ضعف النمو العالمي نتيجة ضعف نسبة التلقيح على المستوى العالمي وظهور أصناف جديدة من فيروس كورونا وارتفاع الأسعار العالمية لعدد عناصر الانتاج خاصة في ميدان الطاقة. وبالتالي نحن في وضع شلل كل محركات النمو إلى جانب غياب أي مشروع لانتعاش الاقتصاد الوطني. كما أن عدم الأخذ بعين الاعتبار للبعد التنموي يبرز من خلال التعامل مع كتلة الأجور والدعم من زاوية مالية ومحاسبائية صرفه. بجانب الاستمرار في التقليل من الاستثمار العمومي رغم استمرار تراجع الاستثمار الخاص.

ب.2.1. تطور كتلة الأجور بالوظيفة العمومية ودورها في امتداد أزمة المالية العمومية

اعتمدت ميزانية 2022 عديد الاجراءات للحد من تطور حجم كتلة الأجور في الوظيفة العمومية ومن نسبتها في الناتج المحلي الخام. ومن الإشكاليات التي تحظى باستمرار بالاهتمام من طرف الفكر النيوليبرالي وصندوق النقد الدولي في كل البلدان خاصة منها النامية هو الاعتبار باستمرار أن عدد الموظفين مرتفع وأن أجورهم مكلفة جدا وتمثل سببا هاما في أزمات المالية العمومية وعائقا كبيرا لمسار التنمية. وهذا الاهتمام المستمر يندرج في إطار التحامل المستمر على الدولة قصد تقزيمها وتفكيكها لفتح مجالات وأنشطة أوسع للقطاع الخاص وتدعيم انتشار المنطق السلعي وترسيخ دور السوق في تعديل الدورة الاقتصادية.

والجدير بالذكر أن التركيز على كتلة الأجور في الوظيفة العمومية سواء كان من طرف صندوق النقد الدولي أو السلط التونسية المتبنية لهذا الموقف لتفسير أزمة المالية العمومية غالبا ما يستند الى مقارنات سطحية مع بلدان أجنبية. وهذه المقارنات تخص عدد الموظفين ونسبتهم من السكان وحجم الأجور ونسبته من الناتج المحلي الخام.

أما فيما يخص العدد فغالبا ما تكون المقارنة مغلوطة لان مفهوم ومحتوى الوظيفة العمومية وخصوصيات الأوضاع متعددة وتختلف من بلد إلى آخر. وفي تونس

المقارنة في أكثر الأحوال تحيل الى تجربة المغرب وفرنسا لتؤكد جازما أن تونس تحتل الريادة في مجال نسبة كتلة الأجور في الوظيفة العمومية من الناتج المحلي الخام. وذلك نتيجة العدد المرتفع للموظفين العموميين. الذي لا يختلف حجمه كثيرا عن عدد الموظفين بالمغرب رغم أن سكان هذا البلد يفوق ثلاثة مرات سكان تونس كما أنه يمثل ثلث عدد الموظفين بفرنسا رغم أن سكانها يفوق عددهم سبعة مرات سكان تونس³¹. وبالرجوع الى المعطيات الرسمية المنشورة من طرف مراكز البحوث والدراسات المهمة بهذه الإشكاليات يتضح ان تونس ليست برائدة في مجال نسبة الموظفين العموميين من مجمل السكان. بل الريادة تحظى بها النرويج التي تحتل المرتبة الأولى ب 159 موظف لكل 1000 ساكن³² تليها الدنمارك ب 142 والسويد ب138 وفنلندا ب114 وكندا ب100 وفرنسا ب89 لكل ألف ساكن الخ..... والملاحظ ان البلدان المتصدرة لهذا الترتيب هي بلدان أوروبا الشمالية المعروفة بأهمية البعد الاجتماعي في مسارها التنموي وبتفوقها في مجال ظروف العيش والحفاظ على البيئة وضعف الفوارق الاجتماعية وتماسك نسيجها الاجتماعي في ظل نسيج اقتصادي متين ونشيط. والملاحظ من خلال المعطيات ان الفوارق المذكورة تعكس بالأساس الفوارق الموجودة على مستوى منوال التنمية المختلف من بلد الى آخر. في البلدان التي تسجل أكثر انتشار للمنطق السلعي وأقل أدوار اجتماعية للدولة نجدها تتميز بعدد أقل للموظفين لكل 1000 ساكن مثل الولايات المتحدة التي لا يفوق العدد لديها أكثر من 70 موظف لكل ألف ساكن. كذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار التمييز بين الموارد البشرية العمومية ومن يتمتعون بصفة الموظف العمومي³³. ذلك مثلا هناك في إيطاليا 3.2 مليون عون عمومي منهم فقط 15% موظف، كذلك في إنجلترا هناك 2.75 مليون عون عمومي منهم 10% له صفة الموظف وفي فرنسا على 5.4 مليون عون عمومي هناك 76% لهم صفة الموظف³⁴. وهذه الفوارق تعكس أهمية اللجوء الى المناولة لتحقيق عديد الخدمات كما تعكس درجة انتشار المنطق السلعي في مختلف البلدان.

³¹ أنظر مجلة L'économiste maghrébin العدد 779، نوفمبر 2019 صفحة 44-48

³² حسب معطيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)

³³ الوظيفة العمومية في أوروبا: النماذج والتطورات

³⁴ وبلغت هذه النسبة 67.4% سنة 2019 <https://www.adcf.org>

وبالرجوع الى المعطيات سالفة الذكر التي تخص البلدان المصنعة يتضح وجود فوارق شاسعة يجب أخذها بعين الاعتبار قصد تجاوز المقارنات السطحية. وهذه الفوارق تعكس الفوارق بين نماذج التنمية ومكانة المسألة الاجتماعية ودرجة انتشار المنطق السلعي ودرجة اللجوء الى المناولة من طرف الإدارة العمومية والفوارق بين مفهوم الموظف العمومي والموارد البشرية العمومية ودرجة جودة الخدمات العمومية وجودة الحياة الخ...

كما ان المقارنة مع البلدان النامية كالمغرب يجب كذلك ان تأخذ بعين الاعتبار الفوارق في مفهوم ومحتوى الوظيفة العمومية نفسها. التي أدت الى ضعف حجم الوظيفة العمومية ونسق تطورها بالمغرب. ذلك ان حجم ما يسمى بالأعوان المدنيين للدولة (خارج المجموعات الترابية والمؤسسات العمومية وإدارة الدفاع الوطني وانتداب الأساتذة في الأكاديميات الجهوية) قد ارتفع من 560497 سنة 2010 الى 568149 سنة 2020 نظرا لتراجع عدد الانتدابات لما يسمى بالأعوان المدنيين. هذا المفهوم الخاص للوظيفة العمومية بالمغرب هو الذي نتج عنه المؤشر الضعيف الذي لا يفوق 16 عون مدني لكل 1000 ساكن. ورغم ضعف هذا المؤشر فإن تكلفة الاعوان المدنيين ارتفعت سنة 2020 بدون احتساب المساهمات الاجتماعية للمؤجر الى 117.84 مليار درهم مغربي وباعتبار المساهمات الاجتماعية يرتفع المبلغ الى 136 مليار درهم³⁵ أي ما يعادل 12.5 % من الناتج المحلي الخام لسنة 2020 الذي تراجع بـ 6.3 % مقابل نسبة 10.7 % على إثر نمو الناتج المحلي بنسبة 6.3 % سنة 2021. وهذه النسبة بلغت 16.4 % في تونس سنة 2020 على إثر تراجع الناتج المحلي بنسبة 9.2 % حسب البنك العالمي و15.9 % سنة 2021 على إثر نمو الناتج بنسبة حوالي 3 %. وبالرجوع الى المعطيات السابقة يتضح ان مفهوم الاعوان المدنيين يختلف عن مفهوم الوظيفة العمومية المعتمدة في تونس. وبالتالي عدد الوظيفة العمومية بالمفهوم التونسي يصبح أكبر بكثير من عدد الاعوان المدنيين المصرح به في المغرب. ونفس الملاحظة تخص كتلة الأجور

³⁵ 1 درهم مغربي يساوي 0.31 دينار تونسي. و12.5 مليار أورو باعتبار 1 أورو تساوي 10.56 درهم سنة 2020 لحوالي 41 مليار دينار تونسي

على السياسات

ونسبتها من الناتج المحلي الخام المصحح بها على أساس عدد الاعوان المدنيين والتي لا تغطي كل ما يقوم على مفهوم كتلة الأجور بالوظيفة العمومية.

ما سبق من المعطيات يؤكد مرة أخرى ضرورة الاخذ بعين الاعتبار الفوارق بين المفاهيم ومحتوى ما يسمى بالوظيفة العمومية حتى لا تكون المقارنات سطحية.

وبالرجوع الى الوضع التونسي فيما يخص كتلة الأجور ونسبتها من الناتج المحلي الخام يمكن الإشارة الى الملاحظات التالية:

أولا سجلت كتلة الأجور بالوظيفة العمومية ارتفاعا هاما أثناء العشرية الأخيرة بالمقارنة مع العشرية السابقة حيث ارتفعت هذه الكتلة بين 2010 و2020 بنسبة 182 % أي انها تضاعف قرابة ثلاثة مرات وبالتحديد 2.8 مرة مقابل ارتفاع معتدل أثناء العشرية 2000-2010.

وهذا الارتفاع غير المسبوق منذ الاستقلال وقع تسجيله في إطار انتشار ثقافة الغنيمة واعتماد سياسات قائمة على توزيع الغنائم كما تعرضنا لذلك في المحور الأول. علما ان هذه السياسات قد شملت كل القطاعات واستفاد منها أولا القطاع الموازي الذي ترك لحاله يجول ويصول بدون رادع الشيء الذي جعله يحتكر نسبة متصاعدة من الثروة بدون أدنى مساهمة جبائية واجتماعية واستثمارية. بل بالعكس ساهم هذا القطاع في تهريب الأموال وافلاس عديد المؤسسات في القطاع المنظم وانهباء كل التوازنات الكلية خاصة المتمثلة في ارتفاع عجز الميزان التجاري الذي أدى بدوره الى انهيار قيمة الدينار وارتفاع مهول للمديونية الخارجية أما المستفيد الثاني هو القطاع البنكي والمالي خاصة بعد الإقرار بمبدأ استقلالية البنك المركزي الذي أدى الى ارتفاع غير مسبوق في نسبة الفائدة المديرية الذي أدى بدوره الى ارتفاع تكاليف القروض المسندة للمؤسسات وللعائلات: ثالث منتفع هي المؤسسات الصناعية والتجارية خاصة الكبرى والمتوسطة التي استفادت من انتشار هشاشة التشغيل ومن ارتفاع الامتيازات الجبائية والمالية ومن تقليص نسبة الضرائب على الشركات ومن تواصل التهريب الجبائي

واستفحال ظاهرة تهريب الأموال التي ساهم فيها القطاع المنظم والقطاع غير المنظم على حدّ السواء.

رابع منتفع هم الاجراء بالوظيفة العمومية وخاصة بعض الأصناف المهنية المؤثرة كالقضاة والأطباء واعوان الامن والتعليم.....

والمعلوم ان ارتفاع كتلة الأجور الخام بالوظيفة العمومية يمكن ان تنتج عن أسباب مختلفة عديدة:

- ارتفاع عدد الموظفين
- زيادات متكررة في الأجور
- زيادة في عدد الوظائف والمهام
- زيادة في الامتيازات المرتبطة بالوظائف
- تغير في هيكله الموظفين وارتفاع نسبة الإطارات العليا من مجموع الموظفين
- زيادة في المساهمات الاجتماعية لفائدة صناديق الضمان الاجتماعي.

وبالرجوع الى العشرية الفارطة يتضح ان كل الأسباب ساهمت بنسب متفاوتة في ارتفاع كتلة الأجور في الوظيفة العمومية بدون ان يكون ذلك في إطار برنامج شامل ومتكامل يهدف الى تغطية حاجيات متأكدة في كل الوزارات والمصالح والرفع من أداء الوظيفة العمومية ومن جودة الخدمات بها. بل الذي حصل هو العكس حيث تراجعت الإنتاجية في الوظيفة العمومية وتراجع اداءها وجودة خدماتها وانتشر التسبب والفساد صلبها. ذلك ان تطور حجم الأجور كان بالأساس نتيجة منطلق الغنيمة وكسب الأنصار وتحقيق الانتصارات في مختلف المحطات الانتخابية والتموقع والتمكن من دواليب الدولة للاستمرار في السلطة قصد كسب أكثر غنائم وأكثر أنصار لتحقيق الاستمرار والدوام.

وبالرجوع الى المعطيات يتضح ان السنوات الأولى من ستينات القرن الماضي كان عدد الموظفين لا يفوق 36000 موظف لمجموع سكان يبلغ عددهم 3.3 مليون

ساكن حيث كان عدد الموظفين لا يفوق 11 موظف لكل 1000 ساكن وفي سنة 2021 أصبح عدد الموظفين يبلغ 661700 لمجموع سكان يبلغ عددهم 11.82 مليون ساكن حسب اخر تقدير من المعهد الوطني للإحصاء ليكون بذلك عدد الموظفين العموميين في حدود 56 موظف لكل 1000 ساكن. كما ان بالمقارنة مع جملة المشتغلين بتونس في العشرية الفارطة (جدول 14) يتضح ان نسبة عدد الموظفين من مجمل المشتغلين بقيت تقريبا مستقرة في مستوى 19% سنة 2020 و 18.3% سنة 2019 مقارنة بـ 18% سنة 2011. كذلك بالمقارنة مع الاجراء الذين يمثلون أكثر من 70% من جملة المشتغلين فان نسبة الموظفين من عدد الاجراء بقيت تقريبا مستقرة حول 25% أي ما يمثل موظف من كل 4 اجراء. وبالتالي نسبيا بقيت نسبة الموظفين سواء كان من كامل المشتغلين او من مجموع الاجراء مستقرة أثناء العشرية 2011-2020. ومثل هذا المؤشر يعتبر أكثر دلالة لأنه مرتبط ارتباطا وثيقا بالحركية الاقتصادية مقارنة مع المؤشر المرتبط بالحركية الديمغرافية. كما انه من الناحية العددية تجدر الإشارة ان حجم الموظفين يتوزع على المستوى الأفقي بصفة لا تعكس الحاجيات في الوزارات. ذلك ان هناك وزارات هامة كوزارة الصحة والتعليم تشتكي من عجز هام في الموارد البشرية منذ سنوات خلافا لوزارات أخرى التي تسجل فائضا في العدد. كما ان هذا الاختلال في التوزيع نلاحظه كذلك على المستوى العمودي نتيجة ضعف الموارد البشرية على المستوى الجهوي والمحلي رغم الاختيارات الدستورية الرامية الى تدعيم اللامركزية واللامحورية.

الجدول عدد 14: تطور العدد الجملي للمشتغلين والأجراء، وعدد الموظفين

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	بالآلاف
3404.6	3527.9	3497.7	3458.1	3417.6	3386.3	3350.8	3315.3	3231.6%	3139.8	3277.4	1. العدد الجملي للمشتغلين
2472.3	2576.8	2537.8	2496	2466.6	2461	2419.1	2377.3	2307	2234.5	2238.5	2. عدد الاجراء
72.6%	73%	72.5%	72.1%	72.1%	72.6%	72.2%	71.7%	71.3%	71.1%	68.3%	3. النسبة (2/1)
647.9	647.3	645.1	643.4	639.6	634.3	629.7	625.1	593.3	567.4	562.9	4. عدد الموظفين
19%	18.3%	18.4%	18.6%	18.7%	18.7%	18.8%	18.8%	18.3%	18%	17.1%	5. النسبة (4/1)
26.2%	25.1%	25.4%	25.7%	25.9%	25.7%	26%	26.3%	25.7%	25.4%	25.1%	6. النسبة (4/2)

المصدر: بنك المعطيات لمعهد التونسي للتنافسية والدراسات الكمية.

عكس المستوى العددي نلاحظ تنامي الاختلالات على مستوى حجم وتوزيع ومكانة كتلة الأجور في الاقتصاد الوطني. فإلى جانب ارتفاع كتلة الأجور بالوظيفة العمومية التي قفزت من 6.8 مليار دينار سنة 2010 الى 20.3 سنة 2021 و21.5 متوقعة سنة 2022 يجب الإشارة الى الاختلال الأول الذي يتمثل في ارتفاع نسبتها من الناتج المحلي الخام التي مرت من 10.8 % سنة 2010 الى 15.9 % سنة 2021. علما ان هذه النسبة قد بلغت 16.4 % سنة 2020 وهو أعلى مستوى مسجل منذ 2010 نتيجة التراجع السلبي لنسبة نمو الإنتاج الداخلي الخام الذي بلغ 4.6-% بأسعار السوق و9.2-% بالأسعار القارة. وبالتالي فان ضعف نسبة النمو الذي لم يتجاوز في المعدل سنويا 1.6 % بالأسعار القارة اثناء كامل الفترة 2011-2019 مثل سببا رئيسيا في الارتفاع الهام لنسبة كتلة الأجور من الناتج المحلي الخام مما يشير ان الحل الأمثل للضغط على هذه النسبة يتمثل في تحقيق الانتعاش الاقتصادي والرفع من نسبة النمو.

اما الاختلال الثاني فيهم الارتفاع المشط لنسبة كتلة الأجور في الوظيفة العمومية من كامل أجور الأجراء. وهذا المعطى يشير الى ان أجراء الوظيفة العمومية أصبحوا يمثلون نوع من الأرستقراطية العمالية بالمقارنة مع بقية الأجراء. حيث ان نسبة معدل الدخل الشهري للأجراء بدون احتساب الموظفين من معدل الدخل الشهري للموظفين أصبحت لا تمثل إلا 52.7 % سنة 2019 بعد أن كانت تمثل 85.8 % سنة 2010 (جدول 15). كما ان نسبة الاجر الأدنى من متوسط اجر الموظفين أصبح لا يمثل الا 15.5 % سنة 2019 أي بفارق يقارب 7 مرات مقابل 22.6 % سنة 2010 أي بفارق 4.5 مرة.

الجدول عدد 15: المعدل السنوي والشهري للأجر مسب الصنفا

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
45736	44272	41380	38778	36187	34040	31802	29477	27346	25518	24167	كتلة الأجور لكامل الاجراء بالدينار
19.2	17.2	14.8	13.7	13.2	11.6	10.5	9.8	8.6	7.3	6.8	كتلة الأجور بالوظيفة العمومية بالدينار
14545	14016	14043	13536	12581	12284	11904	11230	10939	10920	10364	متوسط الأجر السنوي للأجراء بدون موظفين بالدينار
29634	26572	20638	20516	20638	18288	16674	15677	14495	12865	12080	متوسط الأجر السنوي للموظفين بالدينار
1212	1168	1170	1128	1048	1023.6	992	936	911.6	910.6	863.6	المتوسط الأجر الشهري للأجراء بدون موظفين
2469.5	2214.3	1911.8	1774.4	1720	1524	1389.5	1306.4	1208	1072	1006.6	المتوسط الأجر الشهري للموظف

المصدر: بنك المعلومات للمركز الوطني للتنافسية والدراسات الكمية

وبالرجوع إلى الجدول 16 نلاحظ أن نسبة تطور المعدل السنوي لأجور الموظفين بالأسعار الجارية كانت ضعف نسبة تطور المعدل السنوي لأجور الأجراء العاملين في الأنشطة التجارية غير الفلاحية وتفوق بحوالي 3 نقاط نسبة تطور المعدل السنوي لأجور كامل الأجراء في الاقتصاد التونسي أثناء الفترة الأولى 2011-2015 من مرحلة الانتقال الديمقراطي التي شهدت عديد الانتدابات العشوائية وإحداث عديد الوظائف للأنصار وإسناد الكثير من الامتيازات العينية والمالية³⁶.

وبالأسعار القارة نلاحظ أن نسق نمو أجور الموظفين قد مكن من تحسين القدرة الشرائية بمعدل سنوي بلغ 3.2% سنويا في الفترة الأولى 2011/2015 مقابل تحسن طفيف ب 0.2% بالنسبة لكامل الأجراء وتدهور القدرة الشرائية بنسبة -0.7% للأجراء العاملين بالأنشطة التجارية غير الفلاحية مقابل تراجع كبير ب -6.5% سنويا بالنسبة لأجراء القطاع الفلاحي والصيد البحري.

وهذا التحسن في وضع الموظفين استمر في الفترة اللاحقة 2016/2021 (التي تميزت بمنحى تقشفي) لكن بنسق بطيء جدا لم يتجاوز 0.8% سنويا مقابل تراجع القدرة الشرائية لكامل الأجراء ب -0.4% سنويا وب -1.6% سنويا بالنسبة للعاملين في الأنشطة التجارية غير الفلاحية وتحسن طفيف ب 0.5% سنويا بالنسبة لأجراء القطاع الفلاحي (على إثر تسجيل صابات قياسية في انتاج الحبوب والزيوت اثناء هذه الفترة).

والجدير بالإشارة أنه إذا اعتبرنا محدودية مؤشر الأسعار عند الاستهلاك المعمول به من طرف المعهد الوطني للإحصاء والتدهور الكبير للدينار التونسي فان التحسن المشار إليه يكون أقل من المسجل رسميا. إلا أن الموظفين في المتوسط (علما أن هناك فوارق متنامية في الوظيفة العمومية بين مختلف الأصناف المهنية) تمكنوا إجمالا ونسبيا من تحسين قدرتهم الشرائية بالمقارنة مع الأصناف الأخرى من الأجراء. إلا أنه بالمقارنة مع الأصناف الأخرى الاجتماعية غير الأجراء التي تحظى بعدد الامتيازات

³⁶ انظر الامتيازات التي أسندتها المجلس الأعلى للقضاء لنفسه على حساب النفقات العمومية وانظر كذلك الزيادات في أجور محافظ البنك المركزي ونائبه والكااتب العام إثر تحصله على استقلالية سنة 2016 الخ من مجالس دستورية وغير دستورية يقع تمويلها من طرف ميزانية الدولة

الجبائية والمالية وبمواقع ريعية والتي تستثمر في الأنشطة البنكية والتجارية (خاصة المساحات الكبرى وتجارة الجملة) وفي ميدان التصدير والتوريد والعاملة في القطاع الموازي فان الموظفين إجمالاً والأجراء بالخصوص (باستثناء الإطارات العليا وبعض المهين) لا يمكن اعتبارهم من المستفيدين من منطوق الغنيمة الذي ساد في العشرية الماضية. كل ما حصل هو اتساع الفوارق بين مختلف أصناف الأجراء: بين العاملين في القطاع الخاص والعام، بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، بين أباطرة القطاع الموازي ولوبيات القطاع المنظم، بين المشتغلين بعقود غير محددة الأجل والعاملين بعقود محددة الأجل وخاصة بدون عقود شغل، بين الرأس مال البنكي والتجاري والصناعي الخ...

جدول عدد 16: تطور معدل الأجر السنوي بالإدارة العمومية في العشريتين 2011-2021

2021-2016	2015-2011	
5.2%	5.1%	1-تطور معدل الأجر السنوي بكامل الاقتصاد والأسعار الجارية
6.2%	-2.0%	- الفلاحة والصيد البحري
4.0%	4.1%	- الأنشطة التجارية غير الفلاحية
6.6%	8.2%	- الإدارة العمومية
-0.4%	0.2%	2-تطور معدل الأجر السنوي بكامل الاقتصاد والأسعار القارة
0.5%	-6.5%	- الفلاحة والصيد البحري
-1.6%	-0.7%	- الأنشطة التجارية غير الفلاحية
0.8%	3.2%	- الإدارة العمومية

المصدر: المعهد الوطني للتنافسية والدراسات الكمية.

إلى جانب الفوارق بين أصناف الأجراء يجب الإشارة إلى الفوارق صلب الموظفين أنفسهم حيث تمكن بعض أصناف الموظفين مثل رجال الأمن والقضاة والمالية والصحة ورجال التعليم الخ..... من تحسين دخلهم بنسبة ارفع بكثير من غيرهم من الموظفين. وتنامي هذه الاختلالات لا يوجد مبرراً لها سوى خصوصياتهم وادوارهم الحساسة على

الصعيد الأمني والايديولوجي من منظور التمكّن من دواليب الدولة والتشبّث بالسلطة من طرف الفئة الحاكمة. والجدير بالملاحظة ان ارتفاع الوظائف والامتيازات العينية والمالية التي واكبتها قد ساهمت إلى جانب ارتفاع عدد الموظفين وتعدد الزيادات الخصوصية المجحفة في التطور الهام لكتلة الأجور بالوظيفة العمومية. والاشكال الهام المطروح يتمثل في تراجع الإنتاجية وأداء الوظيفة العمومية إلى جانب تدهور جودة الخدمات الإدارية وانتشار الفساد رغم هذا التطور الهام لكتلة الأجور بالوظيفة العمومية.

ولتجاوز هذه الأوضاع اكتفت وزارة المالية ببرمجة تجميد الأجور الذي من المتوقع ان ينتج عنه تفادي نفقات بقيمة 1060 م د وبالإضافة الى تجميد الانتدابات بالوظيفة العمومية لتفادي نفقات بقيمة 415 م د والتشجيع على الخروج الى التقاعد قبل حلول الأجال القانونية للذين يبلغ سنهم 57 سنة فما فوق والمرتبب ان يقلص هذا الاجراء النفقات بقيمة 84 م د³⁷. اجمالا كل هذه الإجراءات مجتمعة من المتوقع ان ينتج عنها الحد من النفقات سنة 2022 بما قيمته 1559 م د.

وانطلاقا من المعطيات المذكورة وحرصا على اصلاح هذه الأوضاع بعيدا عن املاءات صندوق النقد الدولي التي لا تعنيها الا "سلامة التوازنات المالية في ظل اهمال البعد التنموي والاجتماعي يمكن التأكيد على المقترحات الاصلاحية الوطنية التالية التي يمكن إنجازها صلب خطة شاملة أثناء الأربعة سنوات القادمة:

■ **ضرورة ضبط خطة اعادة انتشار الموظفين أفقيا** (بين الوزارات ومختلف المصالح الإدارية) انطلاقا من الحرص على توفير ما يلزم من موارد بشرية للوزارات التي تشتكي النقص وعموديا بين السلط المركزية والجهوية والمحلية انطلاقا من تكريس المكاسب الدستورية في مجال اللامركزية واللامحورية وبناء ديمقراطية محلية تضمن تشريك كل المواطنين في المسار التنموي بمفهومه الشامل والمستدام والعادل.

³⁷ Programme de réforme pour une sortie de crise...

■ ضرورة ضبط خطة تكوين ورسكلة وإعادة تأهيل خاصة لمن سيضملمهم إعادة الانتشار في العاجل مع العمل على إرساء ثقافة التكوين مدى الحياة وفتح الافاق المهنية في إطار إعادة النظر في منظومة التأجير بالوظيفة العمومية قصد اصلاح الاختلالات المذكورة سابقا وتوزيع واضح للأدوار والمهام والأهداف.

■ إرساء نظام حوكمة جديد قائم على ضمان الحقوق مقابل القيام بالواجبات مع آليات واضحة تمكن من الشفافية ومن المتابعة والمحاسبة والردع لكل التجاوزات.

■ إرساء علاقات تعاقدية بين السلط الإدارية ومختلف الأطراف الاقتصادية والاجتماعية حتى تكون الامتيازات الجبائية والمالية واللوجستية محدودة في الزمن ومقابل الالتزام من طرف المستفيد بتحقيق أهداف يقع الاتفاق عليها مسبقا قصد تعزيز المسار التنموي. وفي هذا الإطار يجب كذلك رد الاعتبار لكراس الشروط عبر المتابعة والمساءلة والمحاسبة والرفع من حدة الإجراءات الردعية.

■ العمل على تعميم الرقمنة في إطار عصرنه العمل الإداري وتحقيق أكثر شفافية وتسهيل المتابعة.

■ تعزيز دور دائرة المحاسبات وتحقيق المتابعة الفعلية لتقاريرها واخذها بعين الاعتبار لتحقيق متابعة ومسألة ومحاسبة المسؤولين الإداريين.

■ إرساء قواعد واضحة للفصل بين الإداري والسياسي قصد تحقيق استمرارية وعقلانية وتراكمية الأداء الإداري. وهذا يتطلب مقاييس موضوعية وشفافة في مجال الانتداب والترقية والتعيينات الوظيفية. كما يتطلب ترشيد الامتيازات وتحويل الامتيازات العينية الى امتيازات نقدية معقولة ومحفزة لتحمل المسؤولية. كما يجب العمل على حماية الإدارة من تأثير اللوبيات والمافيات والكنائرية عبر الاعلام المستمر بالقرارات الإدارية في كل المجالات وتسهيل التحصيل على المعلومة لكل الأطراف المعنية بالشأن العام خاصة التي تشتغل في المجال الحقوقي والمدني والإعلامي وتشديد الإجراءات الردعية عند حصول التجاوزات.

■ تعزيز قدرة الإدارة على التخطيط الاستراتيجي واستباق الأحداث وضبط التوقعات بأكثر موضوعية والقدرة على التجديد والتأقلم السريع مع المتغيرات المختلفة

وطنيا وعالميا. كل هذه الأهداف يمكن تحقيقها بالتكوين المستمر وبانتداب الكفاءات والانفتاح على تجارب الغير والمتابعة والمحاسبة وتدعيم دور المجتمع المدني الخ... هذه الخطة الرباعية من شأنها ان تحافظ على البعد التنموي والاجتماعي للتوظيف العمومية عبر الرفع من أدائها ومن جودة خدماتها ودعمها لمسار النمو والتنمية الشاملة. لان الرفع من نسق النمو الذي يتطلب بدوره الرفع من الاستثمارات بما فيها العمومية التي تمثل الحل الهيكلي الوحيد للحد من نسبة كتلة الأجور من الناتج المحلي الخام. لأن ضعف نمو الناتج هو أصل الاشكال المطروح.

ب.2.2. التعامل مع الدعم من وجهة نظر اجتماعية مع تقييد دوره الاقتصادي

حسب التقديرات ستبلغ نفقات الدعم لسنة 2022 ما قدره 7262 م د وهو ما يمثل 15.4 % من جملة نفقات ميزانية الدولة و5.3 % من الناتج المحلي الإجمالي. وستتوزع هذه النفقات لدعم الموارد الأساسية (حبوب، زيت نباتي، حليب، عجين غذائي وكسكسي، سكر وورق مدرسي) بقيمة 3771 م د مقابل 2200 م د سنة 2021³⁸ ولدعم المحروقات بقيمة 2891 م د³⁹ على أساس فرضية ان معدل سعر النفط سيبلغ 75 دولار للبرميل ومعدل سعر صرف الدولار 2.920 دينار للدولار⁴⁰ ولدعم النقل العمومي بقيمة 600 م د مقابل 500 م د سنة 2021. والمعلوم ان حاجيات التمويل الضرورية لتوازن منظومة المحروقات والكهرباء والغاز في سنة 2022 تقدر ب 5137 م د سيكون تغطيتها عبر الدعم المبرمج من جهة وتعديل الأسعار المتوقعة من جهة اخرى.

كما ان الدعم المخصص للموارد الأساسية يأخذ بعين الاعتبار الضغط على النفقات بحوالي 429 م د في إطار اتخاذ تدابير جديدة قصد مزيد ترشيد دعم الموارد الأساسية والتحكم فيه وتشديد المراقبة على مسالك التوزيع للحد من ظاهرة التهريب

³⁸ المتوقع ان يصل دعم المواد الأساسية الى 4300 م د في نهاية 2022

⁴⁰ علما ان الزيادة ب 1 دولار في سعر البرميل تؤدي الى زيادة في نفقات الدعم ب 137 م د والزيادة ب 10 مليمات في سعر صرف الدولار تؤدي الى زيادة ب 40 م د في النفقات ومع مواصلة ارتفاع سعر برميل النفط الذي تجاوز بكثير الفرضية المعتمدة ب 75 دولار فمن المتربح ان يفوق بكثير دعم المحروقات قيمة 2891 م د.

وذلك في انتظار إرساء منظومة الدعم المباشر لفائدة الفئات الاجتماعية المستحقة بداية من 2023. كما ان ارتفاع قيمة دعم النقل العمومي قد وقع قصد الحد من ارتفاع تكاليف استغلال شركات النقل العمومي الذي سينتج عن تعديل أسعار المحروقات المبرمجة لسنة 2022.

والملاحظ ان طريقة معالجة ملف الدعم لا تختلف عن طريقة معالجة ملف كتلة الأجور وذلك للأسباب التالية:

■ أولاً لأن في الحالتين تهدف الإجراءات المعتمدة الى تحقيق سلامة التوازنات المالية.

■ ثانياً برمجة التخلي عن دعم المواد الأساسية ابتداء من 2023 وتعويضه بدعم مباشر لفائدة الفئات الاجتماعية المستحقة ينطلق من اعتبار الدور الاجتماعي للدعم ويهمل دوره الاقتصادي الذي يكمن من خلال دور الدعم في منوال التنمية التوسعي الذي يعتمد على استقطاب الأنشطة الاقتصادية المشغلة بالأساس لليد العاملة ضعيفة الكفاءة وضعيفة الأجور. لذلك ليس بالغريب ان تاريخياً بداية انطلاق العمل بمنظومة الدعم في أوائل سنوات السبعين من القرن الماضي تزامنت مع التخلي عن التمشي الارادي الذي ساد في عشرية الستينات في المجال التنموي واختيار الانفتاح على الأسواق العالمية لاستقطاب الاستثمارات المباشرة الأجنبية والاستفادة من الأنشطة المحولة نحو البلدان النامية Délocalisation في إطار المناولة وتدعيم التصدير. ولإرساء مثل هذا المنوال التنموي وقع اعتماد الدعم للحد من ارتفاع الأجور ولتدعيم تنافسية الاقتصاد لجلب أكثر ما يمكن من الأنشطة التي يقع تحويلها من بلدان الشمال المصنعة المتقدمة الى بلدان الجنوب النامية. ومن هذا المنظر فان الدعم يمثل احدى مكونات المنوال التنموي التوسعي المعمول به الى هذا اليوم ويعتبر تحويل مالي لفائدة المؤسسات الاقتصادية حتى تتمكن من الضغط على الأجور وتسديد أجور ضعيفة تمكثها من الحفاظ على تنافسيتها.

ومن هذا المنطلق من المفروض ان يقع التخلي عن الدعم في إطار إرساء بديل تنموي حتى لا يقع مزيد إعاقة المنوال التنموي الحالي الذي يشهد بدوره فتور متنامي في ظل انهيار كل التوازنات المالية الكلية واحتداد أزمة المالية العمومية

■ ثالثا التخلي عن الدعم وتصويبه لمستحقه يطرح قضية حجم المستحقين وقيمة التحويلات التي ستقع لفائدتهم للتعويض عن إلغاء الدعم. وحسب التمثي المعلن سيقصر التعويض على 310 ألف عائلة محدودة الدخل وبعض الآلاف من المعوقين والمسنين رغم أن الطبقة الوسطى متكونة من طبقة سفلى عريضة محدودة الدخل تشتغل جزئيا على الأقل في الأنشطة المصدرة وبالتالي تبقى مهددة باستمرار بالنزول تحت عتبة الفقر خاصة في غياب تعديل أجورها. وإذا وقع تعديلها فإنه سيؤثر سلبا على تنافسية المؤسسات في ظل ضعف الانتاجية وصعوبة السماح بمزيد انهبيار قيمة الدينار. وفي مثل هذه الأوضاع يصبح حجم المستحقين غير قار وغير ثابت ويصعب تحيينه في الإبان من حيث العدد وقيمة التعويضات التي من المفروض كذلك أن يقع تحيينها باعتبار مستوى التضخم المالي.

■ رابعا بجانب إهمال البعد التنموي وصعوبة الأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي، نلاحظ كذلك غياب إطار فكري مرجعي يحدد موقع الدعم في النشاط الاقتصادي وفي المسار التنموي: هل سيقع التخلي كليا عن سياسات الدعم في إطار تبني أعى للفكر النيوليبرالي الذي يعتبر الدعم عنصر معطل ومشوه لقانون السوق يساهم في خلق منافسة غير شريفة والحد من حرية المبادلات ؟ أو هل ستعمل السلطة على إلغاء الدعم الموجه للمستهلك وحصره في المستحقين مع توجيه الدعم للمنتجين في إطار مثلا تحقيق السيادة الغذائية وإعطاء الأولوية للقطاع الفلاحي الذي يشكي من إهمال تام منذ عديد السنوات أدى الى أزمة كل منظومات الإنتاج الفلاحي؟ علما ان القطاع الفلاحي الأوروبي يحظى بدعم هام في إطار ما يسمى بالسياسة الفلاحية المشتركة (PAC) ولا يمكن لصادراتنا الفلاحية بدون دعم منافسة الانتاج الفلاحي الأوروبي المدعم. بالإضافة الى ان عجز الميزان الغذائي التونسي قد تضاعف ثلاث مرات خلال العشر الأشهر الاولى من سنة 2021 ليبلغ 1690 م د مقابل 619 م د سنة 2020. كما يمكن كذلك التساؤل إذا كان سيقع في المستقبل توجيه الدعم للإنتاج في إطار الانتقال إلى بديل تنموي يفترض دعم أنشطة جديدة ناشئة تتطلب في بداية انطلاقها حد أدنى من الدعم؟ وهذه الأنشطة يمكن أن تكون في إطار الانتقال إلى اقتصاد أخضر يهدف إلى رسكلة النفايات والمياه المستعملة وتثمين الموارد الطبيعية مثل الشمس والرياح

للهيوض بالطاقات المتجددة وتحلية مياه البحر والمياه العميقة ذات ملوحة مرتفعة في إطار مواجهة العجز الطاقى والمائى المتنامى. علما انه منذ عام 2000 أصبحت تونس تسجل عجزا طاقيا ونقصا كبيرا في انتاج الطاقة زاد حدة بعد 2010 نتيجة تراجع الاستثمارات في قطاع المحروقات بالإضافة الى تآكل وتراجع المخزون الوطنى من انتاج الغاز الطبيعى على غرار حقل البرمة بتطاوين. وإذا تواصل هذا الوضع الى غاية 2035 سيبلغ العجز الطاقى 85 % حسب التوقعات. كل هذه الأسئلة الهامة والاستراتيجية تتطلب إجابات واضحة وخطط استراتيجية طموحة وفي مستوى التحديات لمعالجة الإشكالية المطروحة فيما يخص الدعم. والمعلوم ان تنامي العجز الغذائى والطاقى قد ساهم في تآكل وتراجع احتياطي العملة المسجل في الأشهر الفارطة من أكثر من 160 يوم توريد الى أقل من 120 يوم في ديسمبر 2021⁴¹. هذا التراجع تلاه استقرار لا يعكس وضع اقتصادى صحى ومرح نظرا ان هذا الاستقرار ناتج بالأساس عن بطء في نسق الشراءات التي تخص موارد التجهيز والمواد الأولية والنصف المصنعة ذات العلاقة بالاستثمار وعن ترشيد نسبي لواردات السلع المدعمة على غرار الأدوية الشيء الذي من شأنه ان يساهم في استمرار الانكماش الاقتصادى ويتسبب في مزيد تدهور سعر الصرف. وفي هذا الظرف بالذات المتميز باستمرار الضبابية حول تطور الاقتصاد العالمى وامكانية ايجاد الحلول للميزانية العمومية في العاجل يجب الحرص على الحفاظ على احتياطي العملة بالتخلي عن توريد كل الكماليات ومنع الحج والعمرة والتقليص من قيمة المنح السياحية الخ على الأقل مدة سنتين

لذلك فان ملف الدعم لا يمكن طرحه من زاوية سلامة التوازنات المالية فقط لأنه يطرح قضايا تنموية واجتماعية ذات أبعاد استراتيجية. وبالتالي يجب أن يقع معالجة هذا الملف:

- في إطار الانتقال إلى منوال تنموي بديل

⁴¹ علما أن هذا الاحتياطي بلغ أقصاه 186 يوم توريد سنة 2009 قبل ان يأخذ في التراجع من سنة 2010 الى سنة 2014 ويشهد تحسنا ليبلغ 128 يوم توريد سنة 2015 ثم يعود الى التراجع من 111 يوم سنة 2016 الى 93 يوم سنة 2017 و75 يوم سنة 2018 ليشهد بعد ذلك نسق تصاعدي يتسم بالتذبذب في ظل استمرار الانكماش الاقتصادى وغياب إجراءات جديدة لتحقيق الانتعاش الاقتصادى

- في إطار توجيه الدعم بالأساس إلى المنتج والحد من دعم الاستهلاك
- في إطار اعتماد آليات مرنة تسمح بالتأقلم السريع مع المتغيرات العديدة حتى يشمل توجيه الدعم الى كل من يستحق ذلك.
- مع إعطاء الأولوية للانتعاش الاقتصادي عبر الاعتماد بالأساس على تعبئة موارد عمومية إضافية تسمح بالرفع من الاستثمار العمومي حتى يلعب دور القاطرة في هذه المرحلة المتميزة بانكماش الاستثمار الخاص
- في العاجل بالإضافة إلى ما ورد في ميزانية 2022 حول ترشيد دعم المواد الأساسية الغذائية وتشديد المراقبة على مسالك التوزيع للحد من ظاهرة التهريب يمكن كذلك ترشيد دعم المحروقات في عديد الحالات التي لا ينتج عنها إرهاق الميزانية العمومية. حيث أنه بالرجوع الى الجدول 18 يتضح أنه هناك هامشا هاما للتعامل مع ملف المحروقات لأن الأوضاع تختلف حسب أنواع المحروقات وتكشف عن وجود فائض إجمالي صافي لفائدة ميزانية الدولة نتيجة أهمية الأداءات في تركيبة السعر عند الاستهلاك (جدول 17) لذلك يمكن تجاوز هدف سلامة التوازنات المالية والأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاجتماعية والتنموية عبر تخفيض الدعم تدريجيا حسب أنواع المحروقات والأصناف الاجتماعية المستهلكة لها كما يمكن تخفيض بعض الأداءات أو توجيه الموارد المتحصل عليها من تخفيض الدعم نحو دعم الإنتاج الفلاحي أو دعم الطاقات البديلة مثلا كما يمكن اعتماد نسق أسرع لتخفيض بعض أنواع المحروقات المستهلكة من طرف أصناف اجتماعية محظوظة الخ...

جدول 17: مكونات سعر البيع لهفتلأ أنواع المحروقات في سنة 2019

بتزین بدون رصاص	غزوال عادي	غزوال بدون كبريت	بتزول منزلي	بتزول صناعي	
1378	1486	1524	1443	1443	السعر عند التوريد بالمليم للتر(م.ل)
-238	-359	-358	-747	-163	الدعم (م.ل)
1140	1127	1166	696	1280	سعر البيع من طرف STIR(م.ل)
743	298	507	140	216	مجموع الاداءات لفائدة (TVA+DC+RPD) (م.ل)
103	79	84	62	64	هامش الربح للموزعين بالجملة (م.ل)
79	66	68	52	-	هامش الربح للموزعين بالتفصيل (م.ل)
2065	1570	1825	950	1560	سعر البيع عند الاستهلاك

الجدول عدد 18: توزيع الدعم ومدافيل الإيرادات حسب أنواع المعروقات سنة 2019

بتزول صناعي	بتزول منزلي	غزوال بدون كبريت	غزوال عادي	بتزين بدون رصاص	
163	747	358	359	238	قيمة الدعم بالمليم/لتر
217	140	507	298	743	مجموع الاداءات على الاستهلاك والقيمة المضافة بالمليم/لتر
54	-607	+149	-61	+505	النتيجة الصافية (عجز أو فائض بالنسبة للخزينة العمومية بالمليم/لتر
156	950	1825	1570	2065	سعر البيع عند الاستهلاك
13.8%	14.7%	28%	19%	36%	نسبة الأداءات ف سعر البيع عند الاستهلاك %

ب.3.2. التعامل مع ملف المنشآت العمومية من منظور سلامة التوازنات المالية بدون اعتبار البعد التنموي وتقييم تجربة الفوصة

بداية، يجب التأكيد على أن الفكر النيوليبرالي وصندوق النقد الدولي يعتبران من منطلق الحرص على "سلامة التوازنات" أن الحل الأمثل والأنجع يتمثل في التخلص من المؤسسات العمومية نظرا من جهة لاعتبارات ايدولوجية وعقائدية تؤمن بأن القطاع الخاص هو الوحيد الذي يضمن النجاعة والمردودية وحسن التصرف مقارنة بالقطاع العام ومن جهة أخرى لأن في تونس المؤسسات العمومية أغلبها أصبحت تشتكي من عجز متصاعد يساهم في احتداد أزمة المالية العمومية. وبالتالي أصبح الحرص على سلامة التوازنات المالية للميزانية العمومية يحتم التخلص من هذه المؤسسات جملة وتفصيلا عبر خصوصتها. وهنا يجب التأكيد على أن مثل هذا الموقف لا يهيمه أن المقارنة بين المؤسسة الخاصة والمؤسسة العمومية لا تستقيم من الناحية المنهجية لعدة أسباب:

- لأن المؤسسة الخاصة لها أهداف فردية ربحية صرفه تسعى لتحقيقها في العاجل خلافا للمؤسسة العمومية التي لها أهداف كلية عمومية تنموية

واجتماعية تسعى إلى تحقيقها في الآجل طبقا لمخططات وأهداف استراتيجية. وبالتالي تصبح المقارنة التي تعتمد على مقارنة النتائج المالية المسجلة بين الخاص والعام غير موضوعية وغير نزيهة.

■ لأن المؤسسة الخاصة في مجال الحوكمة تخضع إلى معطيات ومتغيرات السوق سواء كانت التي تخص أسعار عناصر الإنتاج أو أسعار المنتوجات خلافا للمؤسسة العمومية التي تخضع لحوكمة غالبا غير مباشرة متمركزة صلب الوزارات المعنية والى معطيات ومتغيرات كلية لها صبغة اجتماعية وتنموية

■ لأن المؤسسات العمومية التونسية أغلبها قبل 1986 سنة بداية مرحلة الانتقال الليبرالي كانت ناجحة ومشعة افريقيا في عديد القطاعات (النقل الجوي، الاشغال العامة، الاتصالات télécom الصحة، السياحة...) ومساهمة في تمويل خزينة الدولة رغم أنها ملتزمة بتطبيق القوانين في جميع المجالات الجبائية والاجتماعية والتجارية خلافا للقطاع الخاص الذي كان ولا يزال يتهرب جبائيا من تسديد الضرائب كليا أو جزئيا ومن التطبيق الكامل لقوانين الشغل وتجاريا من خلال عدم تطبيق قوانين المنافسة النزيهة وماليا من خلال التهرب من تسديد الديون البنكية.

■ كما أن القطاع الخاص غير صحيح أنه لا يمثل عبئا على الميزانية بل أن هذا القطاع هو المستفيد الأول من الميزانية العمومية من خلال التمتع بالتخفيضات المتكررة لنسبة الضرائب على الشركات ومن التنامي المتواصل للامتيازات الجبائية والمالية والدعم المرتفع والمتواصل لعدد المنتوجات الغذائية والطاقية التي تساهم في الضغط على تكاليف المؤسسة وتدعم تنافسيتها. بالإضافة إلى ذلك تتمتع عديد المؤسسات الخاصة بمواقع ريعية في ظل الحماية الجمركية وغض النظر عن السلوكيات الاحتكارية والتهرب

الجبائي والاجتماعي الخ... لذلك من المغالطة اعتبار "جدوى القطاع الخاص" هو نتيجة قرارات فردية عقلانية وحوكمة رشيدة وقدرة على المبادرة والمراهنة. علما أنه وقت الأزمات والكوارث يلجأ القطاع الخاص إلى الدولة لتفادي الإفلاس والانقراض. وبعد مرور الأزمات يصبح يبارك ويناصر الاختيارات الهادفة الى تقزيم وتفكيك الدولة.

■ كما أن الموقف الإيديولوجي العقائدي لا يحرص على انجاز تقييم موضوعي للمؤسسات العمومية لمعرفة لماذا هذه المؤسسات كانت أغلبها رابحة رغم قيامها بمسؤولياتها الاجتماعية والتنمية واحترامها للقوانين المعمول بها وأصبحت بعد ذلك خاسرة ماليا.

كما أنه لا يحرص على تقييم نتائج الخوصصة التي أنجزت منذ 1986. لكن من المؤسف أن كل هذه التساؤلات والملاحظات الموضوعية لا نجد لها أثر في برامج السلطة القائمة سواء كان ذلك في الوثائق التي تخص ميزانية 2022 أو في الوثيقة التي وقع إرسالها لصندوق النقد الدولي والتي تعبر عن موقف الحكومة الحالية من الإشكاليات القائمة وبرنامج الإصلاحات التي ستعمل على إنجاحه للخروج من الأزمة. وكالعادة في هذا البرنامج لا نجد أثرا للبعد التنموي والاجتماعي بل لا نجد إلا الحرص على سلامة التوازنات المالية في كل الملفات بما فيها ملف إصلاحات المنشآت العمومية.

هذه الإصلاحات أثناء فترة 2022-2024 تؤكد أولا على ضبط خطة لتنقية الأوضاع المالية للمؤسسات العمومية وثانيا على جدولة الديون البنكية في إطار مراجعة سياسة الأسعار وتنقية مختلف الأوضاع وثالثا على اعتماد خطة لتنقية الأوضاع الاجتماعية⁴². للجواب عن هذه التساؤلات والملاحظات المشار إليها سابقا يمكن تقديم الإيضاحات التالية:

⁴² برنامج الإصلاحات للخروج من الأزمة" وثيقة صادرة عن الحكومة بالفرنسية وقع إرسالها الى رئاسة صندوق النقد الدولي لطلب جولة من النقاشات حول برنامج تعاون جديد

✓ أولاً يجب الملاحظة ان التغيير الحاصل في أداء المؤسسات العمومية وفي تراجع مردودها المالي قد وقع أثناء مرحلة الانتقال الليبرالي التي تتميز بالأساس:

● بالتخلي عن التمشي الارادي في المجال التنموي الذي نتج عنه غياب التخطيط الاستراتيجي للاقتصاد في ظل تخلي الدولة عن ضبط سياسات قطاعية واضحة⁴³ تحدد موقع ودور المؤسسات العمومية في تحقيق الأهداف القطاعية. هذا التخلي وقع منذ 1993 في إطار مجلة الاستثمار الموحدة التي قطعت مع مجالات الاستثمار القطاعية السابقة. كما ان هذا التخلي وقع العمل به باسم مبدأ نيوليبرالي ينادي بحياد الدولة أي بحياد السياسات العمومية حتى لا يقع الاخلال بقواعد السوق التي تعتبر هي الأنجع لتوجيه الموارد وتوزيعها بين الجهات والقطاعات والأنشطة الاقتصادية. علما بأن هذا التخلي يمثل احدى الإجراءات والتوصيات الأساسية للفكر النيوليبرالي ولصندوق النقد الدولي الهادفة الى تقزيم وتفكيك الدولة قصد إعاقة كل تمشي تنموي ارادي.

● في ظل هذه التطورات الجديدة أصبحت المؤسسات العمومية فاقدة للبوصلية ولكل دور تنموي وأصبحت السلط المركزية المشرفة عليها تتعامل معها من وجهة نظر سياسية كغنيمة يقع توزيعها للترضيات ولكسب الأنصار على قاعدة الولاءات السياسية مقابل الامتيازات الاقتصادية والمالية ومن وجهة نظر اجتماعية كوسيلة لتعديل سوق الشغل وكسب السلم الاجتماعي. كما ان هذا التعامل من خلال عديد القرارات الارتجالية ساهم في احتداد أزمة عديد المؤسسات العمومية من أهمها الشركة التونسية للكهرباء والغاز التي تعتبر احدى المشاريع الكبرى المهيكلة للنسيج الاقتصادي. ذلك انه على سبيل المثال قد وقع دفع هذه الشركة STEG للتداين بالعملة الأجنبية ثم تحميلها مخاطر الصرف الشيء الذي أدى الى ارتفاع قيمة الأعباء المالية (فوائد ومخاطر الصرف) من 150.6 م د سنة 2015 الى 1534.1 م د سنة 2018 أي تطور ب 10 أضعاف ونتيجة لذلك ارتفعت خسائر هذه الشركة لتمر من 23.8 م د سنة 2015

⁴³ كل ما تبقى من سياسات عمومية قطاعية تقتصر على تحفيز الاستثمار الخاص عبر تقديم امتيازات جيبانية ومالية والمساهمة في تأهيل المؤسسات والتحفيز على التصدير وعلى الانتصاب في الجهات التي تعاني من ضعف التنمية وذلك دون توجيه الاستثمارات نحو قطاعات او أنشطة معينة في إطار تنوع النسيج الاقتصادي وتثمينه عبر بعث سلاسل انتاج (filieres) وإنجاز مشاريع مهيكلة (مشاريع كبرى) للنسيج الاقتصادي الخ...

الى 2093.5 م د سنة 2018 علما ان عدد الأعوان المباشرين بهذه الشركة قد تراجع من 12288 عون سنة 2015 الى 12031 سنة 2018 كما ان معدل ارتفاع كتلة الأجور بهذه الشركة لم يتجاوز 4 % سنويا اثناء هذه الفترة 2015-2018 التي تميزت بتضخم مالي تفوق نسبته في المعدل السنوي نسبة 4%.

والجدير بالملاحظة انه رغم هذه التطورات التي نتج عنها تهميش المؤسسات العمومية فقد أشار آخر تقرير⁴⁴ ان المؤشرات المالية المجمعة لـ 77 مؤسسة عمومية خلال الفترة 2018-2019 تبرز وجود "نتيجة صافية مجمعة سلبية تقدر بـ 711.5م د. لكن هناك 34 منشأة عمومية من بين 77 منشأة سنة 2019 قد سجلت نتيجة صافية إيجابية بمجموع قدره 1100.1 م د بينما سجلت 43 منشأة من بين 77 نتيجة صافية سلبية بمجموع قدره 1811.5م د. وهذا التنوع في الوضعيات يؤكد عقم الحكم بالجملة على المنشآت العمومية انطلاقا من فرضيات وقناعات عقائدية دغمائية.

● في إطار العمل بمبدأ حياد الدولة غاب البعد التنموي وحلت محله أولويات جديدة تركز على النمو وسلامة التوازنات المالية القائمة على الحد من عجز الميزانية ومن عجز الميزان الجاري ومن نسبة المديونية خاصة العمومية والتحكم في التضخم المالي والرفع من نسبة الاندماج في العولمة النيوليبرالية والعمل على استقطاب الاستثمارات الخارجية في غياب أي بعد تنموي واجتماعي. علما ان كل هذه الأهداف المنفصلة عن بعضها لا تمثل إشكالية في حد ذاتها. الاشكال يكمن في غياب البعد التنموي وفي انحصار الاهتمام بسلامة التوازنات المالية على حساب سلامة التوازنات الحقيقية التي تمثل البعد الاجتماعي واهمال البعد البيئي واستدامة المسار التنموي وفي تغليب الاندماج العالمي على حساب الاندماج الوطني قطاعيا وجهويا وإقليميا وطمس الخصوصيات الثقافية الوطنية باعتبار ان العالم بفضل العولمة النيوليبرالية أصبح "قرية صغيرة موحدة" على قاعدة هيمنة المنطق السلعي.

● في ظل كل هذه التطورات أصبحت المؤسسات العمومية يتعامل معها من طرف السلط المختلفة بمثابة المريض في حالة موت سريري يتربص ساعة فراق الحياة

44 انظر التقرير حول النشاط العمومية المرفق لقانون المالية لسنة 2022 صفحة 15.

(الخصوصية) عاجلا او آجلا حسب تطور موازين القوى بين الأطراف المتنازعة. الطرف الأول (الفكر النيوليبرالي وصندوق النقد الدولي) يعتبر المؤسسات العمومية عبئا يزيد من أزمة المالية العمومية ويعيق مسار النمو والطرف الثاني القطاع الخاص خاصة منه الطيف المتربص بالمواقع الربعية يعتبر المؤسسات العمومية غنيمة يجب خوصصتها وتخليصها من براثن البيروقراطية والطرف الثالث (الطرف النقابي والأطراف التقدمية) يعتبر المؤسسات العمومية مكاسب للشعب لا يجب التفريط فيها بل يجب حسن استعمالها كرافعة لدفع مسار التنمية الشاملة والعادلة. والطرف الأخير الممثل للسلطة القائمة غالبا ما يفتقد الى برامج بديلة تمكن من التثبيت بالمكاسب الشعبية. بجانب هذه الأسباب الرئيسية التي تفسر تراجع أداء اغلب المؤسسات العمومية يجب كذلك الإشارة الى غياب تقييم موضوعي لتجارب الخصوصية المسجلة منذ 1986. وفي هذا المجال يجب الإشارة الى المعطيات التالية:

➤ بالرجوع الى عمليات الخصوصية المنجزة في فترة 1987-2017 قد بلغ عدد عمليات الخصوصية 438 عملية (منها 162 عملية وقعت في الفترة بين 1997 و 2001) شملت 228 منشأة عمومية مكنت من الحصول على مداخيل اجمالية لم تتجاوز 6421 م د. ومن خلال الاحصائيات الشاملة لخصوصية 217 منشأة عمومية يتضح ان المداخيل المسجلة قد بلغت 6013 م د منها نحو 90 % نتيجة استثمارات أجنبية. علما ان التفويت في 35 % من رأس مال شركة تونس للاتصالات سنة 2006 قد وفر لوحده 3552 م د اي 64.8 % من مداخيل خصوصية 217 منشأة عمومية و 50.6 % من مجموع مداخيل خصوصية 228 منشأة عمومية على كامل الفترة 1987-2017.

➤ الخصوصية شملت قطاعات ومنشآت مختلفة واستراتيجية مثل البنوك والتأمين والاتصالات ونيابات توريد السيارات وعديد الأنشطة الصناعية مثل مواد البناء (الاجر والاسمنت...) والصناعات الميكانيكية والكهربائية... التي تتميز كلها بتحقيقها لأرباح هامة وبعضها يتميز باحتلالها لمواقع ربعية او أساسية في النسيج الاقتصادي.

➤ بجانب المردود المالي الضئيل للخصوصية يجب الإشارة الى ان المؤسسات المخصوصة لم ينتج عنها زيادة في طاقات الإنتاج المحلية التي تمكن من القدرة على خلق ثروة إضافية ودعم مسار النمو. كل ما حصل هو مجرد نقل الملكية من القطاع العام

الى الخاص أدى بالطبع الى نقل المرائب الى أطراف أجنبية التي ستقوم بدورها بنقلها الى الخارج وتساهم في تنامي تحويل الفائض الاقتصادي نحو أقطاب اقتصادية خارجية وفي تقليص القدرة التراكمية للاقتصاد التونسي كما أشرنا الى ذلك في المحور الأول.

➤ بالإضافة الى ذلك أصبحت المنشآت المخصصة تستفيد من عديد الامتيازات الجبائية والمالية ومن عديد البرامج المساندة للقطاع الخاص منها برنامج تأهيل المؤسسات (PMN) وتدعيم التصدير الخ... وتساهم في أزمة المالية العمومية نتيجة التقليل الحاصل للموارد العمومية غير الجبائية على إثر خصخصة المنشآت الربحية التي كانت تساهم من خلال نقل مرائبها الى الخزينة العمومية في دعم الموارد العمومية الذاتية من جهة وفي ارتفاع النفقات العمومية من جهة أخرى نتيجة الحفاظ على الشركات العمومية التي لا تحقق مرائب والتي تشهد تنامي عجزها المالي بجانب تمتع المنشآت المخصصة بالامتيازات الجبائية (نقص في موارد الدولة) التي تعتبر بمثابة النفقات العمومية وبجميع برامج تشجيع القطاع الخاص التي ينتج عنها كذلك نفقات عمومية متصاعدة.

➤ أخيرا يجب الإشارة الى ان الخصخصة كما وقع إنجازها إلى جانب عدم مساهمتها في الرفع من طاقة الإنتاج ومن تنوع وتطوير النسيج الاقتصادي وفي الرفع من الادخار والاستثمار الوطني نتيجة تحويل الفائض الى الخارجي والمساهمة في احتداد أزمة المالية العمومية... فإنها تسببت كذلك في تنامي الهيمنة الأجنبية على النسيج الاقتصادي وتثبيت هذا النسيج في تقسيم دولي للعمل يعتمد الاكتفاء باستغلال الامتيازات التفاضلية القارة القائمة على استغلال الموارد الطبيعية وعلى استغلال اليد العاملة قليلة الكفاءة والتي تشتغل بأجور زهيدة ومدعمة من طرف سياسات دعم الموارد الغذائية الأساسية وعديد عناصر الإنتاج والاستهلاك الأخرى كالمحروقات.

ومن خلال استعراض كل هذه المعطيات يتضح ان هناك ضرورة أكيدة في التخلص من العقد الناتجة عن معتقدات وتوصيات صندوق النقد الدولي والتعامل مع ملف المؤسسات العمومية من خلال:

✓ انجاز تقييم موضوعي لوضع المؤسسات العمومية بالتوازي مع انجاز تقييم موضوعي لتجربة الخوصصة تأخذ بعين الاعتبار التحقيق في مجمل الجوانب المثارة سابقا.

✓ إعادة تحديد دور المنشأة العمومية في إطار رد الاعتبار للبعد التنموي ولتمثلي الارادي البراغماتي لتحقيق تنمية مستدامة شاملة وعادلة.

✓ ورد الاعتبار هذا يمر حتما عبر التخلص من عقد الفكر النيوليبرالي المهمين الموجود لدى عديد الأطراف المكونة للنخب التونسية. وهذه العقد تشمل مفهوم السوق ودور الدولة ومفهوم الامتيازات التفاضلية ومفهوم حياد السياسات العمومية واستقلالية البنك المركزي والأمن الغذائي في مفهومه التجاري ومفهوم السيادة الوطنية في ظل العولمة النيوليبرالية الخ... وإعادة ابتكار وتجديد مفاهيمنا للتنمية يمر حتما عبر التخلص من هذه العقد واعتماد تمثلي براغماتي يمكن من تحقيق تنمية شاملة ومستديمة.

✓ كما يمر حتما في ظل الأزمة الحالية الشاملة اقتصاديا وماليا وقيما واجتماعيا وبيئيا... عبر اعادة الاعتبار للدولة وللتضامن والعمل الجماعي ولثقافة العمل وإعادة العمل بالسياسات القطاعية في كل المجالات الفلاحية والصناعية والخدماتية. إلى جانب اعادة العمل بالسياسات النشيطة في مجال إعادة توزيع الثروة والنهوض بالمسألة الاجتماعية بالإضافة إلى تحديد سياسات تهتم بالبيئة والمحيط وتأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الخطيرة في مجال البيئة والمناخ وتحرص على تحقيق الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق تنمية مستدامة.

ب.4.2. في ميزانية 2022 ترشيد النفقات العمومية الأفرى و وقع على حساب الاستثمار العمومي والنفقات الاجتماعية الأساسية

ترشيد النفقات العمومية الواردة في ميزانية 2022 نتج عنه تراجع حجم الاستثمار العمومي وتراجع نسبة النفقات المرتبطة بأهم مكونات المسألة الاجتماعية وبالتالي ميزانية 2022 تمثل مجرد مواصلة لنفس الاختيارات ونفس السياسات التي تخلت عن التمثلي الارادي لتتقرب منذ سنوات ان تقود الامتيازات الجبائية والمالية وكل

إجراءات الدعم المتنوعة الى تحفيز الاستثمار المحلي الخاص وجلب مزيد الاستثمارات الأجنبية. وقد ارتفع نسق هذا الدعم منذ اعتماد سياسات تقشفية بالتصويت على قانون الاستثمارات لسنة 2016 ثم تعويض 25 رخصة استثمار بكراس شروط في جوان 2021 ثم الغاء 26 رخصة استثمار في جانفي 2022... لكن النتائج المسجلة الى حد الان تتميز بتراجع الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية وتواصل الانكماش الاقتصادي واللجوء المتكرر الى اعتماد سياسات تقشفية. هذه السياسات التي ينتج عنها تقشف على حساب البعد التنموي بالخصوص عبر تراجع الاستثمار العمومي جدول عدد 19 بجانب ضعف نسبة إنجازه. ذلك انه في إطار تقزيم دور الدولة وتدعيم القطاع الخاص تواصل تراجع نفقات الميزانية المخصصة للاستثمار العمومي الذي بلغ 4218 م د في الميزانية المحينة لسنة 2021 لينخفض الى 4183 م د متوقعة في ميزانية 2022. وهذا المنحى التراجعي شهد ارتفاع نسقه في مرحلة الانتقال الديمقراطي التي حافظت على نفس الاختيارات النيوليبرالية في كل المجالات بما فيها مجال الاستثمار العمومي رغم ان الاستثمار الخاص قد سجل تراجعا مستمرا منذ سنة 2011. وكان من المفروض كما جرت العادة في كل بلدان المعمورة ان يقع الرفع من الاستثمار العمومي حتى يلعب دور القاطرة المحفزة والمنشطة للاستثمار الخاص. لكن العكس هو الذي وقع وساهم في مزيد الركود والانكماش الاقتصادي الذي أدى الى معدل سنوي لنسبة النمو لم تتجاوز 1.6 % أثناء فترة 2011-2019 على إثرها وقع تسجيل نسبة نمو سلبية بلغت 9.2%- سنة 2020 في ظل جائحة كوفيد. بالطبع الرفع من الاستثمار العمومي كان يتطلب الرفع من الموارد العمومية الذاتية قصد الحد من الارتفاع المتنامي للمديونية العمومية. وهذا التمشي المنطقي كان يتطلب اتخاذ إجراءات استثنائية نادينا باعتمادها منذ 2018 على الأقل⁴⁵ وذكرنا بأهمها بعد 25 جويلية 2021 (انظر الملحق 1 و2). لكن لا حياة لمن تنادي حيث استمر العمل بنفس الاختيارات ونفس السياسات مما زاد الطين بلة. وفي مجال الاستثمار نلاحظ التراجع المستمر (جدول 19) لنسبة نفقات الاستثمار من الناتج المحلي التي تراجعت من 6.7% سنة 2012 الى 5.1% سنة 2018. وبالتالي ميزانية 2022 تمثل مجرد مواصلة لنفس الاختيارات ونفس السياسات التي تخلت عن

⁴⁵ عبد الجليل البدوي " أي برنامج انقاذ عاجلا واي بديل تنموي اجلا" نشر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أوت 2018

التمثلي الإرادي وتترقب منذ سنوات ان تقود الامتيازات الجبائية والمالية وكل اجراءات الدعم المتنوعة الى تحفيز الاستثمار الخاص المحلي وجلب مزيد الاستثمارات الاجنبية. لكن العكس هو الحاصل نظرا ان النتائج المسجلة الى حد الآن تتميز باستمرار تراجع الاستثمارات الخاصة المحلية والاجنبية وتواصل الانكماش الاقتصادي واللجوء المتكرر الى اعتماد سياسات تقشفية. هذه السياسات التي ينتج عنها تقشف على حساب البعد التنموي بالخصوص عبر تراجع الاستثمار العمومي.

إلى جانب تراجع البعد التنموي نسجل كذلك تآكل البعد الاجتماعي ومكونات المسألة الاجتماعية عبر تراجع نسبة النفقات العمومية الموجهة لأهم الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والتكوين والمساعدات الاجتماعية وهذا التآكل أدى الى تراجع نسبة مجموع نفقات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية في مجمل النفقات العمومية من 47.5 % سنة 2001 الى 39.9 % سنة 2011 و 33.5 % سنة 2021. ومن المتوقع ان تنزل هذه النسبة الى 30.6 % سنة 2022. حيث ستراجع نسبة النفقات الصحية من 7.1 % سنة 2021 الى 6.8 % سنة 2022 نتيجة تراجع حجم النفقات الصحية من 3865 م د محية في القانون المالية التعديلي لسنة 2021 الى 3250 م د متوقعة سنة 2022. كما ان نسبة نفقات التربية ستراجع من 15.5 % سنة 2021 الى 14.8 % مرتقبة سنة 2022. من جهتها ستراجع نسبة نفقات الشؤون الاجتماعية من 5 % سنة 2021 الى 4.7 % سنة 2022. اما نفقات التعليم العالي والبحث العلمي فقد حافظت على نسبتها الضعيفة البالغة 4.2 % سنة 2022 مقارنة ب 2021.

مقابل هذا التراجع في الجوانب الاجتماعية الأساسية حاولت السلط⁴⁶ اعتماد اجراءات مختلفة متفرقة تهدف لتمرير السياسات التقشفية المعتمدة مع الحد بنسبة طفيفة من وقعها السلبي على بعض الشرائح الاجتماعية الأكثر فقرا. هذه الإجراءات الاجتماعية تقتصر على الترفيع ب 20 دينار للمنحة المسندة الى العائلات المعوزة لتصبح 200 دينار شهريا، بالإضافة الى إسناد منحة شهرية لفائدة أبناء العائلات محدودة

⁴⁶انظر التفاصيل في مشروع ميزانية الدولة لسنة 2022، صفحة 46

ومتوسطة الدخل دون 6 سنوات (120 ألف منتفع بـ 30 دينار شهريا الخ...⁴⁷) بجانب الإجراءات لمجابهة تداعيات الأزمة الصحية⁴⁸.

جدول عدد 19: تطور المجهود الاستثماري العمومي

2022	2021	2020	2019	2018	
57291	55520	48833	42273.6	37566	حملة النفقات العمومية
4183	4218	3826	4125	5893	نفقات الاستثمار العمومي
138238.9	127181.1	117053.1	122671.4	112634.2	الناتج المحلي الخام
41.4%	43.6%	41.7%	34.4%	%33	1/3
3%	3.3%	3.2%	3.4%	5.2%	2/3

المصدر: تقارير حول ميزانية الدولة

⁴⁷ انظر بقية الإجراءات الواردة بالصفحة 20 في "التقرير حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2022" الصادر في ديسمبر 2021 عن وزارة المالية.

⁴⁸ علما أن ميزانية وزارة الصحة ستشهد انخفاضا بين النفقات المحبنة في قانون المالية 2021 والنفقات المبرمجة في قانون المالية لسنة 2022 وذلك من 3868.161 مليون دينار سنة 2021 الى 3250.000 مليون دينار سنة 2022 (انظر مشروع ميزانية 2022، صفحة 41)

اللجوء مرة أخرى الى صندوق النقد الدولي بدون القيام بكل الإجراءات التي تمكن من تعبئة اقصى موارد عمومية إضافية قصد الحد من اللجوء الى التداين العمومي خاصة منه الخارجي سيجعل تونس ضعيفة القدرة التفاوضية وعرضة للابتزاز والالتزام بتطبيق شروط مجحفة ستزيد من قساوة السياسات التقشفية وانعكاساتها المأسوية على الطبقات الضعيفة والمتوسطة. خاصة ان هذه الطبقات تعاني منذ بداية جائحة الكورونا من ارتفاع البطالة التي بلغت نسبتها 18.4 % اثناء الثلاثي الثالث من سنة 2021 نتيجة افلاس عديد المؤسسات وتنامي الصعوبات المالية لدى أغلبية المؤسسات المتبقية كما ورد ذلك سابقا، بجانب ارتفاع نسبة الفقر الذي أصبح يفوق 950 ألف عائلة أي حوالي 4 ملايين مواطن كما صار يشمل حتى المتحصلين على شغل في إطار تنامي تهميش التشغيل الذي لا يمكن من دخل كافي وقار ومن حماية اجتماعية تساهم في تغطية مصاريف العلاج. كما ان الفترة الأخيرة تميزت بوجود موجة خطيرة وواسعة النطاق لارتفاع الأسعار نتيجة تراجع نسق خلق الثروة واللجوء المتنامي الى توريد عديد السلع الأساسية التي تشهد ارتفاعا لأسعارها في الأسواق العالمية (مثل النفط والحبوب وعلف الحيوان والأدوية الخ...) ولتكاليفها نتيجة انهيار قيمة الدينار وتغول فئة الكناطرية التي أصبحت تلجأ بأكثر حدة الى المضاربة والاحتكار والتهرب كوسائل أصبحت تعتمد لتغذية الغضب الشعبي وتنمية الحركات الاحتجاجية التي شهدت تصاعدا ملحوظا منذ اعتماد السياسات التقشفية سنة 2016⁴⁹ وإفراغ الخطاب السياسي الحالي من كل مصداقية قصد احباط الاجراءات التصحيحية المتمثلة في مقاومة الفساد واجهاض منحرج 25 جويلية.

ويبقى السؤال المطروح الآن هل ستستمر القوى المهيمنة داخليا وخارجيا في استغلال كل تحول سياسي في تونس لمزيد احكام قبضتها وتمير اختياراتها وتجذير

⁴⁹ هذه الحركات بلغ عددها 10883 سنة 2021 مقابل 5002 سنة 2015 و8713 سنة 2016 و10452 سنة 2017 و8759 في ظل بداية

جائحة كورونا

هيمنتها؟ ذلك أنه منذ استقلال البلاد قد تمكنت هذه القوى اجمالا من استغلال الازمات والتوترات الاجتماعية والنضالات الشعبية وما يليها من انتقال السلطة السياسية من فريق او نظام سياسي الى آخر وتوظيف الشعبية التي يحظى بها كل نظام سياسي جديد في البداية لإعادة تجديد هيمنتها تحت غطاء تمرير الاصلاحات "الضرورية والحتمية" التي يروج لها بأنها قادرة على انقاذ البلاد في العاجل وتدعيم مسارها التنموي في الآجل. وتاريخيا قد حصل ذلك بعد التخلي عن تجربة التعاضد في آخر الستينات لتمرير قانون افريل 1972 الذي مثل الخطوة الاولى في مسار التخلي عن التمثلي الارادي في مجال التنمية الشاملة عبر الانخراط في تقسيم دولي للعمل من نوع تقليدي. كما ان انقلاب 1987 الذي أعتبر كذلك حدث تصحيحي لانحرافات نظام عجوز أصبح باستمرار غائب عن الوعي وقع توظيفه لتطبيق برنامج الاصلاح الهيكلي الممضى مع صندوق النقد الدولي سنة 1986 والذي كان يتطلب نظاما سياسيا فنيا ومتجددا على مستوى الشرعية السياسية. كما ان انتقال السلطة سنة 2011 ادى لأسباب شرحناها سابقا الى التشبث بنفس الاختيارات النيوليبرالية الفاشلة التي ساهمت في خلق الظروف الملائمة للإطاحة بالنظام السابق. واليوم بعد 25 جويلية 2021 نسجل مرة اخرى بداية تطبيق الاصلاحات المطلوبة من طرف الصندوق في ظل فريق سياسي كسابقه يحظى الى حد اليوم بسند شعبي سيتآكل حتما إذا استمر التناقض بين الخطاب الشعبوي والسياسات التقشفية.

والجدير بالملاحظة ان التذكير بدور الصندوق في العلاقات الدولية وتقديم قراءة نقدية لأهم وصفاته لا يجب ان يفهم منها ان الأوضاع الداخلية المنهارة في تونس سببها عوامل خارجية. لأن العوامل الخارجية لا يمكن لها ان تؤثر ليا ومباشرة بصفة حتمية على الأوضاع الداخلية، بدون وجود أطراف داخلية تقبل الانخراط في منطق ومشاريع الهيمنة الخارجية والقيام بأدوار الوساطة والمناولة وبث أوهام المنظومة الفكرية المهيمنة وذلك مقابل بعض الفتات من الخيرات الوطنية المهبوبة وعلى حساب المصالح الشعبية والوطنية العاجلة والأجلة.

وأمام هذه الأوضاع الخطيرة التي لا تبعث على الاطمئنان بتاتا فقد أصبح الوقت لا يرحم وأصبح من الضروري ان تنكب القوى الوطنية الديمقراطية التقدمية الحريصة على الخروج من هذا الوضع المأسوي على رص صفوفها وان تعمل على بلورة بديل تنموي قائم على تمثلي ارادي في مجال التنمية، قادر على تعبئة كل القوى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أجل ضبط اختيارات استراتيجية وألويات وأهداف ومراحل وسياسات واضحة المعالم تقطع مع الضبابية السائدة والتشاؤم المتصاعد بالمستقبل. ولتحقيق ذلك يجب في البداية القطع مع الفكر الدغمائي النيوليبرالي وأوهام اللجوء الى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإنقاذ الوضع المالي والمسار التنموي حتى تتمكن من ارجاع الأمل للشعب التونسي ونعيد الاعتبار لتونس وملكانتها في العالم.

وتونس تزخر بالكفاءات والقدرات والطاقات القادرة على ضبط برامج وطنية وعملية انطلاقا من تمثلي ارادي براغماتي يمكن من التحكم في مصيرها ومستقبلها بدون وصاية وحماية خاصة عندما تكون صادرة عن مؤسسات بروتون وودس (Breton woods) التي بعثت منذ نشأتها لضمان استقرار ودوام النظام الرأسمالي وخدمة القوى المهيمنة صلبه. وما على نخبنا الا ان تتخلص من التبعية والعقد وهيمنة المنظومات الفكرية العقائدية الدغمائية وتتسلح بقراءة تاريخية موضوعية لتستخلص العبر الرئيسية من التجارب المقارنة لضبط الاختيارات الاستراتيجية الوطنية.

ماي 2021

حول المفاوضات المقبلة بين السلط التونسية وصندوق النقد الدولي: في ضرورة الاعتماد على الحلول الداخلية أولا وقبل كل شيء

ستنطلق السلطة التونسية عن قريب في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي للمرة الثالثة على التوالي منذ 2011، (الأولى سنة 2013 والثانية سنة 2016). وفي كل مرة يقع اللجوء إلى الصندوق بدعوى أن هذا اللجوء سيوفر الشروط الملائمة لتجاوز الصعوبات وتحسين التوازنات المالية الكلية وتدعيم مسار النمو. لكن في كل مرة تزيد الأوضاع سوءا وتعفنا إلى حد أن هذه المرة أصبحت البلاد مهددة بالانهيار والافلاس.

علما أنه وفي كل مرة نفس القوى المحتكرة للثروة وللسلطة والمستفيدة من الغنائم والمكاسب غير المشروعة والمسؤولة عن الأوضاع المنهارة هي التي تتسارع قبل غيرها للدفع نحو اللجوء إلى الصندوق وتعتبره المخرج الوحيد لتجاوز الأزمة، عبر البحث عن الحلول الخارجية التي تقود حتما إلى التنامي المتصاعد للمديونية العمومية وإلى إرتهان متزايد لسيادة الوطنية عن طريق الخضوع إلى املاءات وشروط الصندوق ومختلف المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية.

هذا التأكيد من طرف القوى المستفيدة على ضرورة الإسراع بالدخول في مفاوضات مع الصندوق هو ناتج بالأساس عن حرص هذه القوى على تفادي البحث عن حلول داخلية تمكن الخزينة من موارد ذاتية عمومية إضافية عبر اعتماد إصلاحات وإجراءات جريئة جديدة واستثنائية تمس بالضرورة من مصالحها ومكاسبها.

بالإضافة إلى ذلك هذه القوى واثقة تمام الوثوق أن الصندوق سيدفع السلطة نحو فرض سياسات تقشفية من شأنها أن تحمل الطبقة الوسطى والفئات الشعبية العريضة فاتورة تجاوز أزمة المالية العمومية ولو لحين من جهة كما أن الصندوق

سيشترط القيام "بالإصلاحات الكبرى" التي ستفتح لها مجالات جديدة لكسب الغنائم خاصة تلك التي تهم مناخ الأعمال وتحفيز الاستثمار بأكثر امتيازات جبائية ومالية جديدة وفتح رأس مال المؤسسات العمومية للمساهمات الخاصة والعمل على توسيع "الشراكة" بين القطاع العام والقطاع الخاص إلخ...

والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية يعتبر أن المفاوضات المقبلة ستكون أكثر خطورة على سيادة القرار الوطني وعلى مستقبل التنمية في البلاد نظرا لما يتميز به الوضع الحالي من:

- انهيار مرتفع ومخيف للأوضاع الاقتصادية والمالية.
- انتشار مرعب لجائحة كورونا في ظل عجز مرتفع للمالية العمومية وهشاشة متقدمة للمنظومة الصحية وعجز صارخ عن فرض احترام الإجراءات الوقائية.
- غياب مخاطب كفاء يحظى بمصداقية وتمثيلية واستقرار وجماع سياسي قادر على التخاطب مع الأطراف والمؤسسات المالية العالمية في ظل مشهد سياسي تونسي مخجل ومضحك - مبكي في آن واحد.
- استمرار مرتقب لتقهقر التقييم السيادي لتونس من طرف كل وكالات التقييم العالمية في ظل التدهور الشامل لكل الأوضاع السياسية والاقتصادية والمالية والمؤسسية.
- انعدام الثقة داخل مكونات المشهد السياسي مع تنامي الصراعات بينها من جهة وتعمق القطيعة بين الرأي العام التونسي وكل الأحزاب والسلط ومؤسسات الدولة من جهة أخرى.
- محاولة الأطراف الأجنبية جاهدة لحشر المنظمات المهنية في المفاوضات القادمة بحثا عن تحقيق أكثر ضمان لتطبيق املاءاتها وشروطها في ظل تنامي القطيعة المشار اليها وارتفاعها بين الحاكم والمحكوم مع تنامي الغضب الشعبي وتصاعد نسق الحركات الاجتماعية الاحتجاجية التلقائية.

لكل هذه الأسباب يؤكد المنتدى على ضرورة الاعتماد على النفس وعلى الحلول الداخلية قبل كل شيء عبر أخذ الإجراءات الجريئة الاستثنائية لتجاوز أزمة المالية العمومية في المدى القصير وقد سبق وأن نشر المنتدى عديد المقترحات في هذا الشأن كما يؤكد المنتدى على الإسراع في بلورة بديل تنموي يؤسس لمنظومة اقتصادية جديدة تفتح آفاق تنموية قادرة على رفع التحديات الهيكلية الكثيرة وعلى تكريس المكاسب الدستورية خاصة في ميدان الحريات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي تبقى مهددة في غياب البديل.

عن الهيئة المديرة
الرئيس عبد الرحمان الهذلي

أوت 2021

في إطار انجاز خارطة طريق للمرحلة القادمة بعض المقترحات حول الاجراءات الاستثنائية العاجلة على الصعيد المالي والاقتصادي

ان اصلاح الوضع المتميز بتراكم الأزمات المتنوعة والمعقدة لا يمكن أن يقتصر على اعتماد اجراءات ذات طابع فني، منطقي وعملي فقط بل يتطلب في البداية تغيير المشهد السياسي أولا وإصلاح المنظومة الادارية ثانيا. لأن تطبيق اجراءات استثنائية على الصعيد الاقتصادي نابع من حكومة مصغرة متناغمة معترف لها بالكفاءة والمصدقية والنزاهة يفترض كذلك وجود طبقة سياسية قادرة على تعبئة الرأي العام والتخاطب معه لتفسير الاجراءات الحكومية وإدارة الحوارات حولها لتقوم بدور الوسيط الفاعل بين الشعب والسلطة التنفيذية . كما أن تطبيق الاجراءات الاستثنائية يفترض كذلك وجود ادارة عمومية مسيرة من طرف كفاءات وأصحاب خبرة ومصدقية قادرة على تطبيق الاجراءات بكل أمانة وبكل نجاعة ومرونة خدمة للمصلحة العامة.

لكن من المؤسف أن تجربة العشرة سنوات الفارطة تميزت براءة وضحالة الطغمة السياسية التي كانت تتعامل مع الشعب التونسي كقطيع من الأغنام تلجئ اليه عند المحطات الانتخابية لكسب المواقع على الساحة السياسية قصد تحقيق الغنائم حسب حصتها من الأغنام على قاعدة ما يسمى بالمحاصصة الحزبية. وانطلاقا من هذه العقليات والممارسات أدت الانتخابات في كل مرة الى افراز مشهد سياسي أكثر تعاسة مما سبقه من حيث انعدام الكفاءة والمتاجرة بالدين وازدياد عدد المتورطين في الفساد والمهوفين على كسب الغنائم الشيء الذي أدى الى قطيعة تامة بين هذه الطغمة الحاكمة والأغلبية الساحقة من الشعب التونسي.

كما أن هذه الطغمة في اطار نظام سياسي شبه برلماني تمكنت كل مرة من ابتزاز الحكومات المتتالية للمتوقع داخل دواليب الدولة والتمركز داخل مواقع القرار والنفوذ باستخدام عناصر تتميز بانعدام الكفاءة والخبرة والتجربة ومتكالبه على الوظائف والامتيازات مقابل الولاءات أو باسم ما يسمى بالتعويضات. هذا الوضع يتطلب التنقية حتى يقع رد الاعتبار للكفاءة والنجاعة والرفع من مصداقية المرافق العمومية ومن منسوب ثقة المواطن فيها. وفي هذا المجال يجب البدء بمراجعة التسميات في مستوى المؤسسات العمومية أولا والتي هي في علاقة مباشرة يومية بالمواطنين ولها دور محوري داخل النسيج الاقتصادي مثل شركة توزيع المياه وشركة الكهرباء والغاز، وثانيا المديرين العامين في الوظيفة العمومية خاصة في الادارات الحساسة في الوقت الراهن كالأمن والعدل والصحة والتعليم والمالية.

بعد التذكير بهذه الاجراءات السياسية والإدارية الضرورية لتحقيق أكبر نجاعة ومردودية ممكنة للإجراءات الاستثنائية العاجلة على المستوى المالي والاقتصادي نؤكد أن الأولوية المطلقة في هذا المجال يجب أن تخص مجابهة أزمة المالية العمومية الخانقة والمكبلة للسلط التنفيذية⁵⁰ لكي تتمكن من معالجة الاشكاليات المتراكمة في كل المجالات. وتجاوز أزمة المالية العمومية من المفروض أن يسمح أولا بالتركيز على النهوض بالوضع الصحي⁵¹ وثانيا بالعمل الحثيث على تحقيق سريع للانتعاش الاقتصادي. علما أن هذا الأخير أصبح مرتبطا بشديد الارتباط بأفاق تحسن الوضع الصحي كما أن الانتعاش الاقتصادي من شأنه أن يساهم في تحقيق استدامة تحسن وضع المالية العمومية من جهة ومعالجة حقيقية للإشكاليات الاجتماعية (تشغيل، التخفيف من أزمة الصناديق الاجتماعية، النهوض بكل الخدمات الاجتماعية الأساسية والتقدم في معالجة الفوارق الجهوية، التخطيط الهادئ للمراحل الموالية على المدى المتوسط والبعيد الخ...). علما أنه تاريخيا، في فترات الأزمات عادة ما يقع تحقيق الانتعاش

⁵⁰ هذه الأولوية تفترض مواصلة العناية بالمجال الصحي عبر تكثيف التحاليل للكشف عن أماكن انتشار فيروس كوفيد 19 واتخاذ اجراءات وقائية طارئة بما فيها الحجر الصحي تكون محددة في المكان والزمان بجانب تكثيف عمليات التلقيح بأقصى سرعة ممكنة لأن تحقيق الانتعاش الاقتصادي مرتبط بشديد الارتباط بتحسين الوضع الصحي.

⁵¹ عبر معالجة شاملة للمنظومة الصحية ومعالجة الأسباب الرئيسية التي أدت الى انهيار هذه المنظومة.

الاقتصادي بالأساس عبر الزيادة في الاستثمارات العمومية التي يوكل لها القيام بدور القاطرة لتحريك الاستثمار الخاص. ذلك أن هذا الأخير في الأزمات ينكمش نظرا لارتفاع الضبابية ونسبة عدم اليقين (les incertitudes) وعدم وضوح الرؤى المستقبلية. والتجارب تدل، بما فيها التجربة التونسية، أن هذا الانكماش يستمر رغم الزيادة في الامتيازات المالية والجبائية وتخفيف العبء الجبائي على المؤسسات وسن قوانين استثمار مشجعة وميسرة للاستثمار.

كما يجدر الإشارة أن خارطة الطريق يجب أن تتجاوز العموميات والاكتفاء بسرد المواقف العامة والمبدئية والبحث عن تغطية ومعالجة كل الاشكاليات بدون اعتبار عنصر الوقت ومحدودية الموارد وصعوبات التطبيق الميداني للإجراءات الاستثنائية. لذلك يجب على خارطة الطريق أن تحدد الأولويات والأهداف العملية وتتجاوز الإجراءات التلقيفية عبر العمل على اتخاذ اجراءات جريئة واستثنائية تعكس الارادة السياسية الجديدة والطبيعة الاستثنائية للظروف التي تمر بها البلاد.

1. من أجل اجراءات استثنائية لمعالجة أزمة المالية العمومية

أ. اعطاء الأولوية المطلقة لمعالجة أزمة المالية العمومية ناتج عن أسباب عديدة من أهمها:

- أنه لا يمكن معالجة بقية الملفات مهما كانت أهميتها بدون الرفع من هامش فعل السلطة التنفيذية وتوفير ظروف ملائمة للانكباب على معالجة الملفات الحارقة الأخرى.
- لتوفير هذه الظروف يجب القطع مع حالة التخبط اليومي للإدارة العمومية المسخرة لأغلب أوقاتها للبحث عن الحلول المقتصرة بالأساس على توفير الأجور للموظفين آخر كل شهر وتسديد القروض في آجالها.

- ضرورة تجاوز مخاوف المواطنين الذين أصبحوا غير مطمئنين على التحصل على أجورهم ومنح التقاعد كاملة وفي آجالها كما أصبحوا يعانون من زيادات الاسعار المتكررة والمعلنة رسميا في اطار التخفيف من أزمة المالية العمومية عبر التقليل من نفقات الدعم (المحروقات، السكر، الحليب، الكهرباء والغاز، النقل، الماء الصالح للشرب، الخ...) وغير المعلنة الناتجة عن تنامي الاحتكار وغياب المراقبة وضعف

معاقبة التجاوزات وتشابك المصالح بين السياسيين والإداريين الفاسدين واللوبيات والكنائرية النافذة. هذا الوضع أدى الى ارتفاع نسق التضخم المالي خاصة في الأشهر الأخيرة والى تآكل مستمر للمقدرة الشرائية في ظل تنامي البطالة والفقر وضعف منح مئات المتقاعدين وهشاشة ظروف العمل بالنسبة لآلاف العاملين الخ...

ب. ضرورة اعطاء الأولوية للرفع من الموارد العمومية الذاتية قصد الحد من اللجوء الى موارد خارجية مكلفة ومهددة للسيادة الوطنية في ظل ارتفاع هام للمديونية العمومية

من أهم الأسباب التي تحتم اعطاء الأولوية لتدعيم الموارد العمومية الذاتية هي التالية:

- اللجوء الى تعبئة موارد خارجية يمر بالضرورة عبر اتفاق مع صندوق النقد الدولي. والتجربة مع هذا الصندوق أدت الى حد الآن الى تراكم المشاكل الاقتصادية من خلال فرض سياسات تقشفية نتج عنها احتقانات اجتماعية بالتوازي مع ارتفاع المديونية العمومية. وهذه النتائج وقع تسجيلها في عديد البلدان الأخرى (كاسبانيا والبرتغال واليونان رغم وجودها ضمن الاتحاد الأوروبي) وغير ناتجة فقط عن غياب كفاءة الطغمة السياسية التونسية وانتشار الفساد صلها
- في كل مرة نفس القوى المحتكرة للثروة وللسلطة والمستفيدة من الغنائم والمكاسب غير المشروعة والمسؤولة عن الأوضاع المنهارة هي التي تتسارع قبل غيرها للدفع نحو اللجوء الى الصندوق وتعتبره المخرج الوحيد لتجاوز الأزمة. هذا السلوك من طرف القوى المستفيدة من الغنائم ناتج عن حرص هذه القوى على تفادي البحث عن حلول داخلية تمكن الخزينة من موارد ذاتية عمومية اضافية عبر اعتماد اجراءات استثنائية جريئة وجدية تمس بالضرورة من مصالحها ومكاسبها وغنائمها الناتجة عن الفساد والتهرب الضريبي وعدم احترام القانون وتهريب السلع والأموال لتبييضها الخ...
- منطق الغنيمة السائد وانتشار الفساد وعدم تطبيق القانون وخصوصة الدولة من طرف اللوبيات والكنائرية وشبكات الفساد أدى الى اهدار المال العام ونقص فادح لموارد الخزينة العمومية. واعتماد اجراءات جريئة وحازمة من شأنه أن يوفر موارد عمومية ذاتية هامة تمكن الدولة من استرجاع مصداقيتها وهيبتها وثقة المواطنين

والأطراف الأجنبية فيها كما تمكن من عدم اللجوء الى اعتماد اجراءات تزيد من احتقان الوضع الاجتماعي بجانب مساهمة مثل هذه الاجراءات في الحد من اللجوء الى التداين والحفاظ على سيادة القرار الوطني.

● كل مؤشرات المديونية العمومية تدل أن اللجوء الى الرفع من حجمها سيمثل خطورة كبيرة على مستقبل الاقتصاد التونسي وإمكانية تحقيق الانتعاش الاقتصادي المنشود سواء كان عاجلاً أم آجلاً وذلك بالنظر الى المعطيات التالية:

– حجم المديونية العمومية سيرتفع من 72% من الدخل القومي سنة 2019 الى حوالي 90% سنة 2021 دون اعتبار ديون المؤسسات العمومية التي تتمتع بضمان الدولة والتي تمثل 16% من الناتج الخام الى جانب متخلدات هذه المؤسسات عند الدولة والتي وصلت الى 8% من الناتج القومي الخام وبدون اعتبار العجز المتفاقم والديون المتراكمة لصناديق الضمان الاجتماعي التي وقع العبث بها منذ نشأتها

– منذ أن تحصل البنك المركزي سنة 2016 على "استقلاليتته" تراجعت نسبة الاقتراض الداخلي من 37.7% في الفترة 2010 – 2016 الى 23.9% بين 2017 – 2019⁵² مقابل ارتفاع نسبة التداين الخارجي الذي أصبح يفوق أكثر من 70% من مجمل المديونية العمومية

– ارتفاع نسبة موارد الاقتراض من جملة الموارد العمومية من 20% بين 2010 و 2015 الى 29% بين 2016 – 2020 ويمكن أن تبلغ قرابة 37% سنة 2021.

– بالتوازي ارتفعت خدمة الدين العام الداخلي والخارجي لتتطور نسبتها من جملة نفقات الدولة من 18% بين 2010-2016 الى 22% بين 2017 – 2020 وستبلغ سنة 2021 حوالي 30%.

كل هذه الاعتبارات تحتم اتخاذ اجراءات جريئة واستثنائية توفر أكثر موارد عمومية ذاتية للخرينة قصد مواجهة مختلف الاشكاليات القائمة بدون مصادرة سيادة القرار الوطني وإعاققة تحقيق الانتعاش الاقتصادي.

⁵² هذا التراجع كان نتيجة تخلي البنك المركزي على تقديم القروض للدولة بصفة مباشرة ودفعها الى الاقتراض لدى البنوك التجارية وبنسب فائدة مرتفعة تصل الى 10% وأكثر في أغلب الحالات.

ج. أهم الاجراءات الاستثنائية المقترحة لتدعيم الموارد العمومية الذاتية
(الجبائية وغير الجبائية)

• استرجاع مستحقات الدولة التي تبلغ 12600 مليون دينار والعمل على استرجاع 25% منها أي حوالي 3200 مليون دينار قبل حلول سنة 2022 مع تشديد الاطار القانوني الذي يسمح بتحقيق ذلك

• التخفيف من الاعفاءات والامتيازات الجبائية التي بلغت 5644 مليون دينار (م.د) أي 4.96% من الناتج المحلي الخام سنة 2019 حسب تقرير النفقات الجبائية والامتيازات المالية الملحق بمشروع قانون المالية لسنة 2021. علما أن هذه الامتيازات تعطى بدون أي التزامات من طرف المنتفعين لتحقيق أهداف مضبوطة (نسب معينة من تشغيل الشباب خاصة المتحصل على شهادات جامعية، نسبة معينة من التصدير، نسبة معينة من استعمال عناصر انتاج وطنية لتحسين اندماج النسيج الاقتصادي...) وبدون متابعة وتقييم النتائج والمحاسبة بل غالبا ما تعمل الأطراف المستفيدة عند نهاية فترة التمتع بالامتيازات على اعلان الافلاس وبعث نفس المشروع تحت تسمية جديدة وانجازه غالبا في مناطق أخرى. لذلك نقترح بجانب التقليل من حجم الامتيازات التي يجب أن لا تفوق 2% من الناتج المحلي أن يقع العمل بالامتيازات في اطار علاقات تعاقدية بين الدولة والمستثمرين يقع على أساسها التزام الأطراف المستفيدة بتحقيق جملة من الأهداف التنموية مع القيام بالمتابعة والمحاسبة وتشديد العقاب (مثلا منع الذين يخلون بالتزاماتهم من التمتع مجددا بالامتيازات)

• مقاومة التهرب الجبائي بكل صرامة، ذلك أن هذا التهرب أصبح يشمل قرابة نصف عدد (365000) المطالبين بدفع الضرائب والذين يبلغ عددهم 734000 سنة 2015. من بين المهترين هناك 302000 أشخاص طبيعيين و 63000 مؤسسة اقتصادية علما أن هذا التهرب نتج عنه تهرب جبائي ب 3000 م.د وهو ما مثل قرابة 76% من عجز الميزانية العمومية سنة 2015.

والجدير بالتذكير أنه لا يمكن مقاومة التهرب الجبائي بكل جدية مع تحقيق الدعم والتضامن من طرف الرأي العام بدون تعميم الواجب الجبائي على كل الناشطين والعاملين. لهذا وجب اعطاء الأولوية لاختضاع بارونات ومافيات وكنائرية القطاع الموازي للمساهمة الجبائية خاصة وأن هذا القطاع تغول بصفة خطيرة على مستقبل الاقتصاد التونسي وأصبح يشمل كل الأنشطة ويحتكر نسبة متصاعدة من الثروة الوطنية بدون أي مساهمة جبائية واجتماعية تذكر.

• العمل على احداث ضريبة على الثروة (الممتلكات patrimoine) التي تمثل قاعدة ضريبية يمكن ضبطها بسهولة أكثر من ضبط المداخيل والمراييح.

• احداث ضريبة استثنائية على الأنشطة المستفيدة من حائجة كورونا: مثل البنوك والمؤسسات المالية، المخابر، الصيادلة، المصحات الخاصة، الصناعات الغذائية، المساحات التجارية الكبرى، صناعة المستلزمات الصحية أو كرائها، الخ...

• محاربة الفساد بكل جرأة وبصفة شاملة ومستمرة. هذه المحاربة لا يجب أن تقتصر على تنقية المشهد السياسي من الفاسدين بل يجب كذلك أن تحرص على تحقيق أكبر مردود مالي لتطعيم الخزينة العمومية بأكثر موارد ممكنة. وفي هذا المجال من الضروري اعتماد سريع للإجراءات التالية:

– انجاز تحيين قائمة الفاسدين التي وقع ضبط عددها ب463 سنة 2012 وبالتالي لا تشمل الفاسدين الذين تسببوا في انهيار الاقتصاد الوطني بعد 2012. وهذا التحيين من شأنه اعفاء الذين قاموا بصفة قانونية بتسوية وضعيتهم كذلك من شأنه المساعدة على الكشف عن الذين كانوا محل ابتزاز من أطراف عديدة يجب الكشف عنهم ومحاسبتهم لاسترجاع الأموال المنهوبة في اطار الفساد.

– اللجوء الى الصلح الجزائي يفترض وجود قانون صارم ينص على امكانية مصادرة الأملاك وتجميد الحسابات البنكية وتسليط عقوبات مالية وسجنية هامة يجعل المعني بالأمر يخير اللجوء الى الصلح عوض الخضوع للإجراءات القانونية. بالتالي من المهم تحيين القوانين في اتجاه أكثر صرامة.

• عدم الاقتصار على تحقيق اهداف سياسية ومالية والحرص على تفكيك منظومة التشابك بين السياسة والمال الفاسد عبر تحيين ترسانة القانون في مجال مقاومة الفساد وتشديد العقاب حتى يتسنى ارجاع مصداقية العمل السياسي ووقاية الوظيفة العمومية من الانحراف حفاظا على هيبتها وتوفير شروط نجاعة أعمالها والرفع من ادائها في مجال تدعيم ومواكبة المسار التنموي.

• العمل على تجنب شيطنة المؤسسة الاقتصادية مع الحرص على اتخاذ جملة من الاجراءات لتلميع صورتها وتحسين ادائها. ومن أهم هذه الاجراءات:

✓ مراجعة الامتيازات الجبائية والمالية كما سبق ذكرها حتى لا تظهر المؤسسة الاقتصادية بمظهر العبء على المجموعة الوطنية بل تظهر كقوة انتاج للثروة وليس كفضاء لاستنزاف الموارد العمومية عبر تقليص الضرائب والعبء الجبائي والرفع من الامتيازات المتنوعة مقابل الولاءات لأطراف نافذة متعددة.

✓ ارساء علاقات تعاقدية قائمة على امتيازات مقابل التزامات تخدم التنمية الشاملة. مع الحرص على متابعة هذه العلاقات للتقييم والمحاسبة.

✓ القيام بإصلاح جبائي يعمل على تعميم الواجب الجبائي وتوزيع عادل للعبء الجبائي حسب نسبة مداخل الأطراف الاجتماعية من الدخل القومي الخام مع مقاومة التهرب الجبائي بكل جدية.

✓ اعتماد قانون ينص على المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات الاقتصادية بداية بالمؤسسات الكبرى.

✓ الحرص على اعتماد سياسة أجور حافزة لإنتاج الثروة والرفع من تنافسية المؤسسة وجودة انتاجها مع توزيع أولي (primaire) للقيمة المضافة يحد من الفوارق بين مداخل مختلف عناصر الانتاج.

✓ الحرص على اعتماد سياسة اعادة توزيع نشيطة تمكن من تطوير الخدمات الاجتماعية الأساسية (تعليم، تكوين، مراكز بحث، صحة، نقل...) من شأنها تحقيق أكثر رفاهة للأفراد وأكثر وأحسن ظروف لأداء المؤسسات الاقتصادية.

• مقاومة تهريب الأموال التي أصبحت بجانب هجرة الكفاءات وهجرة الشباب على قوارب الموت وتنامي العجز الطاقى والمائى من الأسباب الرئيسية لعرقلة مسار التنمية في البلاد على المدى القصير والبعيد. وفي هذا المجال يجب:

— القيام بتعديل مجلة الصرف التي تسند للمؤسسات غير المقيمة (offshore) الحق في الحفاظ خارج الوطن على الأموال الناتجة عن تصدير انتاجها. علما أن هذه المؤسسات غير المقيمة تحقق أكثر من 60% من الصادرات التونسية بدون أن يكون مردودها الاقتصادي (ضعف علاقاتها مع النسيج الاقتصادي الوطني) والمالي (الحفاظ على نسبة هامة من مبيعاتها بالخارج) هام باستثناء تشغيل يد عاملة قليلة الكفاءة وبأجور متدنية وخلص فاتورات الماء والكهرباء والغاز...

— تشديد الخناق على القطاع الموازي الذي أصبح يحتكر نسبة عالية من العملة الأجنبية ويتسبب في تهريبها الى الخارج.

— تشجيع المواطنين التونسيين بالخارج على استعمال مواردهم من خلال المؤسسات والمسالك القانونية دون اللجوء الى الأسواق الموازية مع الحرص على اصدار قروض رقاعية يساهم في تمويلها التونسيون في المهجر.

• العمل الجدي على ترشيد نفقات الدولة خاصة من خلال تحويل الامتيازات العينية الى امتيازات نقدية في مجال النقل بالخصوص ومقاومة الفساد في مجال الدعم والرفع من نسبة انجاز المشاريع العمومية لتفادي ارتفاع تكاليفها.

د. الاجراءات لتدعيم موارد الاقتراض الداخلي والخارجي

• العمل على مراجعة قانون استقلالية البنك المركزي قصد ايقاف مسار تفكيك الدولة واسترجاع وحدة قرارها وتحقيق التناغم والتكامل بين السياسات العمومية والسياسات النقدية وتوفير موارد مالية مباشرة من طرف البنك المركزي بنسبة فائدة ضعيفة تكون موجهة لتدعيم البنية التحتية والنسيج الاقتصادي المنتج للثروة المادية. وهذا يفترض تغيير الفصل 25 من قانون البنك المركزي بمرسوم ليتم التمويل المباشر

للميزانية من طرف البنك المركزي في حدود معقولة وبنسب فائدة ضعيفة حتى يتسنى تسديد القروض وتمويل بعض المشاريع المنتجة والحيوية.

● تنشيط العمل الديبلوماسي لتحقيق أكبر دعم مالي للتجربة التونسية والعمل على أن يكون الدعم العربي في شكل شطب ديون مستحقة وهبات وودائع قصد التخفيف من عبء التداين الخارجي والمساهمة في تمكين تونس من سداد ديونها اذا استحال تعليقها وتفادي المرور عبر صندوق النقد الدولي مع الحرص على توجيه الدعم المالي الخارجي للرفع من مستوى الاستثمارات العمومية وتوجيه هذه الأخيرة نحو المشاريع المنتجة والدافعة للانتعاش الاقتصادي.

● العمل على تعليق الديون الخارجية التونسية لمدة 3 الى 5 سنوات مع العمل على فسخها كليا أو جزئيا علما أن نسبة هامة من هذه الديون تمثل ديون فاسدة لم توظف لفائدة المصلحة العامة. وبالتالي يجب بعث لجنة تحقيق في هذا الملف حتى يقع تحديد حجم ونسبة هذه الديون الفاسدة. مع الإشارة أن حجم ونسبة الديون الفاسدة حسب التقارير حول التدقيق في المديونية العمومية تصل الى مستويات عالية: 59% بالنسبة لفرنسا كما أن نسبة المديونية اليونانية المتعفنة وغير القانونية وغير الشرعية وصلت الى مستوى 85%.

● العمل الفوري على تعليق توريد قائمة بالبضائع الكمالية والرفع في المعاليم الجمركية بالنسبة للبضائع شبه الكمالية مع تشديد المراقبة على التجارة الموازية لإسداء النجاعة الضرورية للإجراءات المعتمدة كما أنه من الضروري القيام بتقييم دوري (كل 6 أشهر) لنتائج هذه الإجراءات حتى يتسنى تعديلها حسب النتائج المسجلة. علما أنه وقع صدور العديد من القرارات لتقييد توريد بعض السلع غير الضرورية منها قرار البنك المركزي التونسي في نهاية 2017 الذي يخص وقف إقراض الموردين التونسيين لتمويل واردات عدد من السلع الاستهلاكية بسبب تفاقم عجز الميزان التجاري (الذي بلغ في موفى سنة 2018 أرقاما قياسية ب19 مليار دينار) وتدهور الدينار التونسي.

كما انطلقت وزارة التجارة منذ 2018 في تنفيذ إجراءات لتقييد واردات نحو 200 بضاعة استهلاكية كانت خاضعة للتوريد الحر و أصبح توريدها مقيد بشروط من بينها سلع غذائية كمالية على غرار الأجبان و البسكويت ورقائق البطاطس و الموز والعصائر و الشكولاتة، بالإضافة إلى مواد التنظيف ومواد التجميل والأحذية والهواتف المحمولة ولعب الأطفال والتجهيزات المنزلية...

والوضع الحالي المتميز بتنامي المؤسسات الاقتصادية المتضررة من الجائحة وارتفاع مهول لعجز المالية العمومية وانتشار البطالة الخ... يفترض تقييدا أكثر للواردات الكمالية وتقييم دوري لإجراءات التقييد من أجل إعطاء الأولوية لأنقاذ النسيج الصناعي الوطني و تدعيم الانتعاش الاقتصادي المنشود.

● مراقبة النمو المفرط لظاهرة انتشار العلامات التجارية الأجنبية « la franchise » التي أدت بعدد «الصناعيين» إلى التخلي أو التقليل من نشاطهم الصناعي والتحول إلى ممثلين تجاريين لعدد العلامات التجارية الأجنبية « marques étrangères » عوض التركيز على تنمية علامات تونسية

● إعادة التفاوض حول الاتفاقيات التجارية التي تؤدي إلى تفاقم العجز مع بعض البلدان الشريكة

● إعادة إحياء مفهوم « bilan en devises » للأنشطة التجارية عبر:

— ربط الامتيازات التي تخص المؤسسات غير المقيمة بالحد الأدنى من الاندماج وتوظيف نسبة معينة من قيمة صادراتها داخل التراب التونسي عبر فرض حد أدنى من الاستثمار.

— ربط التحصل على العملة الصعبة للقيام بالتوريد بالقدرة على التصدير كما كان معمولاً به من قبل.

— مراجعة الامتيازات الجبائية والحد منها ومن مدة الاستفادة بها وإرساء علاقات تعاقدية تفرض تحقيق الأولويات الوطنية (تشغيل، تصدير...) مقابل الامتيازات المسندة.

- التقليل من تحويل المرباح المتأتية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (IDE) والتشجيع على استثمارها داخل البلاد. هذا التشجيع بجانب إخضاع المرباح للضريبة يتطلب بالأساس وضوح الأفاق التنموية على المدى المتوسط والبعيد والقدرة على اقتراح مشاريع كبرى مهيكله للاقتصاد وجاذبة للاستثمار.

2. الأولويات القطاعية وضرورة الربط بين المدى القصير وال المدى المتوسط

والبعيد:

أ. إجراءات عاجلة بدون مجهود استثماري كبير:

- اعطاء الأولوية للرفع من استعمال طاقات الانتاج الموجودة خاصة في مجال انتاج الفسفاط والمحروقات والعمل الحثيث على حلحلة الاشكاليات التي أدت الى انهيار هذه القطاعات الحيوية والتي أثرت سلبا على نسق النمو وعلى تفاقم أزمة المالية العمومية.

- التعجيل بانجاز المشاريع العمومية المعطلة رغم أنه وقع دراستها وضبط مواردها علما أن المشاريع العمومية المعطلة تصل قيمتها الى 17 مليار دينار حسب المصادر الرسمية الحكومية التي تعتبر أن الاطار الترتيبي والقانوني يمثل أهم العراقيل التي تواجه الاستثمار العمومي.

• اعطاء الأولوية للحفاظ على الموارد الأساسية والعمل على تثمينها مثل:

- القيام بصيانة شبكات توزيع المياه الصالحة للشرب
- القيام بتعشيب المراعي قصد تشجيع الانتاج في ميدان تربية الماشية
- تدعيم المشاريع المنتجة للطاقات المتجددة (الشمس والرياح) وتحلية المياه ورسكلتها
- تدعيم المشاريع التي تخص رسكلة النفايات والعناية بالنظافة وجمالية المدن والقرى

ب. إجراءات تخص إصلاح المؤسسات العمومية:

• بعث مجمع للمؤسسات العمومية (Holding) وضبط أولويات المرحلة

- يقع تحديد أهداف هذا المجمع انطلاقا من رسم خطوط عريضة في فترة أولى في مجال السياسات القطاعية (في الميدان الصناعي والزراعي والخدماتي) الى أن يتسنى تحديد هذه السياسات بأكثر عمق ودقة لاحقا في المدى المتوسط.
- اعطاء الأولوية لإصلاح المؤسسات العمومية التي لها دور مهيكّل للنسيج الاقتصادي (rôle structurant) مثل مؤسسة الحديد والصلب (الفلوآذ)، والكهرباء والغاز، وتوزيع المياه، وصناعة الأدوية، الخ...

ج. اعطاء أولوية للنهوض بمنظومات الانتاج الفلاحي انطلاقا من مفهوم جديد للسيادة الغذائية يعطي الأولوية لإنتاج أهم مكونات الأكلة الأساسية التي يقع توريد نسبة هامة منها منذ الستينات:

- دعم منظومة الحبوب بكل مكوناتها قصد رفع مستوى الانتاج واستغلاله كليا مع التشجيع على استعمال البذور الممتازة والري التكميلي.
- دعم منظومة الزيتون وتثمين المنتج عبر تعليب الزيت وتنوع الأسواق ومقاومة اللوبيات المعرّقة لهذا القطاع.
- دعم منظومة تربية الماشية لإنتاج الحليب واللحوم مع تشجيع المربين الصغار والعمل الجدي على مقاومة شبكات سرقة الماشية.
- التشجيع على انتاج البقول (légumineuses) التي توفر بروتينات نباتية هامة (حمص، فول، عدس...) تتماشى مع التقاليد الغذائية التونسية.
- العمل على التخلي التدريجي على دعم الاستهلاك وتحويل هذا الدعم للقطاعات المنتجة وعلى رأسها القطاع الفلاحي في اطار الحرص على توفير السيادة الغذائية. علما أن صندوق دعم الموارد الأساسية الغذائية جاء لدعم منوال تنموي قائم على استعمال اليد العاملة قليلة الكفاءة والتي تشتغل بأجور ضعيفة. ودعم المواد الأساسية من شأنه الحفاظ على مستويات ضعيفة

للأجور. الا أن مثل هذا المنوال بصدد لفظ أنفاسه منذ أوائل القرن ووقع التثبيت به الى حد الآن بالاعتماد على سياسات اغراق عديدة أرهقت كل الأطراف الاقتصادية. وبالتالي أصبح من الضروري التخلي التدريجي عن دعم الاستهلاك وتوجيهه الى دعم الانتاج في اطار الانتقال الى منوال تنموي بديل يتماشى مع التطورات الحاصلة داخليا وخارجيا.

- تدعيم كل مشاريع الرفع من الموارد المائية في اطار خطة استراتيجية تعتمد التكامل بين انتاج طاقات متجددة وتحلية المياه الباطنية ومياه البحر.
- تشجيع الفلاحين على بعث تعاوضيات خدمات أولا في ميدان تزويد الفلاحة بعناصر الانتاج الأساسية بأسعار معقولة وبدون غش وثانيا في ميدان تسويق وتوزيع الانتاج قصد الحد من هيمنة الوسطاء وثالثا في ميدان الخزن والتبريد قصد مقاومة الاحتكار والهيمنة على أسواق المنتجات الفلاحية المتسببة في بقاء الأسعار في مستويات مرتفعة.

والجدير بالذكر أن اعطاء الأولوية للنهوض بالقطاع الفلاحي أصبح ضروريا في ظل أزمة القطاع السياحي الذي لا يمكن أن يسترجع نسق نشاطه العادي قبل 2023 في أحسن الحالات. كما أن قطاع الصناعات المعملية في أكثر نشاطاته يشتهي من تراجع تنافسيته منذ سنوات ولا يمكن المراهنة عليه في المدى القصير لتحقيق الانتعاش الاقتصادي خاصة في غياب وضوح آفاق تطور الاقتصاد العالمي. وبالتالي أصبحت الفلاحة والصناعات غير المعملية وقطاع البناء وخاصة الأشغال العامة هي القطاعات التي يجب الاعتناء بها في المدى القصير لدفع نسق النمو.

الخاتمة:

من الضروري أن ينطلق العمل بكل هذه الاجراءات مع اعتبار عامل الزمن وتحديد أهداف يمكن تحقيقها بالاعتماد على الموارد البشرية المتاحة.

على المدى القصير (المفروض أن لا يتجاوز سنتين على الأكثر)، يجب أولا أن تعمل الاجراءات الاستثنائية على الرفع من الموارد العمومية الذاتية لتبلغ 70% آخر

سنة 2021 وتتجاوز 75% سنة 2022 مقابل 62.7% فقط متقربة حسب ميزانية 2021. بالتوازي يجب العمل على أن لا تتجاوز نسبة الاقتراض العمومي 20% من حجم الميزانية العمومية. ثانيا، في مجال الانتعاش الاقتصادي، يجب أن تركز الاجراءات الاستثنائية على الأنشطة التي لا تتطلب استثمارات عمومية اضافية كبيرة عبر الحرص على الرفع من استغلال طاقات الانتاج الموجودة خاصة في ميدان الفسفاط والمحروقات والتعجيل بانجاز المشاريع العمومية المعطلة وتثمين الموارد الطبيعية التي تسمح بتطوير الانتاج. كما يجب العمل السريع على ايقاف توريد الكماليات بجانب مقاومة صارمة للتوريد العشوائي من طرف القطاع الموازي.

على المدى المتوسط (من 2 الى 3 سنوات) بجانب الاستمرار في دعم الموارد العمومية الذاتية يجب التقدم بالنهوض بالقطاع الفلاحي وتدعيم المؤسسات العمومية التي لها دور هام في هيكلة النسيج الاقتصادي على ضوء انجاز سياسات قطاعية واضحة المعالم في كل قطاعات الانتاج كما يجب العمل على مراجعة الاتفاقيات التجارية التي أدت الى تفاقم عجز الميزان التجاري حتى نتمكن من تحسين مطرد لمستوى الموجودات الصافية من العملة الأجنبية ومن توفير شروط تحسن سعر صرف الدينار.

على المدى الطويل، يجب العمل الجدي على إعادة النظر في نمط التنمية ونمط الاندماج العالمي ومنظومة الحوكمة بصفة شاملة ومتكاملة. ولتحقيق ذلك يجب توفير عديد الشروط من ضمنها إعادة النظر في فهمنا وتعاملنا مع عديد المفاهيم والمسلمات النيوليبرالية المكبلة للإرادة الجماعية والنافية للمصالح وللسيادة الوطنية مع اعتماد تمثلي إرادي برغماتي ينطلق من الحرص على تحقيق المصالح و السيادة الوطنية خاصة في المجال الغذائي والطاقي والمائي والصحي بالاعتماد على سياسات قطاعية واضحة المعالم وبرامج إستراتيجية طموحة قائمة على التجديد بفضل تدعيم التكوين والإرشاد والبحث العلمي .

من أهم الشروط كذلك إعادة ترتيب علاقات الدولة بالمجتمع على أساس تدعيم المواطنة واحترام معادلة قائمة على الحقوق مقابل الواجبات (عوض الولاء مقابل الامتيازات) في إطار إرساء علاقات تعاقدية بين الدولة ومختلف مكونات المجتمع.

كما يجب العمل على إعادة ترتيب علاقات الدولة مع الاقتصاد في اتجاه التخلي عن مبدأ حياد الدولة وإعادة العمل بالسياسات القطاعية لتمتين وتنويع واندماج النسيج الاقتصادي في إطار الانتقال الى نمط تنمية مكثف Intensif واقتصاد أخضر ومستدام يعيد إحياء تونس الخضراء من جهة واعتماد سياسات إعادة توزيع المداخيل والثروة نشيطة قادرة على النهوض بالمسألة الاجتماعية بكل مكوناتها من تشغيل وخدمات اجتماعية (صحة، تعليم، نقل ومسكن) وحماية اجتماعية الخ... من جهة أخرى.

بجانب ذلك يجب إعادة ترتيب علاقات الدولة بالمحيط الوطني (Espace) في اتجاه بناء ديمقراطية محلية توفر المناخ لبناء تنمية محلية كأحدى مكونات روافد التنمية الوطنية. أما العلاقة مع المحيط العالمي فيجب أن تعتمد البحث عن تجاوز التقسيم الدولي للعمل القائم على خدمة مصالح الرأسمال العالمي وذلك عبر بناء امتيازات تفاضلية حركية وإرساء دبلوماسية نشيطة تهدف الى تنويع الأسواق والبحث عن شركاء قادرين على المساهمة في دفع التنمية الوطنية والرفع من مستوى الموارد البشرية ومستوى البحث العلمي والتحكم في التكنولوجيا. أما في ما يخص العلاقة مع المجال Environnement يجب أن تقوم في إطار الانتقال الى اقتصاد أخضر يحرص على مقاومة التلوث وحسن استغلال وتثمين الموارد الطبيعية وتدعيم أنشطة الرسكلة في كل المجالات و العمل بكل قوة على تنمية الطاقات البديلة (شمس، رياح...) والرفع من حجم الموارد المائية والحرص على تحقيق السيادة الغذائية عبر التخلي عن المفهوم التجاري للأمن الغذائي القائم على الاكتفاء بتحقيق توازن الميزان التجاري الغذائي بدون الحرص على إعطاء أولوية مطلقة للتحكم في إنتاج مكونات الأكلات الرئيسية القائمة على التقاليد الغذائية المحلية (الحبوب بكل أنواعها الصالحة لاستهلاك الإنسان والحيوان، البقول les légumineuses ، الخضروات، الحليب واللحوم...)

عن الهيئة المديرة

الرئيس عبد الرحمان الهذلي

**FRIEDRICH
EBERT
STIFTUNG**

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناصيونال سابقا)
الطابق الثاني شقة 325 باب بحر تونس 1000

الهاتف: 71 325 129 (+216) الفاكس: 71 325 128 (+216)

ftdes.net contact@ftdes.net

